المصارف

جمعية البنوك اليمنية

Al-Masarif Yemen Banks Association

مجلة شهرية - فصلية مؤقتاً - تصدر عن جمعية البنوك اليمنية - تعنى بالجوانب الاقتصادية والمالية والمصرفية العدد(3) مارس 2012م السعر(150)ريال

الجامعة العربية تتبنى توصيات
المؤتمر المصرفي العربي الـ(15)

2012

ملف العدد

إقتصاديات الثورة

الراعي الاستراتيجي

- إنطلقت الثورة.. فتراجع الإقتصاد
- القطاع المصرفي العربي أكثر من 430 مؤسسة
- المسئولية الاجتماعية للبنوك

ATMs
PHONE
BANKING
POS
بنك اليمني للإنشاء والتعمير
YBRD
ثقة وطموح..
www.ybrd.com.ye

البنك الإسلامي اليمني

للتمويل والاستثمار

أول بنك إسلامي في اليمن

أكثر من مجرد إلتزام !

الإدارة العامة صنعاء - شارع الزبيري تلفون (01/206117)

www.iby - bank.com

المصـــارف

YBA

جمعية البنوك اليمنية

Al-Masarif Yemen Banks Association

مجلة شهرية- مصنفة مؤقتاً- تصدر عن جمعية البنوك اليمنية
تعنى بالجوانب الاقتصادية والمالية والمصرفية

هيئة التحرير

المشرف العام
أ. أحمد محمد الخاوي

رئيس التحرير
أحمـــد عبده فـــارع

مدير التحرير
محفوظ حفظ الله البعيثي

المستشار الاقتصادي
د. حسن ثابت فرحان

عضو هيئة التحرير
د. أحمد اسماعيل البواب

مسئول العلاقات العامة والتسويق
عبدالحميد المطري

المدير الفني/ علي مبارك

عنوان المجلة

جمعية البنوك اليمنية- صنعاء
شارع الزبيري- أمام البنك العربي

العنوان البريدي
ص.ب(١١٣١٨)- صنعاء- الجمهورية اليمنية

البريد الالكتروني:
mag-yba@hotmail.com
www.yemen-yba.com

المراسلات باسم رئيس التحرير
ترسل المواد إلى العنوان أعلاه مطبوعة على الورق مع إرفاق نسخة منها على قرص (C.D) أو عبر البريد الالكتروني قبل أسبوعين على الأقل من نهاية كل شهر.

- ترحب بالآراء والمقترحات لتطوير المجلة
- إدارة المجلة ترحب بنشر أهم أخبار وأنشطة المصارف
- الإعلانات يتم الاتفاق بشأنها مع الإدارة

أسعار المجلة

السعر	اليمن (١٥٠) ريال	السعودية وبقية دول الخليج (١٠) ريال سعودي أو ما يعادلها + أجور البريد

الاشتراكات السنوية:
- الأفراد: 3000 ألف ريال يمني.
- المؤسسات: 7000 ريال يمني.
- الدول العربية 5100 دولار أمريكي.

المقالات المنشورة تعبر عن آراء أصحابها

المحتويات

الافتتاحية — أثر سعر الفائدة على الاقتصاد — 6

أخبـــار — 10-8

ملف العدد — اقتصاديات الثورة — 20-11

تحقيق — إنطلاقة الثورة .. فتراجع الاقتصاد — 31-21

تقارير — التكامل والتنسيق يعزز الصمود أمام الأزمات — 33-32

فعاليات — مستقبل العالم في ظل التحولات الراهنة — 35-34

قراءة — العمل المصرفي الإسلامي.. الجذور والأهداف — 40-36

كتب — شيء من الخيال في التجارة الدولية — 43-42

نشاط الجمعية — 45-44

حوار — ضرغام البنك اليمن للإنشاء والتعمير تجاوز أحداث ٢٠١١م — 49-47

ثقافة إقتصادية — معايير ومقاييس وأنواع التضخم — 52-50

كتابات
- مسيرة التطورات الاقتصادية
- المسئولية الاجتماعية للبنوك
- حديث عن البورصة الاقتصادية
- السوق المالية الخليجية والأمل المنشود
- مشاكلية التسوق

61-54

متابعات — صخامة أزمة اليورو تهدد الاقتصاد العالمي — 63-62

ميزانية — الميزانية الموحدة للبنوك اليمنية — 65-64

نبذة عن البنوك — الجهاز المصرفي في اليمن — 66

مصرف اليمن البحرين الشامل (بنك إسلامي)

Shamil Bank of Yemen & Bahrain

خدمات مصرفية اسلامية شاملة

مرحباً بكم في
مصرفكم

حسابات التوفير

خدمة البيع بالتقسيط

خدمة صناديق الأمانات

خدمة صرف المرتبات

خدمة الشامل للسيدات

التمويل الإسلامي بالمرابحة

الودائع الإستثمارية الخاصة والمطلقة

الإعتمادات المستندية وخطابات الضمان

بطاقات الإئتمان

التمويل الإسلامي بمختلف الصيغ الإستثمارية

ويسترن يونيون

الحوالات الداخلية والخارجية

خدمة كبار العملاء(VIP)

حسابات ادخار الأطفال

المحافظ الإستثمارية

خدمة الوقف الخيري

الحسابات الجارية

الإدارة العامة والفرع الرئيسي : شارع الستين جوار جولة عصر ، ت: (4/538383-01) فاكس: (538389-01) صنعاء - الجمهورية اليمنية.
فرع حدة : شارع حدة - شمال فندق حدة ، ت: (50/411849-01) فاكس : (411848-01).
فرع شارع تعز : شارع تعز - أمام المركز التجاري للسيارات ، ت: (5/3/4/608102-01) فاكس: (608109-01).
فرع شعوب : شارع فروة - جوار الإدارة العامة لوقاية النبات ، ت: (239449/236049-01) فاكس: (239448-01).
فرع عدن : شارع الملكة أروى - كريتر ، ص.ب: (277) ت: (266701-02) فاكس: (266703-02).
فرع الشيخ عثمان : مقابل مدينة الملاهي - الكمسري ، ت: (509/392905-02) فاكس: (392601-02).
فرع المكلا : شارع 22 مايو - أمام مركز العودي ، ص . ب: (50732) ت: (4/318210-05) فاكس: (318213-05).
فرع الحديدة : الحي التجاري - شارع 26 سبتمبر، ت: (9/7/8/225806-03) فاكس: (225814-03).
فرع تعز : طريق الحوبان - جولة القصر ، ت:(205116-04) فاكس: (205086-04).
www.sbyb.net - Swift: SBYBYESAXXX

المجلة:

■ إحتجبت مجلة المصارف خلال عام ٢٠١١م، لأسباب خارجة عن الإرادة، ونتمنى لها من الآن وصاعداً الاستمرارية والإنتظام للإصدار الشهري في أقرب وقت، وهو أمر يتطلب الدعم المستمر من البنوك من خلال نشر الإعلانات والمشاركة بالمقالات حتى تقف المجلة على قدميها وتستطيع تحقيق هدفها المتمثل في المساهمة في نشر الوعي والمعرفة المالية والمصرفية، والإقتصادية بشكل عام.

اقتصاد الغد:

■ يتزامن إصدار هذا العدد(الثالث)، مع دخول بلادنا مرحلة جديدة وهامة في تاريخها، والتي نتوقع أن تتم خلالها الكثير من الإصلاحات السياسية والاقتصادية الكبيرة والهامة، تفضي إلى غد مشرق إن شاء الله.

وبهذه المناسبة فقد إحتوى هذا العدد على ملف خاص عن الإقتصاد في المستقبل، بعنوان «إقتصاديات الثورة»، للأستاذ الدكتور/ حسن ثابت فرحان، ونستطيع القول بان هذه الدراسة يمكن أن تشكل جزءاً من برنامج عمل الحكومة الإنتقالية، ذلك إن عملية الإعتماد على النفس أمر هام ومطلوب بالدرجة الأولى، فتحسين جباية وتحصيل موارد الدولة وترشيد الإنفاق مع وقف كثير من أبواب الإنفاق التي ليس لها ضرورة، من الأمور الهامة في المرحلة القادمة، ويجب أن يترافق ذلك مع مكافحة الفساد المالي والإداري والذي أصبح -وللأسف الشديد- عرفاً لا تقوم وتنفذ المشاريع إلا به.. إن هذه الخطوات ستكسبنا احترام جميع الدول، وبدونها سوف تتعطل كل المساعدات والدعم الذي نتوقعه.

هناك أمر واحد، أجد أن لي رأي آخر بشأنه، وهو ما يتعلق بالسياسة النقدية، فبالرغم من اتفاقي مع الدكتور حسن ثابت بأن سعر الفائدة العالي يعطل التنمية ويعرض بعض المشاريع الخاصة للتعثر، حيث يتجاوز عائد الفائدة حالياً ربع ما تقدمة البنوك من تسهيلات، لقد حدث هذا نتيجة للاعتراضات والانتقادات التي وجهت للبنك المركزي في الفترة الماضية بشان أسعار الفائدة والتي كان يرى المنتقدون انها مرتفعة، لكنها في الحقيقة كانت أكثر قبولاً مما هي عليه الآن، فقام البنك المركزي حينها بتخفيض سعر الفائدة بالرغم من قناعته بأنها كانت الأداة الوحيدة التي يمكن استخدامها للمساعدة في استقرار سعر العملة المحلية.

وقد بدأت قيمة العملة المحلية بالتدهور عند تخفيض الفوائد على أذون الخزانة إلى ١٢٪ ثم إلى ١٠ ٪، إذ إنخفض الريال بصورة حادة من ٢٠٧ إلى ٢٥٥ ريالاً للدولار خلال شهر واحد، مما جعل البنك المركزي يعود لأليته الوحيدة وهي رفع سعر الفائدة مجدداً، لكن العملية تمت بصورة مرتجلة، حيث تم الرفع إلى٢٤٪ على أذون الخزانة و٢٠٪ للفائدة التاشيرية.

وعليه يجب أن نعلم بأن بقية برنامج الإصلاح والمتعلق بتطوير الجهاز المالي والإداري للدولة وتأهيل الموارد البشرية بهدف زيادة الإيرادات وترشيد المصروفات، يجب أن تأخذ الأولوية في التنفيذ حتى يتمكن البنك المركزي من معالجة أسعار الفائدة العالية وبصورة تدريجية لتصل إلى نسبة مقبولة ومشجعه للبنوك لتوجيه جزء كبير من الأموال التي تستثمرها في الأوراق المالية حالياً، لتمويل مشاريع البنية التحتية ومشاريع القطاع العام والخاص والأفراد كما يجب تفعيل دور الصكوك الإسلامية لتوجيه موارد البنوك الإسلامية في نفس الاتجاه.

أ. أحمد محمد الخاوي
رئيس مجلس إدارة الجمعية

أثر سعر الفائدة على الاقتصاد

Together with you towards a world class bank

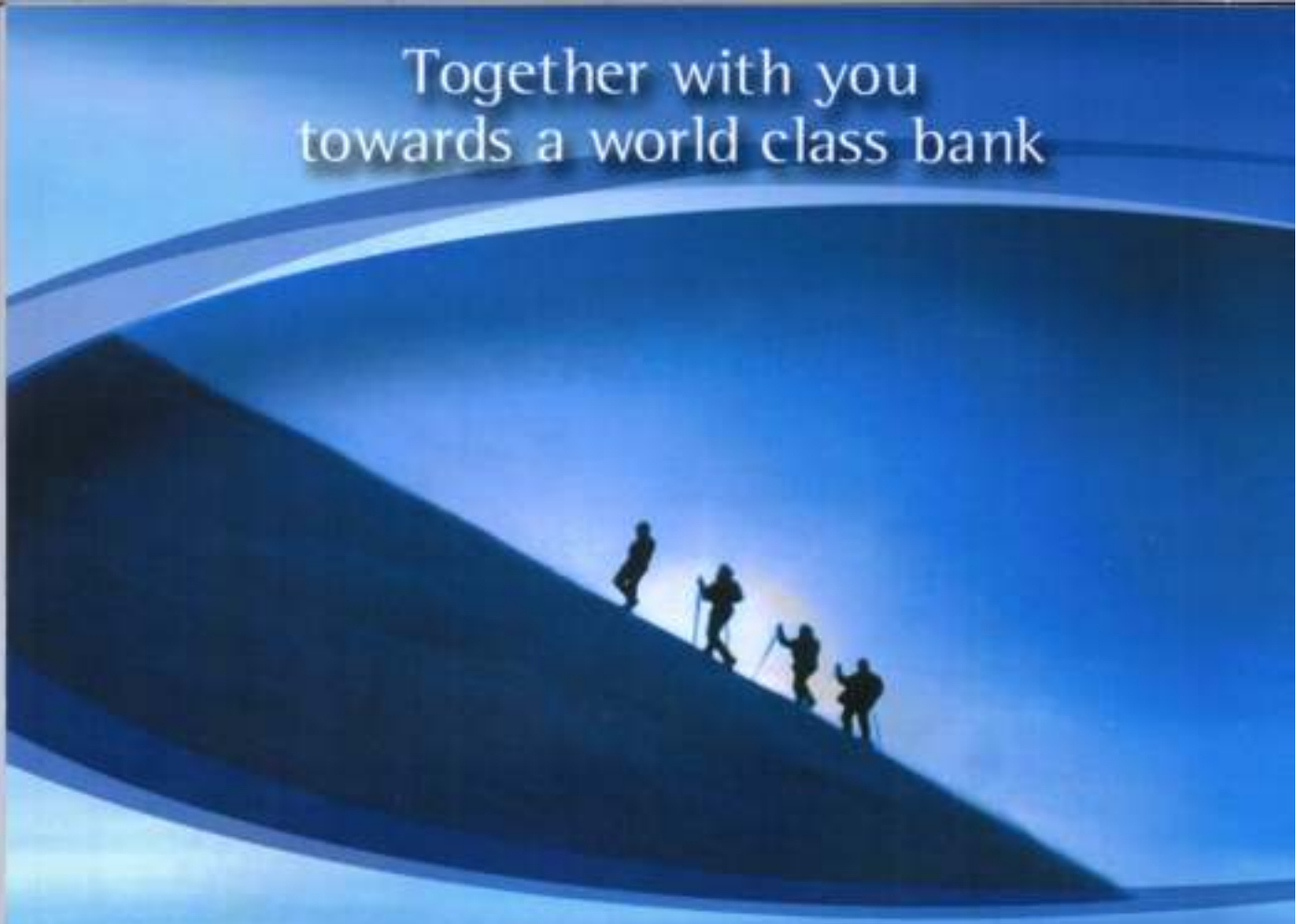

With you,
in fulfilling your vision

UBL has been at the core of the banking industry, and at the centre of your life. Sharing your vision, and providing a range of banking solutions designed to help you realize your dreams. For, be it an individual, a company or a nation, it is the strength of vision that drives the journey of success.

UBL has a network of over 1000 branches, representative offices, subsidiaries and associate companies, spread across UAE, Qatar, Bahrain, Yemen, China, Kazakhstan, Iran, USA, UK, Switzerland, Oman and Pakistan.

UBL UNITED BANK LTD.

where ***you*** *come* ***first***

☎ SANA'A - 01 407540 • ADEN - 02 269191 • HODEIDAH - 03 225560

دعا البنك المركزي اليمني إلى الإستفادة من تجارب دول الجوار :

الخـــاوي: دمج البنوك الوطنية ضرورة ملحة لمجابهة التحديات الإقتصادية الإقليمية والدولية

■ خاص- المصارف :

أكد رئيس جمعية البنوك اليمنية الأستاذ أحمد الخاوي على أهمية الدمج بين البنوك والشركات والمؤسسات الوطنية حتى تتمكن من مجابهات التحديات الإقتصادية الناتجة عن الأزمة المالية العالمية التي لازالت تجر ذيولها حتى تاريخ اليوم.

وقال في تصريح لـ«المصارف»: إن الضرورة الملحة تستدعي من بنوكنا الوطنية البدء بعملية الدمج فيما بينها والتملك لتصبح كيانات مقبولة الحجم قادرة على مواجهة المستجدات الإقليمية والدولية، خاصة تلك المتمثلة في العولمة التي ألغت الحدود السياسية وأصبحت المنافسة متاحة حتى للمصارف التي ليس لديها فروع داخل الجمهورية مما يفرض على بنوكنا الوطنية السعي المستمر لتأهيل الموارد البشرية وإمتلاك أحدث التقنيات والتجهيزات وكلها مطالب تتطلب إستثمارات مكلفه حتى تكون بنوكنا على قدر كبير من رأس المال والتأهيل لمواجهة الأزمات المالية وتفادي أضرارها والتقليل من المخاطر المصرفية والتمكن من تطبيق المعايير الدولية بازل(٢،٢) ومواكبة المستجدات في سوق العمل المصرفي.

وأوضح رئيس جمعية البنوك أنه ولتحقيق هذا الهدف المتمثل بدمج البنوك والمؤسسات المالية الوطنية، فإن المطلوب من البنك المركزي اليمني الإستفادة من تجارب البنوك المركزية في دول الجوار التي عملت على دمج عدد من بنوكها ومؤسساتها المالية وإيجاد الحوافز المشجعة للإندماج أو التملك إذا إستدعى الحال لذلك، فقد شرعت بعض البنوك العربية في سن قوانين لتشجيع البنوك على الإندماج خاصة البنوك التي تعاني من زيادة الديون المتعثرة.

وتمنى في ختام تصريحه أن يصل الجميع للقناعة بالفوائد التي يمكن الحصول عليها من عمليات الإندماج أو التملك والتكتل.

في فعالية نظمها مركز الدراسات والإعلام الإقتصادي:

شباب التغيير يشهرون مشاريع لمعالجة المشاكل الإقتصادية في بلادنا

■ نظم مركز الدراسات والإعلام الإقتصادي في المنتدى السياسي والثقافي بساحة التغيير بصنعاء مؤخراً، فعالية إشهار مقترحات مشاريع أعدها شباب التغيير لمعالجة المشاكل الإقتصادية في بلادنا تضمنت ثلاثة وثلاثين مقترحا تنموياً.

وأوضح المركز في بلاغ صحفي أن المشاريع التي إقترحها وقدمها الشباب في هذه الفعالية تقدم حلولاً عملية لكثير من المشكلات التي تعاني منها بلادنا لاسيما في الجانب الإقتصادي والتنموي والإداري. وهي مساهمة من مجموعة كبيرة من الشباب والشابات الذين يناضلون من أجل التغيير ليثبتوا أن لديهم البرامج العملية لبناء يمن جديد ودولة مدنية حديثة.

وأشار إلى أن عدد مقترحات المشاريع بلغت ٣٣ مشروعاً، تندرج ضمن إتجاهات أساسية تتمثل في التنمية العقارية والتنمية الإقتصادية من خلال التكنولوجيا والتنمية الإدارية، وتنمي الصناعات الإستخراجية والخدمية، إضافة إلى برامج للتنمية البشرية للشباب.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الفعالية حظيت بمشاركة واسعة من قبل ممثلي الجهات الرسمية المعنية وإقتصاديين وبرلمانيين وصحفيين ومثقفين وعدد من الشباب والشابات.

أساليب توظيف الأموال في المصارف الإسلامية في اليمن وأهميتها الإقتصادية

■ في رسالته التي نال بموجبها شهادة الدكتوراه من جامعة أم درمان الإسلامية، خلص الباحث اليمني هاني عبد الله محمد صالح إلى مجموعة من النتائج والتوصيات منها على سبيل المثال شمولية الشريعة الإسلامية وصلاحيتها لكل زمان ومكان ومواكبتها للأحداث والمستجدات المعاصرة، وخاصة في مسائل الإقتصاد وقضايا التنمية، والتأكيد على أن المصارف الإسلامية هي المصارف التي تلتزم بتطبيق الشريعة الإسلامية في عموم معاملاتها المصرفية والإستثمارية من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة من خلال إطار الوكالة بنوعيها العامة والخاصة.

ومن خلال دراسة الباحث لأساليب توظيف الأموال في المصارف الإسلامية وتطبيقها على المصارف الإسلامية في اليمن، أوصى المصارف الإسلامية بتوسيع أنشطتها الإستثمارية، وفي التمويل بأساليب التوظيف المختلفة، وفي إختيار العملاء والتنوع الجغرافي وذلك لتحجيم المخاطر وتفتيتها وتجنب المشاكل والمعوقات التي تحيط بالتمويل، ونشر الوعي المصرفي الإسلامي بين المواطنين والقيام بالتشجيع والتحفيز لهم على الإيداع فيها، وتبيين الفائدة المرجوة في ذلك، والمساهمة في النشاط الإقتصادي القومي، وبعقد الندوات والدورات التدريبية للعاملين فيها حتى يتم الإلمام الصحيح بكل الجوانب الفقهية والشرعية والتطبيقية الخاصة بأساليب التوظيف المختلفة وغيرها من التوصيات القيمة.

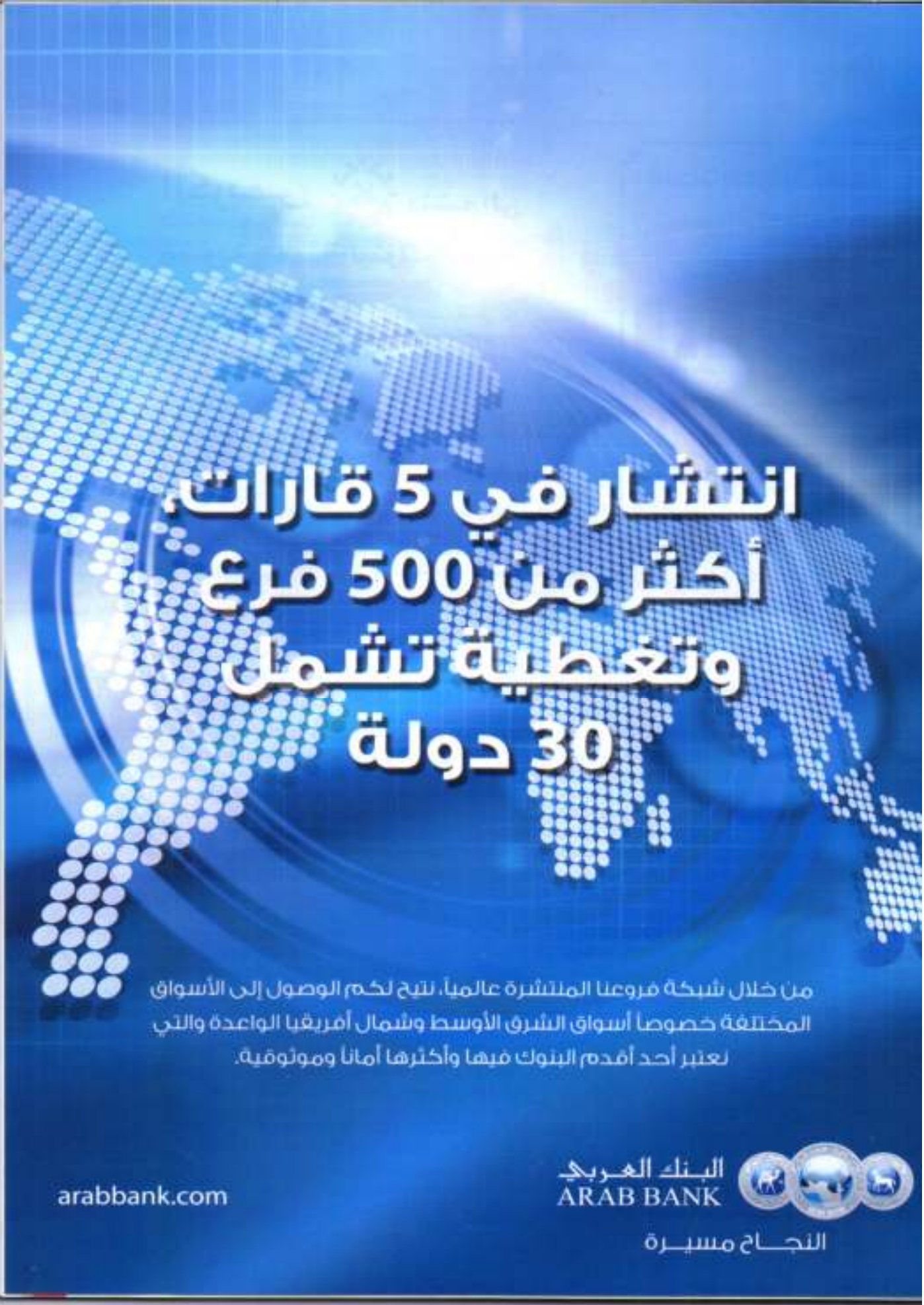
انتشار في 5 قارات،
أكثر من 500 فرع
وتغطية تشمل
30 دولة
من خلال شبكة فروعنا المنتشرة عالمياً، نتيح لكم الوصول إلى الأسواق
المختلفة خصوصاً أسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الواعدة والتي
نعتبر أحد أقدم البنوك فيها وأكثرها أماناً وموثوقية.
البنك العربي
ARAB BANK
النجاح مسيرة
arabbank.com

الكريمي ينضم إلى عضوية جمعية البنوك اليمنية

■ إنضم في الأول من شهر يناير ٢٠١٢م، إلى عضوية جمعية البنوك اليمنية، مصرف الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي الذي يرأس مجلس إدارته الأخ/ عبد الله عبده الكريمي، ونائب رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي للمصرف الأخ/ يوسف عبده عبدالله الكريمي.

ومصرف الكريمي يُعد بنكاً متخصصاً في تقديم الخدمات المالية والمصرفية بما فيها الإدخار وتمويل المشاريع الإنتاجية الصغرى والصغيرة، وفقاً لصيغ التمويل الإسلامية.

ويقدم المصرف خيارات تمويل مختلفة للأنشطة الصناعية والخدمية والتجارية، لشراء الأصول الثابتة والمواد الأولية والبضائع والمعدات الإنتاجية، وترميم المساكن وشراء مواد بناء وسيارات نقل... الخ، بهدف تنمية الأنشطة وتوسيعها وزيادة أرباحها واستدامتها.

ويأتي نشاط المصرف في إطار الأنشطة المصرفية المتخصصة في مجال التمويل الأصغر، وهو مجال جديد دخل حديثاً إلى السوق المصرفية اليمنية وموجه إلى الشريحة الوسطى والدنيا من أفراد المجتمع ويهدف إلى تحسين مستوى معيشة هذه الفئة بوجه خاص، والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بوجه عام.

ويشار إلى أن شركة الكريمي للصرافة تحولت في الثاني من شهر يونيو ٢٠١٠م إلى مصرف للتمويل الأصغر الإسلامي ويمارس نشاطه بموجب ترخيص من البنك المركزي اليمني.

وقد لقي هذا الانضمام ترحيبا شديداً من الأخ/ احمد الخاوي - رئيس مجلس إدارة الجمعية، نيابة عن كافة أعضاء الجمعية.

قيادات مصرفية جديدة

بسام جابر

عبدالله عرمان

■ شهد شهر مارس من العام الحالي ٢٠١٢م تعيين قيادات مصرفية جديدة لبنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار وبنك اليمن والخليج.

حيث صدر قرار في الأول من شهر مارس بتعيين الأخ/ **بسام جابر**- مديراً عاماً لبنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار.

كما صدر قرار في نفس التاريخ بتعيين الأخ/ **عبدالله عمر عرمان**- مديراً عاماً لبنك اليمن والخليج.

طالف صبروك، ونتمنى لهما التوفيق والنجاح في قيادة مصارفهما إلى مزيد من النجاحات.

تعافي الريال مع التعافي السياسي

■ ربط خبراء اقتصاديون إستعادة الريال اليمني لعافيته أمام الدولار الأميركي مؤخراً في أعقاب انتخاب رئيس جديد للبلاد بشعور اليمنيين بتحسن الوضع السياسي في البلاد وليس نتيجة تحسن المؤشرات الاقتصادية.

وكان السوق اليمني قد شهد مؤخراً تحسن سعر صرف الريال مقابل الدولار لأول مرة منذ عدة سنوات، ليستقر سعره مقابل الدولار خلال نحو شهر عند ٢١٤ ريالا للشراء، و٢١٦ ريالا للبيع.

وخلال الثورة الشبابية الشعبية التي شهدتها بلادنا، واستمرت عاما كاملا - مطالبة بإسقاط الرئيس علي عبد الله صالح- فقد الريال نحو ٣٥٪ من قيمته عندما بلغ الدولار ٢٤٥ ريالا.

وإزاء ذلك اعتبر رئيس مركز الإعلام الإقتصادي للدراسات، نصر طه مصطفى، أن هناك عدة عوامل لتحسن الريال من أهمها الشعور بالإستقرار السياسي في البلاد عقب انتخابات الرئاسة المبكرة التي جرت يوم ٢١ فبراير الماضي، وأدت إلى إختيار عبدربه منصور هادي رئيساً توافقياً.

وأشار نصر في حديث لأحد مواقع القنوات العربية الإخبارية الأسبوع المنصرم.إلى أن المواطنين والتجار والمؤسسات حولوا العام الماضي معظم مدخراتهم المالية السائلة إلى الدولار وتم سحبها من السوق خشية تدهور العملة الوطنية والإقتصاد جراء الإضطراب السياسي واعتبر أن شعور المواطنين والتجار بالإستقرار عقب انتخاب الرئيس الجديد دفع بهم إلى ضخ الدولار في السوق، وهو ما أحدث زيادة في عرض الدولار، مما أدى إلى تحسن سعر صرف الريال.

من جانبه بيّن رئيس المركز اليمني للدراسات الإقتصادية الدكتور محمد الأفندي أن تحسن وضع الريال يرجع إلى أسباب نفسية مرتبطة بتحسن المؤشرات السياسية التي أعقبت انتخاب الرئيس وأضاف الأفندي - وهو وزير التموين والتجارة الأسبق- في حديث للجزيرة نت أنه على الرغم من أن الوضع الإقتصادي ما زال غير مستقر ولم يشهد انتعاشاً، فإن تحسن سعر صرف الريال يشكل عنصراً إيجابياً في تحسن مناخ الإستثمار والذي يتوافق مع وعود دولية وإقليمية بدعم اليمن مالياً واقتصادياً.

وقال إن الأهم هو إستدامة تعافي الريال أمام الدولار واستقرار سعر الصرف عند نقطة محددة.

يشار هنا إلى أن وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد السعدي، أعلن في تصريحات صحفية أن اليمن بحاجة إلى إحتياجات تمويلية تقدر بنحو ١٥ مليار دولار لتحريك الإقتصاد اليمني وتغطية الإحتياجات الإستثمارية، منها عشرة مليارات دولار لمواجهة الإحتياجات العاجلة والطارئة نتيجة الأزمة السياسية التي عصفت باليمن منذ مطلع العام الماضي.

وكشف الوزير اليمني عن إنجاز خطة إنعاش إقتصادي عاجلة تمهيدا لعرضها على مؤتمر أصدقاء اليمن المقرر عقده في العاصمة السعودية الرياض أواخر الشهر المقبل.

إقتصاديات الثورة

أ.د.حسن ثابت فرحان •

لا يختلف اثنان على أن أكبر مشكلة تواجهها بلادنا بعد المشكلة السياسية هي المشكلة الإقتصادية، وربما يرجع السبب في ذلك إلى عدة عوامل لعل من أهمها ما يلي:

١. هناك ارتباط وثيق بين الجانب السياسي والجانب الإقتصادي ومن ثم فإن استمرار الأزمة السياسية الناتجة عن أحداث الثورة يعني استمرار المشكلة الإقتصادية وتفاقمها مع الزمن.

٢. إن الثورات بأحداثها السياسية المختلفة سواء كانت أمنية، أو سياسية عادة ما تنتهي وقد تركت تركة ثقيلة من المشكلات الإقتصادية مثل مشكلة ارتفاع معدل البطالة، وارتفاع معدل التضخم، وتدني مستوى الإيرادات العامة، وزيادة النفقات العامة، وارتفاع معدل الفقر، وتدني مستوى الدخول ..... الخ، وهذه القضايا هي قضايا إقتصادية كلية كبرى ليس من السهل معالجتها في وقت قصير خاصة في بلد مثل اليمن شحيح الموارد ضعيف البنية كثير التعقيدات.

٣. إن النظام السابق، في واقع الأمر، لم يبن قاعدة إقتصادية على أي مستوى من المستويات الإقتصادية، لا على المستوى الزراعي و لا على المستوى الصناعي ولا على مستوى الخدمات، وإنما ترك إقتصاداً هشا يعتمد على النفط وعلى المساعدات الخارجية سواء منها القروض أو المنح، كما يعتمد على المديونية الداخلية سواء أذون الخزانة أو طباعة النقود الجديدة.

٤. إن طول فترة الثورة الناتج عن تربص النظام السابق وتشبثه بالسلطة جعلته ينهك الإقتصاد اليومي وينهك الموازنة العامة للدولة، ويستنزف مايقرب من ٢٥٪ من احتياطي البلاد من العملات الأجنبية، ويجمد الإستثمارات العامة والخاصة، ويصنع القلق الإقتصادي لدى المجتمع، ويجعل البلاد مرتعا للتدخلات الخارجية، ومرتعا لنهب العصابات الخارجة عن النظام والقانون، ويضعف شوكة الدولة، ويهدر الموارد الإقتصادية.

٥. إن الثورة قامت لتغيير واقعاً أليماً، و الشعب بشكل عام والثوار بشكل خاص، ينتظرون من حكومة الثورة أن تحقق أحلامهم في كافة المجالات، ومنها المجال الإقتصادي فالشباب، ينظرون إلى التغيير السياسي على أنه بوابة التغيير في كافة المجالات، وهم يتطلعون إلى فرص عمل ترفع من مستواهم الإقتصادي وتحقق طموحاتهم في العيش الرغد.

٦. إمكانية البلاد الحالية محدودة، لا ترقى بوضعها الحالي أن تحل مشكلة اليمن الإقتصادية، وعلى الرغم من توفر موارد كافية إلا أن استغلال هذه الموارد يحتاج إلى وقت وإمكانيات مادية وبشرية، وقد لا تتوفر في الفترة القصيرة ومن ثم فإن المشكلة قد تبقى قائمة .

٧. من الصعب التعويل على المساعدات الخارجية في حل مشكلة اليمن الإقتصادية لجملة أسباب يمكن ذكر بعضها فيما يلي:

١) إن المساعدات الخارجية مرتبطة بالأوضاع والتوافق السياسي مع الدول المانحة، وهذه غير مستقرة، فأصدقاء اليوم قد يصبحون أعداء الغد والعكس، وينتج عن التقلب السياسي تقلب في حجم وشروط تلك المساعدات.
٢) إن العالم وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا ما تزال تعاني من آثار الأزمة المالية التي حدثت أواخر ٢٠٠٨م، ومن ثم فهي حذرة من زيادة نفقاتها العامة خاصة بعد تفاقم المديونية العامة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية واليونان، وايطاليا واسبانيا وبريطانيا والبرتغال، كما أن دعمها دول الخليج مرتبط بمدى قناعتها بالنظام الجديد واستمرار ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية واستقرارها السياسي.
٣) يمكن أن يعول على المساعدات الخارجية في التخفيف من الأزمات الإقتصادية مثل ما فعلت المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة فيما يتعلق في التخفيف من أزمة المشتقات النفطية، ولا يمكن أن يعول عليها في بناء اقتصاد قومي خاصة مع عزوف الاستثمارات الأجنبية عن الإستثمار في اليمن باستثناء قطاع النفط.
٤) عادة ما ترتبط المساعدات الإقتصادية الأجنبية بتحقيق بعض المصالح السياسية والإقتصادية للدول المانحة، و قد تؤدي في بعض الأحيان إلى التدخل في شئون البلد المتلقي لتلك المساعدات، وأعتقد أن هذا الأمر سيكون من الصعوبة بمكان أن تقبله حكومة الثورة، خاصة وأنها حديثة عهد بالثورة و أزيز الساحات ما يزال يقرع أسماعها كل يوم، وحكومة عصام شرف(المقالة) في مصر خير مثال على ذلك، ولكن السؤال الجوهري الذي يمكن طرحه هو ما الذي يمكن لحكومة الثورة أن تفعله لمعالجة الأوضاع الاقتصادية القائمة ؟.
رغم القتامة البادية على وجه الساحة الإقتصادية، إلا انه يمكن لحكومة الثورة أن تجري بعض الترتيبات الإقتصادية في إطار السياسة المالية والسياسة النقدية وهما أهم سياستين إقتصاديتين في جميع البلدان ومنها اليمن وذلك كالتالي:

أولاً : على مستوى السياسة المالية:

من المعروف أن السياسة الحالية يتم تنفيذها من خلال بنود الموازنة العامة بشقيها وهما: الإيرادات العامة والنفقات العامة، ويمكن في البداية إيراد جدول الموازنة العامة بشقيها الإيرادات والنفقات كالتالي:

م	الإيراد	النفقات
١	الإيرادات الضريبية	الأجور وتعويضات العاملين
٢	المنح والمساعدات	نفقات على السلع والخدمات والممتلكات
٣	إيراد دخل الملكية والتحويلات المتنوعة	الإعانات والمنح والمنافع الإجتماعية
٤	التصرف في الأصول المالية	إكتساب الأصول غير المالية
٥	التصرف في الأصول غير المالية وتحمل الخصوم	إكتساب الأصول المالية وتسديد الخصوم

الباب الأول الإيرادات الضريبية:
١ . تعد الضرائب أهم بنود الإيرادات في كافة الدول بشكل عام، وفي الدول المتقدمة على وجه الخصوص،

وفي اليمن لا تشكل الضرائب بنوعيها المباشرة وغير المباشرة أكثر من (١٥-١٨٪) من حجم الإيرادات العامة، ويمكن إجراء بعض الإصلاحات في جانب الضرائب كالتالي:

١) نعاني في اليمن من عدم الإنتشار الضريبي ومن ثم فإن من أوجه الإصلاح التي يمكن أن تقوم بها الحكومة هو زيادة الإنتشار الضريبي سواء على مستوى المدن أو على مستوى المحافظات بأريافها.

٢) نعاني من عدم شمول الضرائب لكل الأوعية الضريبية سواءً فيما يتعلق بالضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، ومن ثم فإن من أوجه الإصلاح المهمة في هذا الجانب هو العمل على أن تشمل الضرائب جميع الأوعية الضريبية.

٣) نعاني من التهرب الضريبي سواء في داخل البلاد أو في المنافذ الجمركية، ولذلك فان السؤال الذي يمكن أن يطرح في هذا الصدد هو: كم من الأوعية الضريبية التي تستحق عليها الضرائب ولا تدفع؟. فإذا استطاعت إدارة الضرائب أن تجيب على السؤال فعندها يمكن القول أن بالإمكان إصلاح أوضاع النظام الضريبي.

٤) هناك فساد في نظام الضرائب، خاصة فيما يتعلق في موضوع جباية الضرائب، وفيما يتعلق بتقدير الضريبة على الأوعية المختلفة، ومن ثم يتم التركيز على إزالة الفساد في الأجهزة الضريبية، ومن الإصلاحات المهمة في هذا الجانب هي كيف نجعل المكلف بالضريبة يقوم بدفعها بنفسه إلى خزائن الدولة عن طريق البنوك، أو المكاتب الضريبية المختلفة لأن المُحصل الضريبي هو جزء من تركيبة الفساد.

٥) يمكن في الأماكن الإيرادية أن يتم فتح فرع للبنك المركزي أو أن يتم فتح فروع لأي بنك يستقبل تلك الإيرادات مقابل نسبة منها مثل (٥٪ و ١٠٪)، فعلى سبيل المثال مبنى الجوازات يمكن أن يفتح فرعا للبنك المركزي، وفي إدارة المرور يمكن أن يفتح فرعا للبنك المركزي أو لبنك خاص بالتعاقد لجمع الإيرادات العامة من الرسوم الضريبية على تجديد الرخص والكروت، وكذلك في الجامعات والأماكن الإيرادية بشكل عام .كما يمكن أن تفتح حسابات للضرائب في البنوك ويُلزم المكلفون بالتوريد إليها مباشرة وهذا النظام يعمل به في أغلب الدول في العالم.

٦) إيجاد نوع من الثقة بين المكلفين وإدارة الضرائب وإزالة الشكوك، ذلك أن المكلفين ينظرون إلى موظفي الضرائب بريبة، ومتى وجدت تلك الثقة فإننا سنجد أن دور موظف الضرائب سيكون المراقبة والتذكير للمكلفين بدفع ما عليهم من مستحقات ضريبية مباشرة إلى حسابات إدارة الضرائب.

٧) رفع معدل الضرائب على السلع الرديئة، فالمعروف أن السوق اليمني يعد مقلبا للسلع الرديئة من جميع أنحاء العالم، وسيحقق ذلك غرضين أساسيين أولهما: تحقيق إيرادات عامة، وثانيهما: جعل المواطن اليمني يستهلك سلعا جيدة لا تلحق به ضررا صحيا، وتوفر عليه من دخله.

٨) ضبط الإيرادات من المصادر الأخرى خاصة الإيرادات من أملاك الدولة وخاصة دخل النفط والغاز، ذلك أن الفساد في القطاع العام إما أن يكون في الإيرادات أو النفقات.

■ تشبث النظام السابق بالسلطة أدى إلى إنهاكه للإقتصاد الوطني والى استنزاف ٢٥٪ من احتياطي اليمن من العملات الأجنبية

ثانياً :إيرادات دخل الملكية

إن البند المهم في هذا الباب هو إيرادات النفط والغاز فيما يتعلق بالكمية المصدرة فإنها تخضع للأسعار العالمية، أما فيما يتعلق بالكمية المستهلكة محليا فإنها تخضع للتسعير من قبل الحكومة اليمنية وهذه قد تحتاج إلى مراجعة في الوقت الحاضر لأن أسعارها لا تتناسب مع مستوى دخول المواطنين ويمكن ترشيد إيرادات هذا الباب كالتالي:

١. بالنسبة لأسعار النفط المصدر، فهذه تحددها الأسعار العالمية .

٢. أسعار المشتقات النفطية المحلية تحتاج إلى مراجعة بعد استقرار الأوضاع واستقرار

■ الفساد في القطاع العام يكمن في الإيرادات والنفقات.. والمَحصل الضريبي جزء من تركيبة الفساد

الإيـرادات من المصادر الأخـرى، واقترح أن يكون سعر دبة البنزين (٢٠٠٠) ريال.

٣. يحتـاج الأمر إلى مراجعة الإتفاقيات الخارجية الخاصة بإنتاج وتوزيع وتصدير النفط ومشـتقاته بشـكل عام كما هـو الحال في اتفاقيـة بيع الغاز للكوريين.

٤. هنـاك تكتـلات احتكاريـة فيما يتعلـق بتوزيع المشتقات النفطية في الداخل، ومن ثم يلزم فكفكتها لأنها تؤثر على الإيرادات العامة وتؤثر على معيشة المواطن.

٥. إستكشـاف المزيـد من حقول النفـط والبحث عن المعادن الجديدة التي يمكن إسـتغلالها تجاريا، ذلك أن الدراسات السابقة التي أجريت على قطاع التعديـن أظهـرت أن هناك ثـروات معدنية يمكن استغلالها إقتصاديا.

ثالثاً: إيرادات التصرف بالأصول المالية وغير المالية:

لا تشـكل إيـرادات الباب الرابع والخامس نسـبة كبيـرة مـن الإيـرادات العامة، وقد شـهدت في السنوات السـابقة بيعاً للأصول عن طريق برنامج الخصخصة ويمكن ترشيد هذين البابين كالتالي:

١. فيمـا يتعلـق بالأصـول الإسـتراتيجية، يلزم المحافظـة عليها حتـى ولو كانـت تقتصر لبعض الخسائر حتى يكون هناك بديل مناسب من القطاع الخاص اليمني.

٢. الأصـول المربحة، مثل مصانع الإسـمنت، يلزم المحافظة عليها لأنها مؤسسـات تنموية أولا ولأنها مؤسسات إيرادية ثانيا.

٣. يلزم دراسـة وضع الأصول العامة سـواء كانت مؤسسـات، أو أوراق مالية، أو عملات أجنبية، لأن الفسـاد ما يزال مستشريا في الأجهزة الحكومية، بـل إنه أصبح مقننا، بمعنـى أن القوانين العامة أو اللوائـح العامـة والقوانين واللوائـح الخاصة بكل مؤسسة عامة على حدة أصبحت تحمل في طياتها بذور الفساد ومن ثم فإن المسألة تحتاج إلى مراجعة شاملة.

رابعاً: القروض والمساعدات:

تعد القروض والمسـاعدات من المصـادر الإيرادية المهمـة التي لاتسـتغني عنهـا اليمن فـي الوقت الحاضـر، ولكن ينبغي الإسـتفادة منها وترشـيد استخدامها كالتالي:

١. التركيـز علـى المنـح سـواءً منهـا النقدية أو السلعية.

٢. التركيز على القروض ذات الشروط السهلة، مثل إنخفاض أسعار الفائدة عليها وطول مدتها.

٣. التركيز على القروض التنموية، أي التي لها عائد إقتصادي مثل القروض لإنشـاء البنية الأساسـية والصناعة الإستراتيجية.

٤. الابتعاد عن القروض الإستهلاكية.

٥. التركيز على القروض التي يشرف على صرفها في المجـالات التنموية المانحون أنفسـهم لأن ذلك سيبعدها عن الفساد المستشري في الجهاز الإداري الحكومي، أو على الأقل يقلل منه.

٦. التركيز على القروض من المؤسسات الدولية مثل مؤسسة التمويل الدولية، كون شروطها أيسر.

٧. فتـح مجـالات أوسـع للقروض والمسـاعدات مع الـدول الصاعدة مثـل الهند والصـين وكوريا وماليزيا.

٨. البحـث عن الفـرص في التعـاون الإقتصادي

الدولي خاصة في مجالات التدريب والتأهيل والإستشارات والمساعدات الفنية والتقنية.
٩) على مستوى النفقات العامة يمكن رصد الملاحظات التالية:

الباب الأول:
النفقات العامة على الأجور والمرتبات وما في حكمها

وهي كما نعلم أغلبها نفقات حتمية يصعب تخفيضها ولكن يمكن أن تصلح أوضاعها في إطار إصلاح أوضاع الخدمة المدنية كالتالي:

١) لا بد من إكمال البرنامج الذي كان قد تم البدء به و هو نظام البصمة والصورة وهذا سيفيد في الكشف عن حالات الازدواج الوظيفي وهي كثيرة وسيترتب على ذلك توفير آلاف الدرجات الوظيفية .
٢) بالنسبة للتوظيف الجديد الذي التزمت به الحكومة وهو إستحقاق سابق فإنه يلاحظ أن المتقدمين لشغل الوظائف بعضهم من تواريخ قديمة يعود إلى ١٩٩٧م وما بعدها وبالتالي فإن وضعهم سيكون كالتالي:
- جزء منهم قد سافر إلى الخارج للبحث عن فرص عمل في الخارج .
- جزء منهم قد وجد عملاً في القطاع الخاص سواءً بالأجر أو مارس عملاً حراً.
- جزء منهم مع طول الفترة قد إنتقل إلى رحمة الله تعالى.
- جزء منهم قد سكن على الوظائف الحكومية بطريقة أو بأخرى

ومن ثم فإن الأمر يحتاج إلى فحص وتدقيق ومعرفة من المستحق الحقيقي للوظيفة العامة:
٣) تفعيل قانون التقاعد ومن المؤكد أن هناك أعداداً كبيرة من العاملين في الجهاز الحكومي في السلكين المدني والعسكري قد استحقوا التقاعد سواءً ببلوغ السن القانونية، أو ببلوغ المدة وهذا سيوفر آلاف الدرجات الوظيفية ذلك أن النظام السابق لم يكن يُفعل القوانين إلا بحسب الحاجة، وقد كانت حاجته أن يكسب ولاء الموظفين بإبقائهم في الوظائف لسنين طويلة بعد إستحقاقهم للتقاعد .
٤) يمكن وضع حوافز للتقاعد المبكر، كما تفعل كثير من الدول كأن يتقاعد الموظف على (٥٥ سنة) ويأخذ راتب تقاعديا للفترة كاملة أو تعطى مكافأة لمن يتقاعد مبكرا، أو يساعد في شراء بقية الفترة كأن تكون بنصف قيمة الفترة المتبقية وعلى أن يأخذ معاش الفترة كاملة .
٥) تحسن الوضع الإقتصادي وتوفر التيار الكهربائي سيجعل القطاع الخاص يستوعب كثيرا من اليد العاملة العاطلة من طالبي الوظائف الحكومية، والأصل أن يعول على القطاع الخاص في امتصاص اليد العاملة العاطلة. وما تعانيه اليوم الحكومات الغربية هو أنها أسرفت في مسائل التوظيف والضمان الإجتماعي فزادت نفقاتها عن إيراداتها ودخلت في مأزق إقتصادي ترتب عليه عجز الحكومات عن الوفاء بإلتزاماتها فخفض تصنيفها الائتماني.

■ ينبغي على الحكومة ترشيد استخدام القروض والمساعدات والإستفادة منها

الباب الثاني:
النفقات على السلع والخدمات

وهذا الباب يمكن معالجة موضوعه من خلال:
١) وقف شراء مستلزمات الإدارة الحكومية لعام٢٠١٢ م إلا ما كان يتبع توظيفاً جديداً منها أو تعويضاً لما تلف مثل ما تحتاج الوظائف الجديدة للحكومة الجديدة وينزل درجة هذه المستلزمات، فعلى سبيل المثال كأن يشتري الوزير الجديد سيارتين، سيارة تويوتا لاند كروزر (VXR)، وسيارة صغيرة فتنزل درجة السيارة إلى (GX) أو (GXR) والفارق يُشترى به سيارة صغيرة، أو يكتفى بالسيارة الكبيرة فقط.
٢) استرداد السيارات والأثاث القديم الذي كان قد صرف للمسئولين السابقين فعلى سبيل المثال كان يصرف لكل مسئول صدر به قرار جمهوري سيارة ومستلزمات أخرى مع كل تعيين جديد وتتراكم السيارات بأحواشهم وهذا نهب في نظري على أعلى

■ النفقات العامة الحتمية يمكن إصلاح أوضاعها في إطار إصلاح أوضاع وزارة الخدمة المدنية والتأمينات

المستويات الإدارية، ومن مضت على أخذه السيارة المدة القانونية (٥سنوات) ويستحق سيارة جديدة وأثاث يرد السابق ويأخذ الجديد.

٣) تنظيم المخصصات التي يستحقها الموظفون الجدد والقدامى بقانون أو بقرار من مجلس الوزراء، ولاتكون المسألة عشوائية ولاتترك لتكرم الرئاسة عليهم كما كان يفعل النظام السابق الذي كان يغدق على الوزراء، والقادة والمسئولين بحسب ولائهم وقربهم..

٤) اللجوء لشراء الأثاث من المنتجات المحلية لتنشيط الصناعات الحرفية خاصة الموكيت والمكاتب والدواليب،وهناك منتجات مناسبة وستطور مع زيادة الطلب عليها من قبل الجهات الحكومية ولأن نشغل عامل يمني خير من أن نشغل ألف عامل أجنبي .

٥) أما الإنفاق على الصيانة فهذا لا بأس أن يستمر لكن ينبغي أن نحرص على مجموعة من الأمور في هذا الباب ومن أهمها ما يلي:

١- أن تقوم بتلك الأعمال عمالة يمنية سواء المقاول أو العامل.

٢- أن تكون المواد الخام المستخدمة في الصيانة يمنية ما أمكن .

٣-أن تزال أسباب الفساد من عملية ترسية العطاءات والمناقصات على المقاولين ذلك أن أكثر من(٧٠٪) من أسباب الفساد تكمن في المناقصات والمزايدات بحسب إحصائيات هيئة مكافحة الفساد .

٤-أن تتوفر الشفافية في عملية المناقصات والمزايدات وأن تتاح البيانات الخاصة بكل ذي شأن.

٥- يمنع منعا باتا إسناد تنفيذ العطاءات الحكومية بالترسية المباشرة لأن فيها مدخل للفساد كبير .

الباب الثالث:

الإعانات والمنح والمنافع الحكومية:

يعد هذا الباب من أبواب النفقات التي يجب أن ترشد النفقات فيه وذلك كالتالي:

أولا المنح:

أ - المنح العلاجية ويمكن أن ترشد كالتالي:

١) هناك أمراض مستعصية لا يمكن علاجها في اليمن وفي مثل هذه الحالة يتم الإتفاق مع مستشفيات متخصصة في الدول العربية مثل مصر والأردن والسعودية والدول الخارجية ويرسل إليها المريض على نفقة الدولة فهذا حق للمواطن اليمني.

٢) يتم الإتفاق مع الحكومات العربية والدول الصديقة على تقديم منح علاجية للمواطنين اليمنيين في المستشفيات الحكومية المتخصصة على أساس عدد معين من المنح في السنة الواحدة لجميع التخصصات .

٣) الأمراض التي تأتي بالدرجة الثانية بعد الأمراض المستعصية يمكن أن تعالج في المستشفيات الحكومية فإن لم تتوفر فيمكن علاجها في المستشفيات الخاصة داخل اليمن على نفقة الدولة، ويمكن أن يتم الإتفاق مع المستشفيات الخاصة لعلاج تلك الحالات بأسعار منافسة .

٤) تجهيز المستشفيات الحكومية والوحدات الصحية الحكومية بالمستلزمات الطبية المناسبة حتى تصبح قادرة على استيعاب الأعداد المتزايدة من السكان المرضى وتوفير الرعاية الصحية الأولية المناسبة على مستوى كل مركز إنتخابي.

٥) عمل خطة لإنشاء مستشفيات إستراتيجية في جميع مراكز المحافظات على غرار مستشفى الثورة بصنعاء وتزويدها بالمستلزمات الطبية المناسبة والكادر الطبي المناسب فعلى سبيل المثال تحتاج العاصمة صنعاء إلى أربعة مستشفيات إستراتيجية مثل مستشفى الثورة العام وهكذا في كل محافظة بما يتناسب وعدد السكان.

٦) استغلال المعونات الصحية الدولية وهي كثيرة ويمكن جلب المزيد منها من مختلف الدول الشقيقة والصديقة وترشيد إستخدامها، فالدول المانحة للمساعدات الصحية عندما تلمس الرشد والنزاهة من حكومة الثورة سوف تقدم المزيد من تلك المساعدات سواءً على مستوى الأجهزة الطبية، أو العلاجات أو فرق الأطباء المتخصصة أو برامج مكافحة الأمراض الشائعة مثل الملاريا وشلل الأطفال .... الخ.

٧) الإتفاق مع الدول الشقيقة والدول الصديقة على

■ توفر الشفافية في عملية المناقصات والمزايدات ضرورة ملحة لاستئصال الفساد

تقديم المنح الدراسية لكافة التخصصات خاصة الدراسات العليا مثل الماجستير، والدكتوراه، والنادرة وغير ذلك من التخصصات العليا التي تفتقر إليها اليمن، فالفرد اليمني يتمتع بدرجة عالية من الذكاء وتنقصه الفرصة المناسبة .

ب- المنح التعليمية ويمكن أن ترشد كالتالي:

١- إيقاف المنح الدراسية لمرحلة البكالوريوس إلا في التخصصات النادرة التي لا تتوفر في اليمن وقصر الابتعاث على منح التبادل ،أو المنح المجانية .

٢- إستكمال جميع التخصصات في الجامعات اليمنية .

٣- وقف الإبتعاث لدرجة الماجستير إلا في التخصصات النادرة و في منح التبادل .

٤- فتح الدراسات العليا وخاصة مرحلة الدبلوم والماجستير في الجامعات اليمنية في جميع التخصصات، وخاصة تلك التخصصات التي يوجد فيها أساتذة مشاركين وأساتذة للإشراف على الرسائل العلمية.

٥- تفعيل دور الأقسام العلمية في جميع الكليات .

٦- الطلاب المتميزون يمكن أن تعطى لهم منح داخلية أي تعطي لهم فرص لتسجيل درجة الماجستير والدكتوراه في الجامعات اليمنية مجاناً ويعطوا منحة راتب شهري للعيش منها طوال فترة الدراسة التي ينبغي أن تحدد مدتها .

٧) يطلب من الدول الصديقة والدول الشقيقة مساعدة اليمن بالمنح المجانية وخاصة في التخصصات النادرة التي لاتتواجد في اليمن.

٨) قصر الإبتعاث لتحضير درجتي الماجستير والدكتوراه على التخصصات العلمية في الجامعات اليمنية، أما الوزارات والمصالح الحكومية الأخرى فلا تحتاج إلى ذلك،ولكن تحتاج إلى التدريب ،والتأهيل المتناسب مع متطلبات العمل.

رابعاً: البابان الرابع والخامس:

يتعلق هذان البابان بإكتساب الأصول ،ويمكن أن يتم إصلاح وضعهما كالتالي :

١- يتم التخلص من الأصول الرديئة ببيعها بالطرق القانونية.

ب- الإبقاء على الأصول المربحة سواءً إقتصادياً أو إجتماعياً .

ج- لا تتم الإضافة إلى الأصول المالية إلا ماكان ضرورياً .

إن الملاحظة الجديرة بالإنتباه هي أن الموازنة العامة للدولة قد فقدت وظيفتها الإقتصادية خلال الفترة السابقة،وأصبحت وظيفتها مالية فقط أي أصبح همها تدبير الإيرادات وتنفيذ المصروفات الخاصة بالجهاز الإداري الحكومي،أما بناء الإقتصاد فلم يعد همها وتوضح ذلك الأرقام الفعلية لباب الاستثمار.

ثانياً : على مستوى السياسة النقدية :

تعد السياسة النقدية رديف للسياسة المالية ، وهما معاً قد تشكلان أكثر من (٥٠٪) من السياسات الإقتصادية لأي بلد، ويمكن لحكومة الثورة أن تقوم ببعض المعالجات الإقتصادية عن طريق السياسة النقدية كالتالي:

١- سعر إعادة الخصم :

يعرف سعر إعادة الخصم بأنه (سعر الفائدة الذي تفرضه البنوك المركزية على البنوك التجارية عند طلبها من البنك المركزي قروضاً أو تطلب منه خصم أوراقها المالية والتجارية)، ويرتبط سعر إعادة الخصم بسعر الفائدة الذي يحدده البنك المركزي على الودائع لدى البنوك ، والذي يترتب عليه تحديد سعر الفائدة على القروض .

والناظر إلى سياسة سعر الفائدة سيلاحظ أن سعر الفائدة على الودائع حدده البنك المركزي بـ (٢٠٪) وترتب عليه أن إرتفع سعر الفائدة على القروض إلى متوسط (٢٥-٢٩ ٪) ،كما أن سعر الفائدة على أذون الخزانة العامة هو الآن (٢٧٪) .

والواقع أن الإقتصاد اليمني لايتحمل هذا الرفع لأسعار الفائدة على الإطلاق، وأقترح

■ عمل خطة لإنشاء مستشفيات استراتيجية في كافة مراكز المحافظات تكون قادرة على إستيعاب الأعداد المتزايدة للمرضى

أن تكون أسعار الفائدة كالتالي :
١- أسعار الفائدة على الودائع ١٠٪
٢- أسعار الفائدة على القروض ١٥-١٧٪
٣-أسعار الفائدة على أذون الخزائن ١٢٪
٤- أن يتم ذلك التخفيض بالتدريج خلال ستة أشهر .
٥- أقترح أن تستبدل أذون الخزانة العامة بالصكوك الإسلامية ذلك أن أذون الخزانة العامة أداة نقدية مهمتها إيجاد التوازن النقدي قصير الأجل وقد إستخدمها البنك إستخداما مفرطا منذ عام ١٩٩٥م. وترتب على ذلك أن جزءا كبيرا من السيولة سحبت من القطاع الإقتصادي الحقيقي إلى القطاع النقدي، وبدلاً من أن تأتي العوائد عليها من القطاع الإقتصادي تدفع الفوائد عليها من الخزانة العامة .
أما الصكوك الإسلامية فهي في الواقع أداة تنموية فهي تدفع لإنشاء المشروعات العامة والخاصة ،ومن ثم فإن توظيفها يكون توظيفا اقتصاديا وعوائدها تأتي من القطاع الإقتصادي الحقيقي .
٦-إن من مصائب أذون الخزانة العامة أنها جعلت البنوك التجارية وصناديق التقاعد تعتمد في توظيف أموالها على أذون الخزانة العامة و لم تعد توظف في القطاع الحقيقي فقد بلغ رصيد أذون الخزانة الفعلي في نهاية أكتوبر ٢٠١١م (٦١٤) مليار ريال،واكتتبت البنوك بـ (٥١٢) مليارا أي بنسبة (٨٣٪) من قيمتها والنسبة الباقية (١٧٪) أغلبها لصناديق التقاعد وبهذا فقد عطلت الوظيفة التنموية للبنوك التجارية خاصة إذا ما علمنا أن إجمالي ودائع البنوك لنفس الفترة قد بلغت (١,٣٣٥) مليارا ،وإذا ما أخذ منها الودائع الحكومية والودائع الجارية فإن المتبقي هو (١,١٧٦) مليار شكلت الودائع الموظفة في أذون الخزانة نسبة (٤٤٪) منها . وإذا ما أخذنا في الاعتبار نسبة الإحتياطي القانوني ،و نسبة السيولة فإن النسبة قد ترتفع إلى(٧٠٪) من ودائع البنوك الإستثمارية موظفة لدى البنك المركزي في أذون الخزانة العامة .

٢) نسبة الإحتياطي القانوني :
تتمثل نسبة الإحتياطي القانوني في تلك النسبة التي يأخذها البنك المركزي من الودائع لديها كإحتياطي قانوني . وتتمثل أهمية هذه النسبة أنها تحد من قدرة البنوك على منح الائتمان. وقد خفض البنك المركزي نسبة الإحتياطي الإلزامي على الريال في ٢٠١١/٣/٣١م إلى (٧٪) ، وفي ٢٠١١/٣/٢٦م خفض نسبة الإحتياطي الإلزامي على العملات الأجنبية إلى (١٠٪) وتظهر الإحصائيات الرسمية أن ودائع البنوك لدى البنك المركزي في إطار الاحتياطي القانوني حتى ٢٠١١/١١/٣٠م (١٦٤) مليار وهذه النسبة تعد مناسبة في الوقت الحاضر ولايلزم تغيرها .
٣) عمليات السوق المفتوحة :
تتمثل هذه الأداة في قيام البنك المركزي ببيع وشراء الأوراق الحكومية، وأشهر أداتين يعمل بهما البنك المركزي في الوقت الحاضر هما أذون الخزانة العامة ، والسندات الحكومية الأخرى .
وتظهر آخر الإحصائيات أن المبيعات الفعلية لأذون الخزانة العامة حتى ٢٠١١/١١/٣٠م هي (٦١٤) مليار، وتشير بيانات التقرير السنوي للبنك المركزي لعام ٢٠١٠م إلى أن الدين العام الداخلي قد بلغ (١٥٤٣) مليار ريال شكلت أذون الخزانة العامة (٣٨,٣٪) منه، والنسبة الباقية بأدوات أخرى .
وإذا ما أخذنا في الإعتبار حاجة الحكومة للإيرادات إلا أن الدين العام الداخلي يرهق الموازنة العامة بالفوائد خاصة في ظل ارتفاع سعر الفائدة على الأذون (سعر الخصم) إلى (٢٤٪) . كما أن هذه الأداة أداة غير تنموية . ويلزم إستبدالها بأدوات تنموية و أهمها الصكوك الإسلامية التي تتفق حصيلتها مباشرة في إنشاء المشروعات التنموية .

ثالثاً: سياسة سعر الصرف :
درج البنك المركزي على القول بأنه يتبع في إدارته لسياسة سعر الصرف سياسة التعويم الكامل . والواقع إن الذي يغلب على سياسته

هو سياسة سعر الصرف المدار عن طريق التدخل ببيع وشراء الدولار عند التقلبات الحادة ، وأعتقد أن هذه السياسة مطلوبة مراعاةً لظروفنا الإقتصادية، بل إنني أرى تثبيته عند (٢٢٠) ريالاً للدولار، لأن تقلبات أسعار الصرف تكون مدعاة للتلاعب بسعر الصرف ، كما أنها تشكل قلقاً للمستثمرين سواءً على مستوى المؤسسات الوطنية كالبنوك والشركات، أوعلى مستوى الإستثمار الخارجي ، فمن ضمن المؤشرات التي ينظر إليها المستثمر هو مدى استقرار العملة الوطنية وعدم تقلبها لأن تقلبات أسعار الصرف تؤثر على الربحية، والربحية مقصد لكل مستثمر.

القضايا الإقتصادية :

هناك مجموعة من القضايا الإقتصادية التي ينبغي معالجتها، ومن أهم هذه القضايا مايلي:

أولاً : قضية البطالة :

تعني البطالة مجموعة اليد العاملة القادرة على العمل ، ولاتجد عملاً، وتكمن مشكلة البطالة في أن إرتفاع معدل البطالة يؤثر على المستوى المعيشي للسكان ، كما ينعكس ذلك على الجانب السياسي في شكل قلاقل، واضطرابات عمالية، و يمكن معالجة قضية البطالة من أوجه عدة أهمها ما يلي:

١- العمل بكل قوة على إعادة التيار الكهربائي، ذلك أن كثيراً من اليد العاملة عاطلة نتيجة لتعطل وانقطاع التيار الكهربائي.

٢- العمل على استقرار الأوضاع الأمنية حتى يطمئن التجار ورجال الأعمال ويعاودون نشاطهم وكذلك يأمن العمال ويعودون لأعمالهم لأن كثيراً من العمال نزحوا إلى قراهم فأضافوا إلى فقر الأرياف فقراً آخر.

٣- العودة بأسعار المشتقات النفطية إلى ما كانت عليه قبل الثورة ،أو على الأقل يعود سعر البنزين إلى (٢٠٠٠) ريال للدبة لأن أسعار المشتقات تقود معها ارتفاع جميع الأسعار وترفع من تكلفة الإنتاج و تخفض الدخول .

٤- تفعيل قانون التقاعد، وقانون التدوير الوظيفي، وإزالة الازدواج الوظيفي وتفعيل نظام البصمة لإمتصاص أعداد متزايدة من اليد العاملة من خريجي الجامعات في الجهاز الحكومي.

٥- إنشاء المزيد من المعاهد التقنية (معاهد التدريب المهني) لتأهيل العمال للعمل في الداخل والخارج وخاصة في دول الخليج العربية، كما أن تدريب العمال و تأهيلهم سيجعلهم قادرين على استغلال جميع فرص العمل المتوفرة في الداخل ، كما أن سوق العمل في الخليج العربي سوق واسع، لم نستطع كدولة جوار أن نستغله بتدريب اليد العاملة اليمنية بحسب طلبهم.

ثانياً : الجانب الاجتماعي :

يتمثل الجانب الاجتماعي في ذلك العدد من السكان الذين ليس لديهم دخول، أو إن لديهم دخلا لايكفيهم، و يعد هذا القطاع من أكثر القطاعات إحتياجا، ذلك أن النظام السابق لم يعالج أوضاع هذا القطاع بشكل صحيح ، و يمكن معالجة أوضاع هذا القطاع كالتالي:

١- حصر جميع الفئات المستحقة للضمان الاجتماعي فعلاً ، ذلك أن هناك أعدادا كبيرةً من المسجلين على الضمان الإجتماعي لا يستحقونه وأعداداً أخرى قد انتقلت إلى رحمة الله ،وأعداداً أخرى وهمية،وذلك جزء من تركة الفساد التي خلفها النظام السابق.

٢- رفع مستحقات الضمان الاجتماعي بنسبة لا تقل عن (٥٠٪) في المرحلة الأولى على أن تتضاعف خلال فترة سنتين إلى (١٠٠٪) ذلك أن مستوى الضمان الإجتماعي الحالي لا يفي بقيمة كيس دقيق فما بالنا بالإحتياجات الأخرى.

٣-إن كثيراً من الأسر المستحقة للضمان هي في الأرياف ، و حول المدن ، واغلب مناطقهم زراعية وهم بحاجة إلى إيصال البنية الأساسية إلى مناطقهم وخاصة الطرقات والكهرباء ،و المدارس، والوحدات الصحية

■ خلال السنوات الماضية فقدت الموازنة العامة للدولة وظيفتها الاقتصادية وأصبحت وظيفتها مالية فقط

والسدود و الحواجز المائية ، وهذا سيخفف من ضغطهم على المدن، وسيتحول جزءا كبيرا منهم إلى منتجين .

ثالثاً : الجهاز الإداري للحكومة :

يشمل الجهاز الإداري الحكومي ، السلكين المدني، و العسكري ، ويعد هذا القطاع من أكثر القطاعات الإجتماعية تضررا بعد القطاع الإجتماعي ، ويمكن معالجة أوضاع هذا القطاع كالتالي :

١- تفعيل قانون التقاعد ، ذلك أن هذا القانون لم يفعل من سنين وتفعيل هذا القانون سيحيل جزءا كبيرا من العاملين في السلكين المدني والعسكري إلى التقاعد وسيوفر آلاف من الدرجات الوظيفية.

٢- منع الإزدواج الوظيفي من خلال تطبيق نظام البصمة والصورة ، و بالتالي سيتم توفير آلاف أخرى من الدرجات الوظيفية، وستوفر مخصصاتها المالية و يمكن بذلك معالجة الوظائف الجديدة .

٣- رفع الرواتب والأجور الحكومية بنسبة لا تقل عن (٥٠٪) ذلك أن الرواتب الحالية لا تفي بمتطلبات (٥٠٪) من الإحتياجات المعيشية ، و ما قامت الثورة إلا لتنصف الناس من الظلم و الفقر.

٤-إطلاق العلاوات و التسويات المتأخرة كما سبق وأن أعلن عنها في مقابلة مع وزير الخدمة المدنية في جريدة الثورة في ٣٠ يناير ٢٠١٢م، وأقرتها الحكومة مؤخرا.

رابعاً : قضية الإستثمار :

إن اشد ما عانت منه اليمن في الثلاثة العقود المنصرمة هو تدني معدل الإستثمار بالقياس إلى حاجة البلاد من الإستثمارات ، وتشير الإحصائيات الرسمية إلى أن الإستثمارات الحكومية لا تتعدى في المتوسط (١٥٪) من حجم النفقات العامة ، ومع تواضعها فإنها تشكل (٤٥٪) من حجم الإستثمار القومي،ويقوم بالنسبة الباقية (٥٥٪) القطاع الخاص.

إن الحديث عن الإستثمار ومعوقاته يحتاج منا إلى كتب ، ولا يتسع المقام هنا لذكر شيء من ذلك ولكن يمكن تصحيح أوضاع ذلك القطاع كالتالي :

١- رفع حجم الإستثمار الحكومي إلى (٢٥٪) من حجم النفقات العامة وتنفيذ المشروعات التي ترصد كل سنة بسنتها ، والتي لا تنتهي بنفس السنة تعتبر مخصصاتها المالية التزاما يحجز على ذمتها .

٢- دفع جميع المستحقات المعلقة على الموازنة العامة لسنوات سابقة للمقاولين والموردين للخدمات الحكومية حتى يطمئن الناس ويستأنفوا نشاطهم.

٣-التركيز على مشروعات البنية الأساسية الإستراتيجية كالطرقات السريعة والمستشفيات الكبيرة والسدود وقنوات الري والمطارات.

٤- تهيئة البيئة المحيطة والمناخ الإستثماري ذلك أن كثيرا من شكوى المستثمرين هو من البيئة المحيطة السيئة ، وخاصة الجانب الأمني والقضائي.

٥-حشد الموارد المالية سواء على مستوى القطاع العام ،أو على مستوى القطاع الخاص، فعلى سبيل المثال توظف البنوك جزءا كبيرا من الودائع لديها بالعملات الأجنبية في الخارج،وبعوائد متدنية جدا فلماذا لا توظف أموال الأمة لصالح هذه الأمة في الداخل؟ أين موقف البنك المركزي والحكومة من ذلك؟.

٦- إيجاد بيئة إستثمارية مناسبة لتدفق الإستثمارات الأجنبية،وذلك بالتعرف على مواطن الخلل في هذا الجانب ومعالجتها.

● أستاذ الاقتصاد - كلية التجارة- جامعة صنعاء

إنطلقت الثورة.. فتراجع الإقتصاد ؟!

خبراء اقتصاد :

اليمن بحاجة إلى مبادرة جديدة لإنقاذ الاقتصاد الوطني كالمبادرة السياسية

يبدوّ الإقتصاد اليمني من الوهلة الأولى هو الخاسر الأكبر من متغيرات الوضع في البلاد، فقد عاش قرابة ١٢ شهرا في وضع سيئ للغاية، جراء اندلاع الاحتجاجات المطالبة بتغيير النظام والتي صاحبها مواجهات مسلحة بين رجال القبائل وقوات الجيش، بالإضافة إلى أعمال تخريبية طالت جميع القطاعات وخاصة قطاعي الكهرباء والنفط .

حيث منيت معظم الشركات اليمنية بخسائر فادحة، وتوقفت أخرى بعد أن وجدت نفسها في مواجهة مع مصير مجهول، فإنعدام المشتقات النفطية من الأسواق بعد تعرض خط نقل النفط في محافظة "مأرب" لعمل تخريبي ،ولجوء بعض القبائل إلى التقطع للناقلات النفطية مثل العامل الأبرز في تهيئة المناخ لأزمة خانقة أثرت على الاقتصاد اليمني بصورة سلبية.

■ تحقيق: علي غالب الشاطبي

الإقتصاد والأزمة

لم يكن قد مر سوى ٦٠ يوماً من العام ٢٠١١م،وكانت الحكومة حتى وقتها لم تقر ميزانيتها لإدارة البلاد، وإنعاش الإقتصاد اليمني، حيث تفيد مسودة ميزانية ٢٠١١ التي وافقت عليها الحكومة بعجز يبلغ ٣٠٢ مليار ريال (١,٤ نحو مليار دولار)، وإجمالي إيرادات متوقعة يبلغ ١,٥٢٠ تريليون ريال وإنفاق يبلغ ١,٨٢٢ تريليون ريال، فأين ذهبت ميزانية عام الثورة ؟

لن تجد إجابة فيما إذا حاولت مجازاً البحث عنها ، فالوضع العام في اليمن ظل قرابة شهور العام ٢٠١١ رهن التوجس الأمني والصراع السياسي الذي أفضى إلى ما نحن عليه حالياً حيث أنفقت الحكومة السابقة الأموال ببذخ لإدارة الأزمة سياسيا، وعسكريا وأوقفت معظم إن لم يكن كل المشاريع التي كان مخططا لها التنفيذ في ٢٠١١ وصار بعض الوزراء أشبه بجنرالات حرب يقودون معارك لحساب طرفي الأزمة اليمنية.

السعودية ودور المنقذ

اشتعلت المظاهرات المناوئة للرئيس «السابق» علي عبدالله صالح، فحضرت السعودية مبكراً ، لقد عملت "الشقيقة الكبرى" على إدارة (مشروع احتواء) للتدهور

الاقتصادي بمحاذاة مشروع سياسي آخر تمثل في المبادرة الخليجية للوفاق الوطني ، والتي توجت بتوقيع السلطة والمعارضة عليها في الرياض بتاريخ٢٣نوفمبر الماضي.
وتفيد التقارير بأن المملكة العربية السعودية تكفلت بدفع (٤٦)مليار ريال، أي ما يعادل(٢١٠) مليون دولار شهرياً كرواتب للموظفين .كما اعتمدت بلادنا على منحة سعودية قدرها ثلاثة ملايين برميل من النفط الخام لتشغيل مصافي النفط في يونيو الماضي عندما توقف خط الأنابيب الرئيسي بعد تفجيرات تعرض لها الأنبوب في ١٤ مارس ٢٠١١م مما تسبب في أزمة وقود تفاقمت إلى مصادمات أسفرت عن قتلى بمحطات البنزين الفارغة.
حيث لعب الدعم السعودي دور المنقذ الإقتصاد اليمني، وساعد بحسب خبراء في إيقاف التدهور السريع الذي كان حاصلا أثناء سخونة الأزمة.

موت سريري

أظهرت وثيقة رسمية حديثة أن اقتصاد بلادنا دخل مرحلة الموت السريري، وأكدت الوثيقة-نشرت في شهر مايو ٢٠١١-والمرفوعة من وزيري النفط والمالية إلى مجلس النواب أن ثلاثة عوامل تهدد بجعل الوضع الاقتصادي اليمني في منتهى الخطورة.
وتتمثل هذه العوامل في توقف تصدير النفط، الذي يشكل ٧٥٪ من إيرادات الموازنة العامة، واحتمال توقف مشروع الغاز المسال، وما يترتب عليه من غرامات فادحة، ونفاد احتياطي النقد الأجنبي.

النهب وسيادة "الكلاشنكوف"

تعرضت الكثير من المؤسسات الحكومية والشركات الخاصة للنهب أو التدمير، ففي العاصمة صنعاء،وعلى وجه التحديد منطقة الحصبة ومدينة صوفان، تسببت الحرب بين مسلحي الشيخ القبلي صادق الأحمر والقوات الحكومية في تدمير كلي لمقار الشركات الخاصة، والمؤسسات الحكومية وتحولت إلى ثكنات ومتارس بعد نهب محتوياتها، والأمر نفسه حدث في عدد من المناطق الأخرى التي شهدت اندلاع مواجهات مسلحة سواءً بين الفرقة الأولى مدرع، وقوات الحرس الجمهوري والأمن المركزي أو بين رجال القبائل الموالين لأطراف الصراع لتظهر سيادة أخرى كان لها نصيب الأسد في إرهاق الإقتصاد الوطني، وهي السيادة القبلية التي تمثلت في تفجير خطوط نقل النفط، وأبراج الكهرباء، وأعمال التقطع لناقلات النفط، والبضائع، في الوقت الذي كانت فيه الحكومة غائبة كلياً بعد موجة استقالات وخلافات عصفت بها وحولتها إلى حكومة تصريف أعمال عقب جمعة الكرامة في مارس ٢٠١١م.

الانهيار والاقتصاد غير المنظم

أرجع خبراء عدم إنهيار الاقتصاد اليمني بسبب الاضطرابات السياسية والأمنية خلال العام الماضي إلى كونه اقتصاداً غير منظم، إضافة إلى الدعم السعودي في مجال النفط.
وفي نوفمبر الماضي ذكر وكيل ومستشار وزارة الصناعة والتجارة اليمنية طه الفسيل إن الوضع الاقتصادي في اليمن يسير إلى ما هو أسوأ في الوقت الراهن، مبينا أن الحالة المعيشية تتردى، باعتبار الاقتصاد اليمني في الأساس اقتصاداً ضعيفاً وهشاً.
وأرجع الفسيل عدم انهيار الاقتصاد اليمني- رغم أنه اقتصاد ضعيف وهش -إلى كونه اقتصاداً غير منظم، حيث إن النشاط الزراعي يشكل ٥٠٪ من العمالة اليمنية ويعتمد على نحو ٧٠٪ من سكان اليمن عليه، معتبرا الانفتاح الواسع الذي شهده اليمن في مضمار الإصلاح الاقتصادي انعكس بآثار سلبية كبيرة على النشاط الاقتصادي والنشاط الإنتاجي بشكل عام بما فيها الصناعات الحرفية والمتوسطة.
ويرى آخرون أن السبب في عدم انهيار الاقتصاد اليمني، في ظل الأزمة السياسية، يعود إلى تعايش المجتمع اليمني مع الأزمات منذ عقود، كون النظام السابق أدار البلاد بالأزمات المتتالية طيلة (٣٣)عاما.

الإيرادات الضريبية

تراجعت الإيرادات الضريبية خلال العام ٢٠١١م إلى (٣٠٦) مليارات ريال مقابل (٣٤٠) مليار ريال للعام ٢٠١٠م.
وأكد رئيس مصلحة الضرائب في لقاء نشرته يومية "الثورة" أن أهم أسباب تراجع الإيرادات الضريبية خلال العام الماضي تتمثل في الأزمة

التي اجتاحت البلاد، وامتناع عدد كبير من التجار تسليم ما عليهم من ضرائب، وكذا تخفيض ضرائب الدخل طبقا للقانون الجديد الذي تم تطبيقه وبتكلفه تصل إلى ٩٠ مليار ريال مشيرا إلى أن الأزمة التي مرت بها البلاد أدت إلى انخفاض ضريبة المبيعات.

الدين العام الخارجي لليمن

إرتفع إجمالي الدين العام الخارجي لليمن إلى ٦ مليارات و١٩٧,٣ مليون دولار في نهاية شهر سبتمبر ٢٠١١، حيث توزعت الديون المستحقة على اليمن لمؤسسات التمويل الدولية- بلغت ٣ مليار و٣٨٥,٤ مليون دولار في نهاية أكتوبر الماضي- وتتوزع على هيئة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي وصندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية "إيفاد"، وصندوق الأوبك والبنك الإسلامي للتنمية والإتحاد الأوروبي.. وفي تصريح صحفي سابق أشار مسؤول حكومي إلى أن الرصيد القائم للدين العام الخارجي لليمن متضمّنا متأخرات الأقساط والفوائد يشمل أيضا مليار و٧٥٥,٦ مليون دولار مستحقة للدول الأعضاء في نادي باريس وهي روسيا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإيطاليا وأسبانيا والدنمارك وهولندا وألمانيا. فيما تشمل ديون اليمن ٥٨٣,١ مليون دولار للدول غير الأعضاء في نادي باريس وهي بولندا وكوريا والصندوق السعودي للتنمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والصندوق العراقي.

احتياطي النقد الأجنبي

تراجع احتياطي اليمن من النقد الأجنبي من ٦ مليارات دولار قبل الأزمة السياسية والاحتجاجات المطالبة بإسقاط النظام إلى ٤,٧ مليار دولار ، وهو ما عزته الحكومة حينها إلى سياسة إستيراد المشتقات النفطية والمواد الغذائية بالعملة الصعبة وبمبالغ كبيرة.

الإحتجاجات تشل النشاط التجاري

جراء الإحتجاجات والاعتصامات التي شهدتها مختلف المدن اليمنية تضررت الأنشطة الاقتصادية بشكل ملحوظ، وهو ما أكدت عليه دراسة اقتصادية أجرتها الجريدة الاقتصادية اليمنية، أشارت إلى تراجع حركة المبيعات لدى تجار التجزئة والجملة بالعاصمة صنعاء بنسبة ٣٧٪.

ووفقا للدراسة التي تمت على عينة من الأنشطة الإقتصادية العام الماضي، فإن قطاع الملابس الجاهزة والأقمشة والأجهزة المنزلية ووسائط الكهرباء ومواد البناء والإسمنت والذهب والفضة والقرطاسية والعسل والأحذية والأثاث والستائر والديكور والأدوية والعطور والماكياج تدنت مبيعاتها لأدنى مستوى لها وبشكل غير مسبوق منذ سنوات.

وعزت الدراسة حالة الكساد إلى الاحتجاجات التي اندلعت العام الماضي، مطالبة برحيل الرئيس الأسبق علي عبدالله صالح.

ويلخص رئيس تحرير «الجريدة الإقتصادية» أسباب الكساد التي تعصف بالسوق بالأحداث السياسية التي شهدتها البلاد، وتراجع مستوى الأمن وارتفاع أسعار بوليصات التأمين والنقل في الموانئ اليمنية.

ولفت جمال الحضرمي، في حديث لـ«الجزيرة نت» نهاية ٢٠١١م، إلى أن تجارة التجزئة والجملة شهدت تراجعا بحجم مبيعاتها بنسب كبيرة في العديد من المدن اليمنية، مقارنة بمستوى النشاط التجاري العادي بعد اندلاع المظاهرات والاعتصامات مما أفرز كسادا لم تشهد له اليمن مثيلا من قبل.

وكان النشاط التجاري بالعاصمة قد أصيب بشبه شلل حيث أدت الاعتصامات المؤيدة وكذا المعارضة للنظام، في ميدان التحرير، وساحة التغيير أمام جامعة صنعاء، التي نصبت فيها الكثير من الخيام، إلى إغلاق مئات المتاجر أبوابها كما تأثرت مبيعاتها بشكل واضح باستثناء المطاعم والبقالات ومحلات الاتصالات، كما تأثرت قطاعات البنوك والنقل الداخلي والعقارات بشكل مباشر جراء أحداث الثورة.

وفي عدن أظهرت الإحصاءات الرسمية الصادرة عن هيئة موانئ عدن العام الماضي تأثر حركة الواردات التجارية بسبب أحداث الثورة، من خلال تراجع السفن الراسية بالميناء بسبب الظروف السياسية التي عاشتها المدينة، إلى جانب ارتفاع تكلفة الاعتمادات البنكية للتجار بنسبة ١٠٠٪ مقابل ٢٠٪ في السابق، بحسب عضو غرفة تجارة عدن نبيل سعيد غانم.

حكومة الوفاق وتحدي الإستقرار

■ أهم التحديات الحالية أمام حكومة الوفاق تتمثل في تأمين الخدمات الأساسية للمواطنين

تواجه اليمن تحديات اقتصادية كبرى، وهو ما قد يسبب إرباكا لحكومة «الوفاق الوطني» التي شكلت مؤخرا في البلاد في حال تخلى المانحين عن تقديم الدعم اللازم.

وتمكنت اليمن من الخروج « شبه كلي» من أزمتها السياسية بمبادرة تقدمت بها دول الخليج إلا أن أزمة اقتصادية خانقة ما تزال تعصف بالبلاد وتهدد بتدهور الأوضاع.

وقال خبراء اقتصاديون إن البلاد بحاجة إلى مبادرة اقتصادية كالمبادرة السياسية لإنقاذه، وهو الأمر الذي يفرض تدخل المانحين بقوة في عملية الإنقاذ الاقتصادي.

ويتفاهم الأطراف والفرقاء في اليمن على بعض الحلول للخروج من الأزمة السياسية الطاحنة التي عاشتها البلاد منذ فبراير ٢٠١١م حيث اندلعت شرارة الاحتجاجات المطالبة بإسقاط النظام والتي أثرت على كافة القطاعات الاقتصادية، فإن توافق وعمل حقيقي يجب أن يسود حاليا ويتمثل في تأمين الخدمات للمواطنين والتخفيف من معاناتهم.

وكان عبد ربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية حينها-رئيس الجمهورية الحالي-قد أصدر في السابع من ديسمبر الماضي قرارا جمهوريا بتشكيل حكومة الوفاق الوطني، برئاسة المعارضة، وتقاسم الحقائب الوزارية بين الحزب الحاكم وحلفائه من جهة،والمعارضة وشركائها من جهة أخرى ،مناصفة بناء على المبادرة الخليجية التي وقعت من قبل الرئيس السابق، علي عبدالله صالح والأطراف السياسية في ٢٣ نوفمبر الماضي في الرياض لحل الأزمة في البلاد.

واعتبر خبراء اقتصاديون أن تشكيل حكومة الوفاق الوطني خطوة مهمة، لكن تحديات اقتصادية كبرى تواجه هذه الحكومة.

وقال الخبير الاقتصادي طه الفسيل، مستشار وزير الصناعة والتجارة، إن هناك أزمة اقتصادية حقيقية وخانقة تواجه حكومة الوفاق الوطني.

وأوضح الفسيل في تصريح صحفي سابق أن اليمن تعاني من أزمة اقتصادية خانقة وأنه لايمكن الخروج منها إلا بتوفير الأمن والاستقرار في البلاد، حيث تعد مسألة الأمن القضية الأساسية التي تؤثر على كافة سبل الحياة.

وأضاف أن أهم التحديات الحالية أمام حكومة الوفاق تتمثل في تأمين الخدمات الأساسية للمواطنين، كتوفير التيار الكهربائي والماء والخدمات الصحية وتوفير المشتقات النفطية باعتباره الطاقة المحركة للاقتصاد،وكذا العمل على امتصاص البطالة وهذه من أهم الأولويات.

حيث أشار أن تحديات أخرى تواجه حكومة الوفاق حاليا تتمثل في معالجة الأوضاع المعيشية للمواطن اليمني، وتوفير السلع الأساسية والمواد الضرورية ومحاولة الحد من ارتفاع الأسعار ومعالجة أوضاع النازحين في عدد من المدن والمحافظات اليمنية كمحافظة أبين والعاصمة صنعاء.

ودعا الحكومة إلى البدء الفعلي في رفع كافة المظاهر المسلحة في عموم محافظات البلاد، ورفع الاعتصامات ، والتحصينات العسكرية والأمنية،

وتهيئة الأجواء والبيئة الاستثمارية المناسبة، لتتمكن البلاد من معاودة النشاط الاقتصادي إلى ما كان عليه

قبل فبراير ٢٠١١ .
وأكد الفسيل، وهو أكاديمي في كلية التجارة بجامعة صنعاء ، على أهمية وقوف المانحين إلى جانب اليمن في هذه الظروف الإستثنائية حتى تتمكن من تجاوز العقبات الاقتصادية التي توجهها الآن. وفي السياق ذاته، قال محمد الميتمي- مدير عام الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية، في ديسمبر الماضي أن هناك

تحديات إقتصادية كبرى تواجه حكومة الوفاق الوطني.
وأوضح أن التحديات الاقتصادية الحالية على حكومة الوفاق الوطني كبيرة ، ويمكن تلخيصها في الأمد القصير ، لسنة قادمة ، بان يتم تأمين الخدمات الأساسية للناس والمتمثلة بالكهرباء والماء والصحة.
واعتبر أن توفير حد ادني من فرص العمل للشباب تقف كذلك ضمن قائمة التحديات الكبرى التي تواجه حكومة الوفاق ، خاصة وأن اليمن يعاني من ارتفاع في معدل البطالة بسبب تسريح الآلاف من العاملين من أعمالهم منذ بدء الثورة التي شهدتها البلاد قبل أكثر من عام.
وأكد الميتمي أن هناك حزمة من الاختلالات الاقتصادية، والتي تعد من التحديات التي تواجه عمل الحكومة والمتمثلة في تراجع الاحتياطي النقدي للبلاد، والارتفاع في أسعار عدد من المواد الأساسية، مشيرا إلى أن ذلك بحاجة إلى دعم المنظمات الدولية والمانحين حتى تتمكن اليمن من تجاوز هذه التحديات وغيرها من التحديات الاقتصادية.
ودعا الميتمي حكومة الوفاق الوطني إلى التركيز على كيفية مواجهة التحدي الأمني للتخفيف من التحديات والأعباء الاقتصادية باعتبار توفير الأمن ضرورة ملحة لإنعاش الاقتصاد وتأمين إيصال الخدمات للمواطنين، وكذا تسهيل المهمة أمام المانحين لتقديم الدعم اللازم للحكومة.. كما أكد مدير عام الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية، على ضرورة الاستقرار الأمني في البلاد وان يسود التوافق الحقيقي بين كل الأطراف.
وفي نهاية حديثة دعا الميتمي الدول

■ الميتمي: لايمكن أن تخرج اليمن من أزمتها الاقتصادية دون دعم المانحين

المانحة والمنظمات الدولية إلى دعم اليمن، مشيرا إلى أن اليمن من دون دعم المانحين لا يمكن ان تخرج من أزمتها الاقتصادية، حيث إن البلاد استنزفت اقتصاديا خلال العام الماضي.

قطاع الكهرباء... خسائر وصلت إلى(١٤)مليار

يكاد قطاع الكهرباء يكون هو الأكثر تاثرا دونا عن بقية القطاعات الأخرى ، فقد مني بخسائر وصلت إلى ١٤ مليار ريال خلال التسعة الأشهر الأولى من الأزمة ، منها اربعة مليار ريال خسائر إصلاح شبكة مأرب صنعاء وثلاثة مليار ريال تكلفة إعادة التيار الكهربائي لمنطقة الحصبة، فيما حاز الجانب الإيرادي على نصيب الأسد من الخسائر ، فقد خسرت المؤسسة أكثر من سبعة مليارات ريال، وامتنع الكثير من المواطنين عن تسديد فواتير الكهرباء في ظل إستمرار انقطاعها.

اليمن بلا مشاريع جديدة في ٢٠١٢م

كشفت وثيقة حكومية بشأن مشاريع الموازنة العامة للدولة للعام الجاري ٢٠١٢ عن صورة قاتمة تنتظر

الوضع الاقتصادي للبلاد، في حال فشلت حكومة الوفاق الوطني في إقناع المانحين بتقديم مساعدات مالية لدعم الموازنة.

وأكدت وزارة المالية في وثيقة المحددات للجهات الحكومية بشأن موازناتها لهذا العام "عدم استيعاب أية مشاريع جديدة باستثناء المرتبطة بتمويل أجنبي".

وقال مسؤول رفيع في وزارة المالية في تصريحات صحفية بداية العام الجاري: "إن حكومة الوفاق الوطني وضعت السيناريو الأسوأ وهو عدم تنفيذ مشاريع جديدة بسبب الوضع المالي المتدهور للخزينة العامة للدولة".

وأضاف أن عدم حصول اليمن على مساعدات مالية لدعم الموازنة العامة يعني أن السيناريو الاقتصادي لعام ٢٠١١م سيتكرر هذا العام، إن لم يكن بصورة أسوأ، باعتبار أن الركود الاقتصادي لعامين متتاليين سيكون له آثار كارثية على اليمن التي تقول منظماتُ الإغاثة الدولية أنه في طريقه إلى الصومالة في ظل وجود أكثر من أربعة ملايين مواطن مهددين بالمجاعة هذا العام.

ولفت إلى انه نظرا لمخاوف الحكومة من السيناريو الأسوأ، فقد أعدت عبر وزارة المالية محددات وضع الموازنة، وتم توزيعها على الجهات الحكومية، وشملت بالإضافة إلى عدم اعتماد أي مشاريع جديدة، أن تقتصر على عكس تكاليف الأثر المالي لتنفيذ العلاوات السنوية للفترة ٢٠٠٥ - ٢٠١٠ لبقية موظفي الدولة وتضمين تكاليف توظيف ٢٥٪ كدفعة أولى من المقيدين لدى وزارة الخدمة المدنية.

وتضمنت المحددات عكس الأثر المالي لإجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة . ومراعاة المخصصات المطلوبة لإعادة إعمار وتأهيل المنشآت التي تضررت جراء المواجهات التي تزامنت مع حركة الاحتجاجات التي شهدتها بلادنا خلال عام ٢٠١١م.

إلى ذلك، أوضحت بيانات رسمية أن فاتورة دعم المشتقات النفطية بلغت خلال العام الماضي ٢٠١١م نحو ٥٣٧ مليار ريال (٢,٣ مليار دولار أمريكي) رغم شحة مادة الديزل الذي يحظى بنصيب الأسد من الدعم الحكومي، وكذا رفع أسعار البنزين منذ مطلع أغسطس الماضي.

ووفقا للبيانات الرسمية فإن ٨٠٪ من الدعم يذهب لصالح مادة الديزل الذي تستورده الحكومة من الخارج، لأن معظم النفط اليمني ذو خامة خفيفة وليس ثقيلا، بينما تتوزع النسبة المتبقية من الدعم على مادة البنزين والمشتقات النفطية الأخرى.

سوق الإسمنت.. شلل شبه تام

السوق الإسمنتية هي الأخرى لم تفلت من إفرازات الأزمة، حيث إنخفض إنتاجها إلى ٧٠ ٪ نظرا لقلة الطلب على الإسمنت، وتوقف مشاريع التنمية والتشييد، فيما خفضت مصانع الإسمنت إنتاجها بسبب إرتفاع مادة المازوت والديزل والكهرباء خلال العام المنصرم .

القطاع المصرفي

سجل القطاع المصرفي اليمني تراجعاً قياسياً غير مسبوق، وتكبد خسائر كبيرة في مجمل مؤشراته، خلال العام الماضي ٢٠١١م الذي وصف بعام التوترات السياسية والمشاكل الاقتصادية في البلد، بعد

الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها طوال العام ضد الرئيس السابق الذي حكم اليمن ٣٣ عاما.

وأظهرت بيانات مالية رسمية، أن إجمالي الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية العاملة في اليمن سجل انخفاضا قياسيا ليصل بنهاية العام ٢٠١١ إلى ١٧٦٥,٨ مليار ريال يمني، مقابل ١٩٣٣,٨ مليار ريال نهاية العام ٢٠١٠م.

وبمقدار انخفاض بلغ ١٦٨ مليار ريال يمني، (الدولار = ٢٣٠ ريالا يمنيا تقريبا).
وكشف تقرير صدر حديثا عن البنك المركزي اليمني - حصلت عليه (الشرق) - أن الأصول الخارجية للبنوك انخفضت هي الأخرى لتصل إلى ٤٧٨,٥ مليار ريال تعادل ٢٢٣٨,٢ مليون دولار بنهاية العام ٢٠١١م، بعد أن كانت في العام الذي سبقه ٥١٠,٣ مليار ريال يمني ما يعادل ٢٣٨٧,٠ مليون دولار.
وأوضح التقرير الخاص بالتطورات النقدية والمصرفية في الجمهورية اليمنية لشهر ديسمبر ٢٠١١م، أن إجمالي الاحتياطيات للبنوك انخفضت بمبلغ ١٣,٥ مليار ريال يمني وبنسبة ٧,٢ ٪ في نهاية ديسمبر ٢٠١١ ليصل إلى ١٧٥,٠ مليار ريال مقارنة مع ١٨٨,٤ مليار ريال يمني في الشهر الذي سبقه، وكانت هذه الاحتياطيات في ٢٠١٠م ٢٧٥,٥ مليار ريال يمني.

■ تراجع عدد العملاء النشطين في قطاع التمويل الأصغر إلى (٥٣) ألف مشروع من (٦٠) ألف مشروع

فيما سجل إجمالي الودائع لدى البنوك تراجعا ملحوظا لتصل إلى ١٣٤٨,٦ مليار ريال يمني نهاية العام ٢٠١١م، مقارنة مع ١٥١٨,٨ مليار ريال عام ٢٠١٠، بانخفاض قدره ٢,١٧٠ مليار ريال.
وبين التقرير أن إجمالي الائتمان المقدم من البنوك اليمنية للقطاع الخاص انخفض بنسبة ٢,١ ٪ في نهاية ديسمبر ٢٠١١ عما كان عليه في شهر نوفمبر من ذات العام، ليصل إلى ٣٦٦,٩ مليار ريال يمني مقارنة مع انخفاض نسبته ٢,٧٪ في نهاية نوفمبر من نفس العام، وكان الائتمان الذي قدمته هذه البنوك للقطاع الخاص في عام ٢٠١٠م بلغ ٤٣٨,٣٣ مليار ريال يمني.
وقال التقرير: "إن مجموع ميزانية البنك المركزي اليمني أظهر في نهاية ديسمبر ٢٠١١ ارتفاعا ليصل نهاية العام الماضي إلى ١٨٦٨,٤ مليار ريال يمني، مقارنة بمبلغ ١٨٤٥,٦ مليار ريال عام ٢٠١٠م.
ويضم القطاع المصرفي اليمني ٢٠مصرفا، وبنكا تجاريا، وإسلاميا، وطنية، وعربية، وأجنبية منها بنوك عالمية، ولها العديد من الفروع في المدن اليمنية.

التمويل الأصغر

كشفت تقارير رسمية عن تراجع عدد العملاء النشطين في قطاع التمويل الأصغر في اليمن، إلى ٥٣ ألف مشروع من ٦٠ ألف مشروع كانت تعيل ٣٠٠ ألف أسرة خلال العام قبل الماضي ٢٠١٠م وبنسبة ١٢ بالمائة.
وأشارت التقارير إلى أن نسبة المخاطرة والمتأخرات في هذا القطاع الاقتصادي الهام تجاوزت ١٥ بالمائة في حين لم تكن هذه النسبة تتعدى خمسة بالمائة كحد أقصى خلال الأعوام الماضية.
وأوضح تقرير صادر عن: شبكة اليمن للتمويل الأصغر، التي تضم ١١ عضوا، منها ثلاثة بنوك تمويل أصغر، و ثلاث مؤسسات، وأربعة برامج، وشركة واحدة، أن أضرار قطاع التمويل الأصغر جراء الأزمة شملت نزوح الكثير من عملاء التمويل الأصغر من أماكن إقامتهم، والنقص الحاد في الخدمات الأساسية الخاصة بمشاريع العملاء، وانسحاب عدد كبير منهم من سوق العمل، وإهدار مدخرات العملاء في تلبية احتياجاتهم الاستهلاكية.

وأكدت الشبكة أن العديد من مؤسسات التمويل الأصغر لجأت إلى إيقاف صرف القروض الجديدة نتيجة ارتفاع المخاطرة وتكبدها خسائر كبيرة نتيجة ارتفاع الكلفة التشغيلية، وتراجع أعداد المدخرين بنسبة ٣٠ بالمائة، مشيرة إلى أن قدرات مؤسسات وبرامج التمويل الأصغر العاملة في اليمن تتفاوت من مؤسسة إلى أخرى.

الأحداث وشركات التأمين

تكبدت شركات التأمين العاملة في اليمن خسائر كبيرة وصفت بالموجعة جراء أحداث الثورة وما رافقها من ركود اقتصادي أصاب معظم القطاعات الحيوية في البلاد بشلل شبه تام.

وقال المدير العام للشركة المتحدة للتأمين باليمن، طارق عبد الواسع هائل، إن حجم تراجع الأداء في نشاط التأمين انخفض منذ بداية الاضطرابات التي شهدها البلد إلى قرابة ٤٠٪ وفقا لأخر الإحصائيات التقديرية.

وأشار في تصريح صحفي نهاية العام المنصرم إلى أن تأثر غالبية قطاعات الاقتصاد وتراجع معدلات

■ عبدالواسع: توقف معظم التجار عن استيراد المواد التكميلية، أدى إلى مضاعفة حجم مشكلة التأمين.

النمو خلال الأزمة أثر بشكل كبير على نشاط شركات التأمين وبالذات في القطاعين البحري والهندسي.

واعتبر مدير شركة المتحدة للتأمين -الحائزة على المرتبة الأولى من بين شركات التأمين اليمنية- أنه مما ضاعف من حجم مشكلة التأمين توقف معظم التجار المستوردين إلى اليمن خصوصا للمواد التكميلية، وقيام البعض الآخر باستيراد البضائع الضرورية فقط وبنسب محدودة جدا خوفا من حصول عملية نهب أو حالة انفلات أمني.

وألمح طارق هائل إلى أن توقف المشاريع بشكل كلي للشركات الأجنبية والقطاعين الخاص والعام في اليمن وجه ضربة موجعة لشركات التأمين وتسبب لها في خسائر كبيرة.

وأشار الخبير الاقتصادي، أستاذ المحاسبة المالية بجامعة صنعاء محمد جبران إلى أن العمل التجاري في اليمن انخفض بسبب الأزمة بنسبة ٦٠٪، وإن العمل الإستثماري انخفض بشكل كبير جدا.

واعتبر جبران في حديثه لـ«المصارف» بداية العام الجاري أن هذا الوضع انعكس سلبا على إنخفاض حجم التعامل في التأمين عما كان يتداول في السابق بنسبة لا تقل عن ٥٠٪ مما أدى أيضا إلى انخفاض حجم الاستثمارات في شركات التأمين نتيجة لانعدام السيولة لديها.

ولفت إلى أن حجم الخسائر والأرباح في التأمين لا يمكن قياسه بدقة في الوقت الراهن، غير أنه ألمح إلى توقعاته بخروج بعض الشركات والمؤسسات الاستثمارية في نهاية عام ٢٠١١م بأرباح بسيطة جدا والبعض بخسائر كبيرة نتيجة الأزمة.

مقاولو المشروعات الحكومية

قذفت الاضطرابات في بلادنا منذ مطلع العام المنصرم بحوالي ٧٠ - ٨٠٪ من المقاولين المؤهلين في قطاع المقاولات إلى خارج سوق العمل، وتنتظر النسبة المتبقية منهم والصامدة حتى الآن اللحاق بركبهم، وفقا لما كشفته مصادر في قطاع المقاولين اليمنيين.

وأرجعت المصادر ذلك لتأثر نشاط قطاع المقاولات في الأحداث الجارية بالبلاد وبالأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تمر بها بلادنا، وعدم التزام الحكومة بسداد مستحقاتهم المترتبة على تنفيذ مشاريع حكومية والتي بلغت أكثر من ١٨٠ مليون دولار أمريكي.. مؤكدة تواجد معظم المقاولين المنفذين لمشروعات حكومية بالسجون بسبب عدم سداد الحكومة لمبالغ العقود الواجبة والوفاء بتغطية ضمانات البنوك التجارية.

وأظهرت بيانات غير رسمية عن تكبد قطاع البناء والتشييد في اليمن خسائر بلغت أكثر من ٨٠ مليون دولار، وذلك منذ اندلاع الاحتجاجات الشعبية في فبراير ٢٠١١م.

وطالب قطاع المقاولين اليمنيين مرارا الحكومة بصرف مستحقات المقاولين والاستشاريين المتوقفة، ومعالجة الأضرار عن تأخر صرف مستحقاتهم والأضرار الواقعة على قطاع المقاولين والاستشاريين نتيجة للأحداث التي مرت بها البلاد

منذ بداية العام الماضي ومعالجة مانتج عن ذلك من السلب والنهب لمعدات وتجهيزات المقاولين، متهمين الحكومة(السابقة) بأنها ماطلت المقاول الوطني في منحه قيمة العقود المنفذة.

وكان قطاع المقاولين قد أوضح أن نسبة العاملين الذين تم تسريحهم بقطاع المقاولات بلغ أكثر من مليون عامل وعزا ذلك لتجاهل الدولة لهذا القطاع وتكثيف جهدها في الاعتماد على القطاع الحكومي في كافة أشكاله خاصة وان قطاع المقاولات يمثل حراكا اقتصاديا، ويوظف عمالة كبيره من الشباب من العاطلين عن العمل ويستوعب أيضا خريجي الجامعات اليمنية.. مشيرا إلى وجود توقف في أعمال قطاع المقاولين بسبب الظروف التي فرضتها الأزمة السياسية والأوضاع الاقتصادية لليمن.

وذكر أحد المقاولين اليمنيين - فضل عدم ذكر اسمه- أن الحكومة (السابقة) كان همها الأكبر تغطية مرتبات القطاع الحكومي الذين لا يشكلون سوى من ٣٠-٤٠٪ من الكادر الوظيفي في البلاد وأهملت قطاع المقاولات الذي يستوعب كماً هائلاً من العمالة.

وأضاف:" أن القطاع تأثر سلبياً بالأحداث الأخيرة التي عاشتها البلاد وان تلك الأحداث أدت إلى ارتفاع أسعار مواد البناء، وبالتالي تزايد خسائر شركات المقاولات العاملة في السوق، بالإضافة إلى تدهور الحالة المعيشية لعمال البناء،خاصة الذين يعملون باليومية.. ولفت إلى أن سوق المقاولات توقف عن العمل منذ اندلاع الثورة في اليمن، لدرجة أن أغلب العمال لم يعودوا إلى مواقعهم حتى الآن، مضيفا أن توقف العمل أدى إلى تأخر تسليم المشاريع التي كانوا يعملون فيها.

فقراء اليمن

أكدت منظمتا أوكسفام والإغاثة الإسلامية الإنسانيتان في بيان لهما نهاية العام الماضي بأن فقراء اليمن باتوا "على شفير الهاوية"، إذ أن بعضهم يأكل مرة كل ثلاثة أيام، وبعضهم الآخر يقتات على الخبز والشاي فقط، وذلك فيما بدأ هذا البلد الفقير تطبيق اتفاق لنقل السلطة سلمياً.

ودعت المنظمتان في بيان مشترك إلى "التعلم من تجربة القرن الأفريقي" وتلبية نداء الأمم المتحدة فوراً، من أجل تأمين ٤٤٧ مليون دولار بشكل عاجل لإعانة أربعة ملايين يمني لديهم حاجات إنسانية ملحة ويشكلون (٤٤٪) فقط من المحتاجين عموما في اليمن.

وذكر بيان مشترك نشرته وكالة"الفرنسية"، أن استقصاءات جديدة أظهرت أن بين اليمنيين من لا يأكل إلا مرة كل ثلاثة أيام" فيما أن "خمس الأطفال" يعانون من معدلات سوء تغذية حادة في محافظة أبين،التي يسيطر تنظيم القاعدة على أجزاء واسعة منها.

وقالت مسؤولة السياسات في منظمة أوكسفام، كيلي غيلبرايد: وصل ملايين اليمنيين إلى حافة الهاوية، ولا يعرفون من أين ستأتيهم الوجبة التالية".

■ أوكسفام والإغاثة الإسلامية: فقراء اليمن باتوا على شفير الهاوية

وأضافت "لقد أخبرنا أشخاص في محافظة الجوف،أنهم لا يجدون ما يقتاتون عليه لمدد تصل إلى ثلاثة أيام متتالية، ولم تجد النساء من سبيل سوى استجداء المارة في الطرقات".

وبحسب غيلبرايد فان كثيراً من العائلات في الجوف "أصبح غذاؤها الشاي والخبز فقط".

ولا تقتصر هذه المظاهر على النازحين أو المتضررين جراء الأزمة السياسية الحادة التي شهدتها البلاد، بل "اجتمع الارتفاع الهائل في أسعار الغذاء والوقود مع الاضطرابات السياسية والعنف، لتدفع كلها فقراء اليمن في أنحاء البلاد المختلفة إلى شفير الهاوية".. واليمن أصلاً من أفقر دول العالم، إلا أن معدلات الفقر قد تكون ارتفعت إلى مستويات قياسية بعد الأزمة الأخيرة.

وذكرت غيلبرايد أن الفقراء في اليمن "يعانون للتأقلم مع الوضع، فهم يبيعون ماشيتهم والأصول الأخرى ويستدينون لمجرد الحصول على طعام يضعوه على المائدة".

وذكرت المسؤولة في المنظمة أن أنباء وصلت من محافظة حجة عن "إخراج الأطفال من المدارس ودفعهم للعمل لتوفير بعض المال لشراء طعام لأسرهم".

ودعتا المنظمتان في ذات البيان

■ عون الله: اليمن اتخذ أول خطوة في الطريق الصحيح.. ودول الخليج الغنية يمكن أن تلعب دوراً أساسياً في إعانة هذا البلد

المشترك زعماء العالم إلى " الا يحجُب التركيز على التحول السياسي، الاحتياجات الإنسانية الماسة والمتزايدة".

من جانبه، إعتبر المدير القطري لليمن بمنظمة الإغاثة الإسلامية، هاشم عون الله، أن دول الخليج الغنية والجارة لليمن يمكن أن تلعب دورا أساسيا في إعانة اليمن.. وقال عون الله في البيان "أرجو وآمل أن يتبنى جيران اليمن الدور الريادي بين المانحين في الاستجابة إلى حالة الاحتياج الملحة التي يتعرض إليها اليمنيون، ليس فقط في المناطق المتأثرة بالنزاع ولكن أيضا في التعامل مع التحديات التنموية الخطيرة باليمن، خاصة وأن اليمن اتخذ أول خطوة في الطريق الصحيح لعملية استعادة الأمن والاستقرار في هذا البلد الهام والجميل" في اشارة إلى اتفاق انتقال السلطة.

معدلات الفقر..

سجلت معدلات الفقر والبطالة نموًا كبيرًا في اليمن منذ اندلاع الأزمة في فبراير ٢٠١١م إلى ٦٥٪، وذلك نتيجة للأوضاع الأمنية وارتفاع الأسعار إلى مستويات قياسية، إضافة إلى تسريح الشركات والمؤسسات التجارية والاقتصادية والخدمية الآلاف من موظفيها، إلى جانب توقف الأنشطة الإستثمارية وتراجع التدفقات الإستثمارية طيلة العام الماضي.

وأوضح تقرير رسمي في نوفمبر ٢٠١١م ووفقا لدراسة أعدها مركز دراسات وبحوث السوق اليمنية أن الأزمة السياسية التي إستمرت لقرابة العام أثرت تأثيرا كبيرا وسلبيا على مختلف أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية، مما رفع معدلات الفقر مقارنة بالأعوام السابقة.

وشمل تراجع الأوضاع الاقتصادية انخفاض قيمة صرف الريال أمام العملات الأخرى العام الماضي، بسبب تراجع احتياطات البلاد من العملة الصعبة بعد توقف صادرات النفط، مما أدى إلى ارتفاع غير مسبوق في أسعار السلع والخدمات.

فيما دعت مؤسسة التنمية الإقتصادية والإجتماعية في ذات الشهر الذي صدرت فيه الدراسة الحكومة إلى وضع آلية مراقبة تتضمن تخفيض أسعار السلع الغذائية، محذرة من ارتفاع معدلات البطالة والفقر جراء تسريح أكثر من مليون عاطل بسبب الأزمة السياسية.

تحذيرات و"إشاعة صحافية"

اعتبر الأمين العام المساعد لشؤون المفاوضات في مجلس التعاون الخليجي عبدالعزيز العويشق بعد التوقيع على المبادرة الخليجية بأن الاقتصاد اليمني كان مهيأ للإنهيار، مؤكداً أن الدعم الخليجي ضروري جداً لإخراج اليمن من كبوته. ووصف ما يتردد حول انضمام اليمن إلى مجلس التعاون بأنه «إشاعة صحافية».

وقال في تصريح نقلته صحيفة "الحياة" اللندنية: «الموارد الطبيعية في اليمن بدأت تنضب، وإنتاجه من النفط قبل نشوب الأزمة الأخيرة تراجع إلى نصف ما كان عليه قبل عشر سنوات، وانخفض دخل الحكومة التي اضطرت إلى استيراد الديزل وبيعه بأسعار تشجيعية.

ما أضعف الموازنة، وأدى إلى تجاوز نسبة العجز فيها مستوى ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي». وأضاف: «مؤشرات التنمية في اليمن تشهد تراجعاً، وبطالة الشباب تجاوزت ٥٣ ٪، كما أن ٥٠ ٪ من اليمنيين يعيشون تحت خط الفقر».

وتابع: «مستويات المياه في المدن اليمنية الرئيسية تدنت إلى مستويات كارثة، وزراعة القات تستهلك أكثر من ٣٣ ٪ من المياه». لافتاً إلى تدخل المصرف المركزي اليمني للدفاع عن الريال على رغم القدرة المحدودة للمصرف.

وزاد: «هذه المؤشرات خطرة جداً». متسائلاً: «بماذا تفسر ألا يجد أكثر من ثلاثة ملايين طفل مقاعد للدراسة؟».

وعن مصاعب الأزمة الحالية، قال العويشق: «الأزمة الأخيرة شلت حركة الاقتصاد، وخطوط كثيرة لنقل النفط تعرضت للتفجير، والكثير من المشاريع الضخمة التي كانت دول المجلس تدعمها توقفت، كما أن الوقت الطويل الذي استغرقه التوصل إلى اتفاق بين السياسيين اليمنيين، أدى إلى زيادة الوضع سوءا. لذلك كانت المبادرة الخليجية الفرصة الأخيرة لليمن لوقف هذا الانهيار الاقتصادي». وعن التحديات التي تواجه تنفيذ المشاريع المتفق على تمويلها من دول المجلس، أوضح أن الوضع الأمني يأتي في الطليعة، «فالمقاول لا يستطيع العمل في وضع غير آمن، ونأمل استكمال المشاريع قريباً». مشيراً إلى أن مشاريع البنية التحتية هي الأكثر عرضة للتوقف والتعطيل.

خسائر الاقتصاد الوطني

تتضارب التقديرات حول الخسائر الاقتصادية التي خلفتها الأزمة السياسية أو الثورة الشبابية الشعبية خلال الفترة (فبراير- نوفمبر ٢٠١١م)، ولايوجد رقم دقيق يمكن الإعتماد عليه، وبحسب تقديرات الخبير الاقتصادي الدكتور/حسن ثابت فإنها تتراوح بين(٥-٧) مليار دولار، وهذه الخسائر بالطبع، ستلقي بظلالها على حكومة الوفاق الوطني التي ورثت أعباء تنموية وإقتصادية مزدوجة وتحتاج إلى آليات سريعة للدعم الخارجي، لمواجهة هذه الأعباء أو التركة الثقيلة.

في الأخير..

كثيرة هي البيانات والتقارير التي رصدت الوضع المتدهور للاقتصاد الوطني، فجل الأرقام التي نشرت مخيفة جداً وتوحي بأن القادم سيكون منقلا بتركة ثقيلة على الإقتصاد عبورها لن يكون سهلا، علاوة على وضع امني ما يزال مقلقا، إلا أن الآمال معقودة على تجاوز هذه التركة الثقيلة التي خلفها النظام السابق، والانتقال باليمن إلى وضع أفضل مما كان عليه قبل ١١فبراير٢٠١١م.

و تستمر الاصلاحات..

التكامل والتنسيق يعـزز الصمـ

القطاع المصرفي العربي أكثر من 430 مؤسـ

■■ يضم القطاع المصرفي العربي أكثر من ٤٣٠ مؤسسة مصرفية تدير أموالاً تتجاوز ٢,٥ تريليون دولار أمريكي كأصول ويتجاوز حجم الودائع ١٠٤ تريليونات دولار أمريكي بينما يصل مجموع رؤوس أموالها حوالي ٣٠٠ مليار دولار أمريكي.

وأكد تقرير نشرته مجلة (اتحاد المصارف العربية) العدد ديسمبر ٢٠١١م، أن القطاع المصرفي العربي، اثبت القدرة والصلابة على تجاوز التداعيات السلبية الناجمة عن الأزمة المالية العالمية، فبرغم قوة الأزمة لم تعان المصارف العربية من حالات إفلاس كما حصل للمصارف العالمية، كما أثبتت قدرتها على تجاوز تأثير الإضطرابات والأحداث السياسية الداخلية العربية. فالمصارف لاتزال تعمل بشكل طبيعي.. وأوضح التقرير أن المصارف العربية حققت معدلات اداء جيدة حيث بلغت الإرباح نسبة ١٢٪ خلال العام ٢٠١٠ مقارنة بنحو ١٠٪ في العام ٢٠٠٩م ويتوقع أن تسجل أداءً متفاوتا لهذا العام يتراوح بين نمو قوي في دول مجلس التعاون الخليجي وإنخفاض سلبي في دول "الربيع العربي". إلا أنها ستعاود إنطلاقتها بما تملكه من إمكانات ضخمة لتلعب دوراً مهما في التنمية الإقتصادية للدول العربية. وأكد التقرير أن المطلوب من المصارف العربية اليوم هو تحقيق التكامل المصرفي العربي عن طريق الآليات المعروفة لعقد الشركات الإستراتيجية بين المصارف وخلق التجمعات العملاقة.

ولفت التقرير إلى أن إقتصاديين أوروبيين يرجحون أن تلعب الثورات الشعبية بالمنطقة العربية دورا هاما في تعزيز مكانة المصارف الإسلامية بدفعها بقوة نحو التسريع بوضع التشريعات الملائمة وإتاحة أرضية متساوية للمصرفية الإسلامية والمصارف التقليدية، يساعد المصارف الإسلامية لتحقيق معدلات نمو أكبر مما كانت عليه في السابق، ويتوقعون أن تتضاعف أصولها على المستوى الدولي إلى ١,٨ تريليون دولار بحلول ٢٠١٦م، حيث نما إجمالي أصول المصارف الإسلامية عالميا بين عامي ٢٠٠٦ – ٢٠١٠م بنسبة ٢٤٪، مقابل ١٥٪ للمصارف التقليدية، وزادت قروض المصارف الإسلامية بنسبة ٢٥٪ مقابل ١٥٪ للتقليدية، وارتفعت ودائعها بنسبة ٢١٪ مقابل ١٧٪ للتقليدية.

الميزانية المجمعة للمصارف العربية للأعوام ٢٠٠٩ – ٢٠١١م

وأورد التقرير البيانات المالية المجمعة للمصارف العربية للعام ٢٠١٠ وللربع الثاني ولغاية الربع الثالث من عام ٢٠١١ مبينا: أن القطاع المصرفي العربي حقق نموا ناهز ٦,٨٪ في إجمالي موجوداته عام ٢٠١٠ مقابل ٣,٩٪ عام ٢٠٠٩، وبهذا بلغت قيمة موجوداته الإجمالية نحو ٢,٥ تريليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٠، ومن المتوقع أن تنمو بمعدل ٥٪ خلال العام ٢٠١١، كما نمت الودائع بنسبة ٥,١٪ عام ٢٠١٠، مقابل ٨,٩٪ لنتائج الربع الثاني والثالث من عام ٢٠١١ عن نهاية عام ٢٠١٠ لتصل إلى ١,٤٣ تريليون دولار أمريكي في الربع الثالث للعام ٢٠١١.. وسجلت محفظة القروض والتسليفات نسبة نمو ناهزت ٤,٥٪ عام ٢٠١٠ ونحو ٦,١٪ لنتائج عام ٢٠١١ لتصل إلى نحو ١,١٥ تريليون دولار بعد منتصف عام ٢٠١١، لتشكل نحو ٨٢٪ من مجموع الودائع عام ٢٠١٠ مقابل ٨٠٪ عام ٢٠١١ ونحو ٨٣٪ عام ٢٠٠٩ .

وفيما يخص حقوق المساهمين (حسابات رأس المال) فقد حققت نموا ناهز ١٣,٦٪ عام ٢٠١٠ عن ٢٠٠٩ مقبل ٣,٨٪ عن الربع الثالث من عام ٢٠١١ لتصل إلى نحو ٢٧١ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٠ مما يشير إلى مواصلة المصارف العربية توسيع رؤوس أموالها لمواكبة التطور الحاصل والمتوقع في حجم العمل وتنوع النشاط.

دولة الإمارات العربية في المرتبة الأولى

ومن حيث الموجودات، فقد بين التقرير أن دولة الإمارات العربية تصدرت المرتبة الأولى بين الدول العربية ولخمس سنوات بموجودات تصل إلى ٤٥٥,٦ مليار دولار في نهاية شهر سبتمبر ٢٠١١، ما

ـــود أمام الأزمات :

سة بأصول تفوق 2.5 تريليون دولار

يعادل ١٨٪ من إجمالي موجودات القطاع المصرفي العربي، تليها المملكة السعودية بموجودات فاقت ٤٠٣,١ مليار دولار في نهاية نفس العام، وبذلك شكلت حصتهما معاً أكثر من ثلث إجمالي موجودات القطاع المصرفي العربي للعام ٢٠١٠ والربع الثالث من عام ٢٠١١ وتليها العراق ومصر والبحرين في المرتبة الثالثة والرابعة والخامسة على التوالي:

معدلات النمو في المصارف العربية

١- المجموعة الأولى: (مصارف دول مجلس التعاون الخليجي – نتائج مرضية)

ووفقا لنفس المصدر فإن مصارف دول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء البحرين) حققت نتائج مرضية، فقد سجلت قطر أعلى معدلات نمو لموجوداتها ضمن دول المجلس وأيضا إجمالي الدول العربية تجاوز ٣٢,٩٤٪ حتى نهاية الفصل الثالث من عام ٢٠١١، مقابل ١٢,١١٪ لكامل عام ٢٠١٠ تلتها السعودية بنسبة ٦,٥٤٥٪ لنفس الفترة من عام ٢٠١١ مقبل ٣,٢٨ ٪ للعام ٢٠١٠، ثم الكويت ٥,٩٪ مقابل ٤,٧٪ عام ٢٠١٠، ثم المصارف الإماراتية ٤,١٤٪ مقابل ٥,٧٨٪ لنفس الفترة، وسلطنة عمان ٥,٧٪ ونفس النسبة عن عام ٢٠١٠، وتراجعت البحرين بنسبة -٨,١٠٪ خلال الثماني الأشهر الأولى من عام ٢٠١١ مقابل نمو ايجابي ناهز ١٧٪ عام ٢٠١٠ بسبب الإضطرابات في الفترة المذكورة من عام ٢٠١١.

٢- المجموعة الثانية: (مصارف الدول العربية التي لم تشهد ثورات– نتائج متفاوتة)

وأضاف المصدر أن مصارف الدول العربية التي لم تشهد ثورات، حققت نموا متفاوتا. ففي المغرب كانت نسبة النمو ٤,٥٨٪ في نهاية الربع الثالث من عام ٢٠١١ مقابل نمو سلبي ٢,٢١٪ خلال عام ٢٠١٠ . ومصارف لبنان حققت نموا بنسبة ٧,١٪ خلال عام ٢٠١٠، ثم الأردن ٦,١٩٪ مقابل ١٠,٨٥٪ لنفس الفترة وتأتي فلسطين بنسبة ٢,٧٤٪ خلال ثمانية أشهر من عام ٢٠١١ مقابل ٦,١٧٪ خلال عام ٢٠١٠، فيما سجلت المصارف السودانية نسبة نمو مقدارها ١,٧٣٪ خلال الربع الأول من عام ٢٠١١ مقابل ٩,٠٣٪ عام ٢٠١٠.

٣- المجموعة الثالثة: (مصارف الدول العربية التي شهدت ثورات - نتائج مابين سلبية وضعيفة)

مصارف هذه الدول كانت نسب نموها، وفقاً للتقرير، كالآتي:

تراجعت أصول المصارف المصرية بنسبة ٢,٥٢٪ خلال الثمانية أشهر الأولى من عام ٢٠١١ مقابل نمو إيجابي بنسبة ١٦,٩٪ لنفس الفترة خلال عام ٢٠١٠، وتدنت أصول المصارف اليمنية بنسبة ١١,٣١٪ مقابل نمو ايجابي بنسبة ٩,٤٣٪ لنفس الفترة. أما المصارف التونسية فلم تتأثر كثيرا حيث سجلت نسبة نمو تاهزت ٨,٥٤٪ خلال الأربعة أشهر الأولى من عام ٢٠١١ مقابل ٤,٦٣٪ عام ٢٠١٠، والمصارف السورية الخاصة سجلت نمواً ضعيفا نسبته ٠,٠٢٪ في النصف الأول من عام ٢٠١١ مقابل ٦,٢٪ عام ٢٠١٠.

المصارف العربية على الصعيد الدولي

وعلى الصعيد الدولي، فقد أوضح التقرير أن المصارف العربية حققت مزيداً من التطور، حيث دخل ٧٦ مصرفا قائمة أكبر ألف مصرف في العالم، وبلغت الميزانية المجمعة لهذه المصارف نحو ١,٤٩ تريليون دولار.

الأداء الاقتصادي للدول العربية

المنطقة العربية بشكل عام، وبحسب تقرير المجلة، ستشهد إنخفاضاً في نسب النمو نتيجة للتطورات الجارية في المنطقة، حيث سينخفض النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي العربي من ٤,٨٤٪ عام ٢٠١٠ إلى ٣,٧٦٪ عام ٢٠١١، وسوف ينخفض النمو بشكل خاص في الدول التي تعاني من تطورات أمنية وسياسية وإقتصادية، إلا أن هذه الدول بشكل خاص والمنطقة العربية بشكل عام، سوف تشهد إعادة إنطلاقة قوية للنمو في العام ٢٠١٢ نتيجة للجهود التي تبذل لتحسين الأوضاع الإقتصادية، حيث ستزيد نسبة النمو في المنطقة العربية بشكل عام إلى ٣,٨٤٥٪ عام ٢٠١٢، ومن المتوقع أن يبلغ الحجم الإجمالي للإقتصاد العربي نحو ٢,٢٧ تريليون دولار عام ٢٠١١ ونحو ٢,٣٨ تريليون دولار عام ٢٠١٢. وقد شكلت الدول العربية خلال عام ٢٠١٠ م نسبة ٣,١٥٪ من حجم الإقتصاد العالمي و ٩,٢٠٪ من حجم الدول النامية والصاعدة، ومن المتوقع أن تزيد حصة الدول العربية في عام ٢٠١١ من الإقتصاد العالمي إلى ٣,٢٤٪ وأن تنخفض حصتها من إقتصاد الدول النامية والصاعدة إلى ٩,١٤٪ (حسب تقرير صندوق النقد الدولي). مع الإشارة إلى أن أكبر إقتصاد عربي هو الإقتصاد السعودي الذي يشكل حوالي ٣٣٪ من حجم الإقتصاد العربي يليه الإقتصاد الإماراتي ٢٤,١٥٪، ثم الإقتصاد المصري والجزائري والكويتي على التوالي بنسبة ١١,٠٣٪ و٧,٩٦٪ و٦,٦٩٪ من حجم الإقتصاد العربي.

«مستقبل العالم في ظل التحولات الراهنة»

في المؤتمر المصرفي العربي الـ(15)

بيروت/المصارف:

نظم إتحاد المصارف العربية بالتعاون مع مصرف لبنان وجمعية مصارف لبنان والجامعة العربية والبنك الدولي نهاية شهر نوفمبر الماضي بالعاصمة اللبنانية بيروت فعاليات المؤتمر المصرفي العربي السنوي الخامس عشر الذي أقيم تحت عنوان «مستقبل العالم في ظل التحولات الراهنة».

وأوضح رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك اليمنية الأستاذ أحمد الخلوي لـ«المصارف» أنه في حال تفعيل التوصيات التي خرج بها المؤتمر، فإن الاقتصاد العربي سيشهد نمواً مضطرداً وكذا الإستثمار العربي البيني وغيره من المجالات.

من جهته قال رئيس الوزراء اللبناني في كلمته التي افتتح بها المؤتمر أن بلاده حققت نسبة عالية من النمو الاقتصادي خلال عام ٢٠١٠ بلغت حوالي ٧ر٥ ٪، وأضاف أنه رغم تأثر لبنان بالأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية الجارية محلياً وعربياً إلا أن الحكومة اللبنانية بذلت قصارى جهدها للتخفيف من تأثير تلك الأحداث على الوضع الاقتصادي في لبنان وعلى الوضعين السياسي والأمني.

وأكد رئيس الوزراء اللبناني أن بلاده تعلق أهمية كبيرة على دعم الدول العربية والأجنبية.

بدوره أكد حاكم مصرف لبنان رياض سلامة أن العالم ومنذ عام ٢٠٠٨م يعيش أزمات متكررة تمثل القطاع المالي وتؤدي إلى تباطؤ اقتصادي وزيادة في البطالة.

وطالب سلامة بالتوافق عالمياً على وضع حد لحرب العملات واستغلال أنظمة الدفع والخطوط الائتمانية بين المصارف الكبرى وكلها أدوات لحماية مبطنة للمناطق الاقتصادية وللضغط السياسي والاقتصادي إضافة إلى إرساء قواعد شفافة ووضع ضوابط للمضاربة وبالأخص للأدوات المركبة والمشتقات للحد من التقلبات السريعة والحادة لأسعار الأصول العامة.

وفي ختام أعمال المؤتمر صدرت عن المشاركين فيه توصيات تبنتها الجامعة العربية كورقة عمل يناقشها القادة العرب خلال القمة المقبلة.

أهم التوصيات:

١- العمل على تضمين التعاون على المستوى الحكومي والقطاع المصرفي الخاص في المجالات الاستثمارية والتشريعية والقانونية وتوسيع اطر مكافحة البطالة وإيجاد فرص عمل .

٢- حض البلدان العربية على تشجيع مصارفها لبناء اسس تعاون واضحة مع المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتطوير التنسيق مع المؤسسات الرقابية الدولية تسهيلا للتفاعل مع متطلبات الانفتاح المصرفي العربي على الإقتصادات الدولية التي باتت مؤسسات التقييم والصناديق الإستثمارية تتحكم بأسواقها وتقرر بالتالي نسب المخاطر والفوائد وصولا إلى تحديد المستقبل السياسي والاقتصادي فيها .

٣ - دعم جهود صندوق النقد العربي الآيلة إلى تامين تمويل إعادة إنعاش اقتصادات الدول العربية التي شهدت تغيرات سياسية وإقتصادية وصولا إلى إمكان إنشاء إقتصاد عربي مشترك يعمل على إستقطاب التمويل في الدول العربية الغنية بخصص لدعم المشاريع الصغرى والمتوسطة وما يرتبط بها من معالجات إجتماعية وتنموية .

٤ - دعوة القطاعات المصرفية والمالية العربية إلى الإسراع في التعاون مع صانعي القرارات العربية من اجل بلورة رؤية إقتصادية واضحة تحقق النمو وتوازن بين متطلبات إقتصاد السوق ومقومات العدالة الاجتماعية .

٥ -مراجعة وتعديل التشريعات والقوانين المالية والمصرفية والإقتصادية في البلدان العربية بما يتلاءم مع تحديات المرحلة الطالعة والتغيرات التي تشهدها .

٦ - تطبيق المعايير الدولية المعتمدة في الحوكمة والشفافية ومكافحة الفساد .

٧ - حض المصارف العربية على المشاركة الفعلية في العمل على تعزيز الثقافة والتربية المالية والإقتصادية .

٨ - وجوب إصدار تشريعا ت وقوانين مصرفية عربية لتيسير تأسيس المصارف الإسلامية وتسهيل اعمالها وتوعية مختلف شرائح العملاء بمزاياها الكثيرة . فضلاً عن تعديل التشريعات والقوانين المصرفية الإسلامية الحالية والتخفيف من قيودها تمهيدا لانطلاقة واسعة أمام هذه المصرفية الواعدة .

٩ - تنشيط الموازنات العامة للدول التي تعاني اوضاعا سياسية استثنائية وتخفيض العجز .

١٠ - تخفيض تركز الإستثمارات العربية في الدول الأجنبية .

١١ - تنويع سلة الاحتياطيات النقدية الأجنبية .

١٢ - تسريع الإندماج الإقتصادي والمالي النقدي العربي .

١٣ - دعوة صانعي القرارات السياسية والإقتصادية في العالم العربي إلى دراسة جدوى إنشاء مصرف عربي إقليمي متخصص بتنمية الإقتصاد الحقيقي والاستثمار العربي البيني .

١٤ - إنشاء وكاله تصنيف التماني عربية كنواة لوكالة تصنيف التماني ما بين الدول العربية والدول الناشئة والصاعدة .

...هذا وقد شوح المؤتمر المصرفي بزيارة الوفود المشاركة في المؤتمر، لرئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال سليمان في القصر الجمهوري، وقد ضم الوفد إلى جانب كل من رئيس اتحاد المصارف العربية عدنان أحمد يوسف ورئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب رئيس جمعية مصارف لبنان الدكتور جوزيف طربيه والأمين العام للاتحاد وسام حسن فتوح، وبقية أعضاء مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية. من بينهم أحمد الخاوي، ممثل اليمن رئيس جمعية البنوك اليمنية.

العمل المصرفي الإسلامي:

الدور و الأهداف

قراءة وتلخيص:

أ. أحمد عبده فارع •

■■ عزيزي القارئ، ورقة هذا العدد بعنوان «العمل المصرفي الإسلامي... الدور والأهداف»، والتي تم إعدادها من قبل الباحثين الاقتصاديين الدكتور نزيه رعد والدكتور احمد اللقيس، وتم تقديمها لاتحاد المصارف العربية (النشرة المصرفية العربية ٢٠١٠م)، فإلى الملخص:

لم يكن العمل المصرفي محدد السمات قبل القرن الثامن عشر، وكان التعامل يجري على أساس تعاون فردي بين صاحب المال وصاحب الجهد. ولم تكن المجتمعات ترضى عن تجارة المال والنقود، حيث أن النقد لا يعطي نقدا وإنما الجهد هو الذي ينتج المال. وكانت الفوائد والأرباح التي تحدد بنسب ثابتة مقدما مرفوضة حتى من المجتمعات غير الإسلامية.

ولكن بما أن الحاجة أم الاختراع كما يقال، فقد جاءت بمفهوم جديد للمشاركة المالية وأصبح التمويل مهنة منظمة استقطبت أشخاصا أطلق عليهم اسم مصرفيين (Bankers) فكانت نشأة النقود.

لقد جاءت الولادة الأولى للمصارف الإسلامية الحديثة مع بداية الستينات من القرن الماضي، تلبية لرغبة المجتمع الإسلامي في العديد من دول العالم، وكانت البداية في مصر في عام ١٩٦٣م حيث تم إنشاء نوع من مصارف الادخار لكن التجربة كانت قصيرة العمر (٣ سنوات)، وثم جاءت الخطوة الجدية في (جدة) السعودية عام ١٩٧٣م حيث أنشئ البنك الإسلامي للتنمية عام ١٩٧٧م، لكن هذا المصرف لا يتعاطى العمل المصرفي مع الجمهور بل يعمل مع الحكومات لتمويل المشاريع.

لقد وجدت المصارف الإسلامية طريقها للدخول إلى عالم المصارف، خاصة بعد الأبحاث والدراسات التي أجريت، والتي بينت أن البنوك الإسلامية ستكون ذات جدوى. وكانت المحاولات الجدية لإيجاد صيغ للتعامل المصرفي البعيد عن شبهة الفوائد والربا محط أنظار الكثير من المفكرين الإسلاميين، وقد شكل العمل المصرفي الإسلامي علامة مميزة في مسيرة القطاع المصرفي ولهذا كان محط أنظار العديد من المؤسسات المالية والمصرفية الدولية نظرا لاستقطابه أعدادا كبيرة من الزبائن والمتعاملين نظرا للأساليب والطرق الجديدة التي انتهجها سواء على صعيد أدوات الاستثمار والتوظيف أو الإيرادات والودائع أو على صعيد مفهوم الربح الذي يكون مضمونا ومحددا سلفا (نسبة الفائدة) في المصرف التقليدي، في حين انه في المصرف الإسلامي يكون مقدرا ولاحقا للنتائج وضمانه المبدئي يتمثل في حسن إختيار المشاريع والشركاء أو في الضوابط العلمية والمصرفية التي تحكم العلاقة بين الطرفين.

سجلت المصارف الإسلامية نموا كبيرا في العدد وحجم الاستثمارات، فبعد أن كان عددها عام ١٩٧٩م لا يزيد على ٧ مصارف برأسمال لا يتجاوز بضعة ملايين من الدولارات، أصبح عددها اليوم يفوق ٢٠٠ مصرف موزعة على قارات العالم ولها شبكة فروع تزيد على خمسة آلاف فرع، ووصل حجم استثماراتها إلى أكثر من مائة مليار دولار.

وقد دفعها هذا الامتداد والتشعب في الأنشطة وزيادة حجم المعاملات - سواء على الصعيد المحلي أو الدولي - إلى التخصص في أنشطة اقتصادية مختلفة لتقديم خدمات للعملاء وللمصارف الإسلامية الأخرى، ومنها مصارف متخصصة في تمويل المشاريع الصناعية وأخرى زراعية وثالثة تجارية.. وبالطبع فان الهدف الأساس للمصارف الإسلامية هو جمع مدخرات المسلمين واستثمارها في مجتمعاتهم لصالح أفراد ومؤسسات تلك المجتمعات للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهي تنتهج في ذلك تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في كل العمليات المالية والمصرفية وأدوات وأساليب الاستثمار، حيث أن الحلال والحرام هو المعيار.

تقوم معاملات المصارف الإسلامية، ضمن إطار أخلاقيات الدين الإسلامي ومراعاة مبدأ العدالة الاجتماعية ومبدأ « زيادة المال بالجهد والعمل» على المشاركة مع المتعاملين في الربح والخسارة بدلا عن علاقة الدائن والمدين كما هو الحال في المصارف التقليدية، وبالتالي فان المصارف الإسلامية تلعب دورا مميزا في عالم المال لكونها تؤدي وظائف متعددة لكل أنواع المصارف من تجارية واستثمارية وإنمائية وهي لا تتعامل بالائتمان لأنها ليست مقرضة أو مقترضة وإنما تقدم التمويل على أساس تحمل المخاطر والمشاركة في النتائج ربحا وخسارة ولا تتاجر بالديون. واعتمادا على هذه الأسس، تحاول المصارف الإسلامية ابتكار خدمات وصيغ تمويل للقطاعات الاقتصادية المختلفة وقد وصلت الخدمات المبتكرة إلى نحو ٣٥ صيغة تعامل مصرفي إسلامي.

الخصائص العامة التي تميز المصارف الإسلامية عن التقليدية:

الخاصية العقائدية:

وهي تتضمن التزاما بأحكام الشريعة التي بمقتضاها يتوجب على هذه المصارف الالتزام بخلو أنشطتها من المخالفات الشرعية وضرورة الالتزام بالضوابط والأحكام الفقهية المتعلقة بالمال والمعاملات الإسلامية عامة وأهمها:

أ - عدم التعامل بالفائدة باعتبارها من الربا وفي هذا الأمر اتجاهات متعددة.

ب - تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع حيث يرمي الفكر الإسلامي إلى أن النقود لها وظيفة تبادلية ولذلك يرفض المصرف الإسلامي أن يكون تاجرا للنقود فلا يقرضها ولا يقترضها وإنما يستخدمها في تحريك النشاط الاقتصادي من خلال الاستثمارات الحقيقية وبأسلوب المشاركة وليس القرض والوضعية المرافقة له من مدين ودائن.

ج - خضوع المصارف الإسلامية للرقابة الشرعية، بمعنى أن المصارف الإسلامية تخضع للرقابة الشرعية بالإضافة إلى الرقابة المصرفية والرقابة المالية المعتادة وهذا النوع من الرقابة يتميز بميزة خاصة للمصارف الإسلامية وبدون هذه الرقابة المتميزة تصبح المصارف الإسلامية كبقية البنوك وليس لها ما يميزها عن غيرها.

الصفة التنموية:

هذه الصفة تعد من السمات الرئيسية المميزة للمصارف الإسلامية من خلال تأكيدها على المساهمة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية للمجتمع. وهذه الصفة في الحقيقة ليست مقتصرة على المصارف الإسلامية حيث أن المصارف التقليدية تلعب دورا مهما في التنمية الاقتصادية من خلال التسهيلات المالي للمتعاملين معها. لكن هذه الصفة لا تشكل هدفا أساسيا للمصارف التقليدية بل إن هدفها الأساس هو تحقيق الربح من خلال آلية الفوائد، فيما تمثل هذه الصفة لدى المصارف الإسلامية الأولوية على باقي الأهداف، حيث أنها ملزمة بمراعاة ما يعود على المجتمع من منافع وما يلحق به من ضرر.

الصفة الاجتماعية:

تعتمد المصارف الإسلامية أيضا في عملها على مراعاة الأوضاع الاجتماعية التي تكاد تكون شبه غائبة في المصارف التقليدية حيث يعتبر النشاط الاجتماعي من المجالات غير التقليدية التي استطاعت المصارف الإسلامية أن تجد لها دورا

بارزاً في أولوياتها. فهي تسعى إلى تحقيق التكامل الاجتماعي من خلال توزيع الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة بين مختلف القطاعات، وتأخذ بعين الإعتبار، عند دراسة الجدوى الاقتصادية، العائد الاجتماعي إلى جانب العائد المادي وتكون الأولوية للمشاريع التي تلبي الاحتياجات التمويلية للفقراء ولا يمول المصرف الإسلامي الأنظمة المضرة بالمجتمع، لأنه ملتزم بأحكام الشريعة التي تحرم كل ضار خبيث.

وتستعين المصارف الإسلامية للقيام بدورها الاجتماعي بموارد مالية يتم تخصيصها لتنفيذ هذه الأنشطة ومنها: أموال الزكاة وأموال الهبات والتبرعات والحسابات الخيرية للأيتام والفقراء وحسابات القرض الحسن. وهي تتولى توزيع هذه الأموال التكافلية والاجتماعية عبر صندوق الزكاة ومساعدة المتعاملين عند تعثرهم وغيرها من الآليات.

الأنشطة المصرفية التي تميز المصارف الإسلامية عن التقليدية:

وهي على نوعين رئيسية وغير رئيسية:

أولا: الأنشطة الرئيسية:

ويقصد بها الأنشطة التي لا تتعارض مع مبادئ الإسلام، خاصة ما يتعلق بالعائد على رأس المال شريطة أن يساهم في عملية إنتاجية وان يتعرض لمخاطر التجارة واهم هذه الأنشطة:

١ - الودائع الجارية:

وهي التي تعطي لأصحابها الحق في الإيداع والسحب منها بموجب شيكات وأوامر دفع دون المشاركة في الأرباح والخسائر التي يحققها المصرف. وتسعى هذه المصارف للحصول على إذن مكتوب من قبل العميل يعطيها الحق في استثمار الوديعة وعلى مسؤولية المصرف وهو في ذلك يتشابه مع المصرف التقليدي من ناحية الحصول على الودائع ويختلف معه في الحصول على الإذن لاستثمار هذه الموارد.

٢ - الودائع الاستثمارية:

يقوم فيها المودع بتحديد المشروع أو القطاع الذي يرغب بتوظيف وديعته فيه وهذا محور أساسي من محاور التمييز بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية التي لا تستطيع ولا يمكنها قبول تحديد القطاع الذي يمكن التوظيف فيه.. لذلك فان الوديعة وما يتولد عنها من ربح أو خسارة مرتبط بمصير الاستثمار الذي وجهت إليه الوديعة دون مسؤولية على البنك عن أية خسائر تحدث بسبب ذلك.

٣- الودائع المشروطة:

هذا النوع من الودائع مستحدث وقد اعتمدته البنوك الإسلامية، حيث يقوم البنك الإسلامي بقبول الوديعة المشروطة على أساس أنها حساب جار يمكن استثماره لصالح العميل إذا وجد البنك مشروعا يحقق شروط المودع، وفي هذا نجد أن مجال الاستثمار الملائم للوديعة المشروطة هو المرابحة والتأجير في اغلب الأحيان.

ثانياً: الأنشطة غير الرئيسية:

ويقصد بهذه الأنشطة المعاملات المصرفية المتعلقة بإصدار خطابات الضمان، وفتح الاعتمادات المستندية واستبدال العملة وخصم الأوراق المالية والتحويلات وأعمال المراسلة والتعامل في بعض الأوراق المالية.

هذه الأنشطة مقبولة شرعا ويمكن الحصول على عمولة في مقابل ذلك، كأن يقوم البنك بتأجير الخزائن وإصدار الأوراق المالية التي يقرها الشرع وإدارة محفظة الأوراق المالية التي تتكون من أسهم عادية لمنشآت لا تمارس نشاطا يتعارض مع الشريعة إذا كانت هذه الأنشطة التي يمارس من خلالها القطاع المصرفي الإسلامي عمله.

ولكن للوصول إلى تفعيل هذه الآليات لا بد له من استخدام أدوات ملائمة تشكل الأساليب الإسلامية للعمل في الأنشطة الإسلامية سواء منها الرئيسية أو غير الرئيسية، والأدوات المالية الإسلامية تختلف وفقا للقطاع الذي تعمل فيه انطلاقا من مبدأ الشراكة بين المصرف والزبون على أساس نتائج النشاط ربحا أو خسارة، وهي أساليب متنوعة وكما يلي:

١- الشراكة:

هي شكل من المشاركة وتعني خلط مال البنك بمال الغير لإستخدامه في إقامة مشروع أو شراء بضاعة وبيعها، ويقسم الربح والخسارة بين الشركاء على أساس حصة كل منهم في رأس المال، وهي على نوعين:

أ- شراكة دائمة:

حيث يشترك العميل مع البنك في رأس المال وتبقى الحصص كما هي حتى نهاية المشروع.

ب- شراكة متناقصة:

حيث يعطي البنك العميل الحق في أن يحل محله عن طريق شراء حصته بعد فترة محددة على دفعة واحدة أو على دفعات.

٢- المضاربة:

تعني اتحاد المال والعمل بين طرفين يقدم كل منهما جزء من هذا المشروع بهدف تنفيذ مشروع استثماري معين، ويطلق على صاحب المال «رب المال» وعلى مقدم العمل «رب العمل او المضارب»، وتقوم المضاربة على أن العائد الذي يحصل عليه الشركاء يتفرع فقط عن تحقيق الأرباح ويكون للمضارب نصيب في الربح يتفق عليه، وعند وقوع الخسارة لا يتحمل المضارب شيئا إن لم يثبت تقصيره، كما لا يحصل على مقابل لجهوده، أي يتحمل فقط خسارة عمله.

٣- الإجارة:

يقصد بها تأجير الأصول المنتجة. وهناك نوعان من التأجير هما:

(١) التأجير التمويلي:
وهو إتفاق قطعي لا رجعة فيه بين العميل والبنك، والبنك يشترك في أصل رأسمالي يتمثل في آلة يؤجرها للعميل لفترة يُتفق عليها وتظل ملكية الأصل للبنك والإستخدام من حق العميل في مقابل إيجار متفق عليه ويعود الأصل في نهاية المدة إلى البنك.

(٢) التأجير التشغيلي:
وهو يمكن الرجعة فيه، وعادة تكون فترة التأجير قصيرة ويبقى البنك مسئولا عن جميع نفقات الملكية بما فيها الصيانة الواجبة والإصلاح.

٤- المرابحة:
في هذا النوع من الأدوات الإسلامية يحدد العميل مواصفات وسعر السلعة التي يريد شرائها على أن يقوم البنك بشرائها وإعادة بيعها للعميل وإضافة العمولة أو هامش الربح إلى سعر السلعة.

وتلعب المرابحة دوراً فعالاً في تمويل عمليات التجارة الداخلية والخارجية سواء تمثلت البضاعة محل المرابحة في أصول ثابتة مثل الآلات أو في أصول متداولة مثل المواد الخام والسلع الجاهزة للاستهلاك والمرابحة المشروعة ينبغي أن يتحمل فيها البنك المخاطر الناتجة عن الصفقة إلى أن تنتقل البضاعة إلى العميل أو إذا كان الوعد بالشراء للعميل غير ملزم.وتحتل صيغة المرابحة النصيب الأكبر من عمليات المصارف الإسلامية في التجارة.

هذه الآليات الأساسية التي تعتمدها المصارف الإسلامية في اغلب عمليات التمويل وهي في الواقع تتميز بشكل واضح وكبير عن العمليات المصرفية التي تقوم بها المصارف التقليدية. وبالإضافة إلى الأليات السالفة الذكر. هناك اليات أخرى لكنها تشكل نسبة قليلة من عمليات المصارف في الأسواق المالية في الوقت الحاضر وهي:

• القرض الحسن:
وهو القرض الذي يُرد إلى المقرض عند نهاية المدة المتفق عليها دون أن تدفع عنه فوائد ودون أن يكون للمقرض المشاركة في الأرباح أو الخسائر.

• بيع السلم:
ويقصد به استعمال رأس المال وتقديمه، حيث يقوم المصرف بشراء بضاعة يتم تسليمها آجلاً ولكن يقوم بالدفع عاجلاً والعكس صحيح أيضا، أي ان يقوم المصرف ببيع بضاعة آجلا ويتسلم ثمنها عاجلا.

• تمويل الاستصناع:
عقد يشترى به شيئاً يلتزم البائع بتقديمه مصنوعاً بمواد من عنده بأوصاف معينة وبثمن محدد. واهم شروطه ثلاثة: الأول الصيغة أي الإيجاب والقبول وثانيهما المتعاقدان المستصنع والصانع والثالث المحل أو العين التي يطلب صناعتها.

• وهناك آليات أخرى يكتفى بذكرها وهي:
عقد المقاولة وعقد المزارعة وعقد المساقاة.

وبنظرة اقتصادية يمكن القول أن هذه المصارف استطاعت المساهمة في تخفيض حدة التضخم المالي والنقدي من خلال التركيز على تمويل الأنشطة والقطاعات ذات الأولوية الاقتصادية عبر الصيغ التي تمت الإشارة إليها.. وفي خضم تطور الاقتصاد العالمي خاصة على صعيد أسعار النفط وما شهدته أسواق الأسهم وصناديق الإستثمار وصناديق التحوط خلال فترة التسعينيات من إقبال وأرباح خيالية. كل ذلك أجبر المصارف الإسلامية على إعادة هيكلة أعمالها ومصادر دخلها وتغيير إستراتيجيتها باتجاه تنويع مصادر الدخل والتركيز على عائدات الإستثمار من خلال إستحداث صناديق الاستثمار في الأسهم المحلية والدولية المتوافقة مع تعليمات اللجان الشرعية للمصارف الإسلامية، وبذلك أبدت المصارف مرونة للتأقلم مع التقلبات الاقتصادية والتطورات التقنية تبعا للظروف المحيطة ومتطلبات السوق.

■ من مميزات المصرف الإسلامي انتهاجه أساليب وطرق جديدة لاستقطاب الزبائن، ماجعله محط أنظار المؤسسات المالية الدولية

الإستنتاجات والاقتراحات:

١- إن المصارف الإسلامية هي مؤسسات مالية تزاول النشاط المصرفي والاستثماري في ظل تعاليم الإسلام وفي حدود نطاق ضوابط الشريعة الإسلامية، لذلك فان المصارف الإسلامية لها خصائص وسمات تميزها عن غيرها ولها منهجها الخاص وأساليبها المميزة في تعبئة الموارد واستثمارها.

٢- إن هذه المصارف تحتاج إلى تشريعات خاصة بها ترعى خريطة عملها المميزة وتحتاج إلى أنظمة مكملة لها نظرا لهذه الخصوصيات.

٣- أهم القضايا التي تشكل عقبة في طريق تطور المصارف الإسلامية وتوسعها هي مشاكل المشاركة والمضاربة التي تعتبر اكثر صيغ التمويل في النشاط الإنتاجي ومن هذه المشاكل أن عملية المضاربة تحدد بمدة معينة مما يؤدي إلى إفسادها. والمشكلة الأخرى تتعلق باستحالة وجود مشروع استثماري بقيمة متوفرة، وإنما يمكن ابتداء صيغة توجد ودائع تتوافق مع العمر الإفتراضي للمشروع. ومن المشاكل أيضا تدخل البنك في أعمال المضارب بصفته صاحب المال مما يفسد المضاربة.

٤- واجهت المصارف الإسلامية أيضا مشكلة تمويل الأنشطة

المهنيـة والحرفية وصغار المنتجـين، فابتعدت عن هذا المجال وركـزت على نوع آخر مـن التمويل غير الإنتاجـي كالمرابحة وتمويل الإعتمادات المستندية للأفراد وهذا يشـكل ثغرة في نشـاط المصارف الإسلامية يمكن سـدها عن طريق تصحيح وجهة التمويل إلى الحرفي والمهني.

٥- العمل على تامين تمويل المشـاركة في تأسـيس الشركات وخاصة الشـركات الإنتاجية وايضا تمويل المشاركة في شراء أصول ثابتة وقائمة، لأن هذه الصيغة تسـتطيع أن تضيف إلى القوة الإنتاجية للمشـاريع الممولة وتتيح فرصا للعمالة وهو ما يتفق مع الهدف الذي من أجله ظهرت فكرة المصارف.

٦- إن فائض السـيولة يمثل مشـكلة للمصـارف، حيث تميل إلى الإحتفاظ بنسـبة سيولة عالية بالنسـبة للودائع اكبر من المصـارف التقليديـة، بسـبب إحتفـاظ المودعين بنسـبة كبيرة من ودائعهم بعيدة عن المخاطرة حيث لا يهمهم كسب الأرباح على مدخراتهم التي يمكن سحبها في أي وقت.

٧- المماطلة في تسـديد الديون من بعض المدينين يعتبر مشـكلة كبيرة حيث يترتب على ذلـك ديون، مما يلزم المصارف اتخاذ احتياطات إضافيـة لأن هذه الديون تمثل نسبة عالية من أصول البنوك الإسلامية، فيجب إيجاد تشـريع خاص لحل مسـألة تأخر المدينين عن السداد.. وهذه المشكلة بالطبـع غيـر موجـودة لـدى المصارف التقليديـة التي تحفظ حقهـا عند تأخر المدين عن السـداد بزيادة الفوائد وبالتالي زيادة أرباح البنك.

٨- في العديد من الدول الإسـلامية تقف القوانين المصرفية وقوانـين التجارة والملكية العقاريـة والضرائب عقبة أمام أداء وتطور النظام المالي والمصرفي الإسلامي بوجه عام.

٩- إن معظم إستثمارات هذه المصارف تعتمد إعتماداً كبيرا على إخلاص وأمانة المستثمرين والتي يبدو أنها بعيدة عن الواقع الذي يعيشه العديد من العاملـين والزبائن ما يجعل هذه الإستثمارات ليست بمعزل عن عمليات عدم الثقة وغير آمنة.

١٠- إن بعض المصارف الإسلامية تعاني من اعتمـاد المصارف المركزية فـي رقابتها على مبـدأ الفائدة وتمارس رقابتها من خلال هذا المبدأ، وهذا الأمر يخرج المصارف الإسلامية عن طبيعتها وأساسـيات عملها ويضعها في موقع المخالف.

ونـرى أنه يمكن أن يتم تعديل مفهوم الرقابة المصرفية على المصارف الإسلامية بما يتلاءم مع المبادئ الشرعية، إنطلاقا من صلاحيات هيئات الرقابة الشرعية ومحاولة التوفيق بين متطلبات الرقابة لدى سلطات الرقابة على المصارف الإسلامية والتي تعد بمثابة ضمانة إضافية للمتعاقدين معهـا في الاتجاهين (الإيداعات والإستثمارات)

١١- إن المصارف الإسلامية تعاني من غياب سوق مالي إسلامي لتأمين إستثمار صحي ، كما تعاني من عدم امتلاكها الأدوات المالية المتداولة في هذا السوق خاصة على صعيد قدرة تحويل إسـتحقاقات مواردها القصيرة الأجل إلى إستثمارات طويلة الأجل مع الإحتفاظ بإمكانية تسييل هذه الإسـتثمارات وقت الحاجة مع تحقيق قدر معقول من الأرباح والضمان.

١٢- إن المصارف الإسـلامية في بعض البلدان تعاني بشـكل خـاص من غيـاب إمكانية إصدار الصكوك الإسـلامية التي تصدرهـا الحكومـة بغية الإسـتفادة كبقية المصارف من توافر السيولة لديها وتوظيفهـا فـي سـندات حكومية على الطريقة الإسلامية والتي تشكل إحدى أهم الوسـائل الإسـتثمارية للمصارف الإسـلامية خاصـة في مجـال البنية التحتية.

■ البنوك الإسلامية لاتتعاطى فيما يسمى بالديون والرهون التي تشكل موضوع ومضمون الأسواق المالية

١٣- تعتبـر المصـارف الإسـلامية ملجئا آمنا في عالـم المضاربات المالية حيث اسـتطاعت أن تبقـى بمنأى عن الإنعكاسات المباشرة للأزمة التي أمتدت آثارها إلى القطاع المالي والمصرفي في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وأوروبا وأكثر الأسواق المالية والمصرفية في العالم، وما ترتب عن ذلك من خسائر مادية ومعنوية جسيمة للأسواق المالية والمؤسسات والحكومات والمتعاملين لأن المصارف الإسـلامية لم ، تنغمس، في متاهات تلك الأسواق فهي تركز في أنشطتها على التعامل مع وسائل ونتائج مالية مادية ملموسة ولاتتعاطى في ما يسمى بالديـون والرهـون التي تشـكل موضوع ومضمـون الأسـواق الماليـة.. وفي حال تعرض أحدها لأية خسائر فقد اقتصرت على تدني أسـعار بعض الأصول ولكن لم تشـهد تبخرا لتلك الأصول كما حصل مع العديد من المصارف التقليدية.

١٤- لقـد دلـت التجارب التـي خاضتها المصـارف الإسـلامية في الإطـار العام للعمل المصرفي الإسـلامي على المستوى الدولي وفي ظل العولمة، أن هذه المصارف لاتستطيع المنافسة إلا في ظل القوة المالية الكبيرة الحجم، والتي يجب أن تتمتع بها.

● رئيس التحرير، مدير الإدارة الدولية بالبنك اليمني للإنشاء والتعمير «سابقا».

Yemen Gulf Bank

بنك اليمن والخليج

رؤية جديدة للمستقبل

البنك الناطق
Phone Banking
01-509800

المصرف الجوال
Mobile Banking

المصرف الإلكتروني
Internet Banking

الصراف الآلي
A.T.M.

بطائق الإئتمان
Debit/Credit Cards

صناديق الأمانات
Personal Lockers

صنعاء:
شارع الشوكاني - ص.ب.: ١٠٠
تلفون: ٢٦٠٨٢٣ ١ ٩٦٧+
فاكس: ٢٦٠٨٢٤ ١ ٩٦٧+

فرع عدن:
ص.ب.: ١١٨
تلفون: ٢٧٠٣٤٧/٨/٩ ٢ ٩٦٧+
فاكس: ٢٣٧٨٢٤ ٢ ٩٦٧+

www.yg-bank.com info@yg-bank.com

شيء من الاحتيال في التجارة الدولية

تجربة مصرفية ..
(من واقع أحكام قضائية)

المستشار /
الحسن محمد سعيد

عرض/ احمد عبده فارع - رئيس التحرير

■ نظراً للمخاطر التي تتعرض لها البنوك جراء التعامل بالتسهيلات الائتمانية غير المباشرة المتمثلة في الاعتمادات المستندية وخطاب الضمان، فقد رأينا أن نطلع القراء الأعزاء ، خاصة المصرفيين المختصين في الأقسام ذات العلاقة بعمليات الاعتمادات المستندية وخطاب الضمان، وكذا الأقسام والإدارات القانونية في البنوك وكذا المحاكم التجارية، نطلعهم على الكتاب الذي أعده المستشار الحسن محمد سعيد، والذي يحمل عنوان " **شيء من الاحتيال في التجارة الدولية- تجربة مصرفية (من واقع أحكام قضائية)**، والذي تم إصداره في صنعاء في مايو ٢٠١١م عن مركز عبادي للدراسات والنشر، وذلك من خلال نشره على حلقات في مجلة (المصارف) ليقف القراء، على التفاصيل الكاملة لعملية إحتيال تعرض لها احد البنوك في اليمن،الأمر الذي دفعه للجوء إلى المحاكم الأجنبية في الخارج.

ولكون المجلة تصدر فصلياً (كل ثلاثة أشهر)، فقد وجدنا أن نشر الكتاب كاملاً سيتطلب أعداداً كثيرة، وبذلك لن نتحقق الفائدة التي نرجوها، بسبب الوقت الطويل المتباعد الذي سيستغرقه النشر، ولذلك رأينا الاكتفاء بهذا العرض المبسط، مع إيراد مقدمة الكتاب، والتعريف الوارد في غلافه الأخير، بهدف لفت انتباه المصارف والمحاكم التجارية إلى الكتاب، علهم يقتنونه لتستفيد كوادرهم من هذه التجربة العملية، والوقوف على المنزلقات الخطيرة التي قد تقع فيها البنوك فتكبدها الكثير من الخسائر المادية والمعنوية، جراء عدم الاهتمام بفتيات الاعتماد المستندي أو الإهمال وعدم المتابعة للمستندات وشركات الملاحة فيما يخص وصول البضائع والمسارعة في اتخاذ الإجراءات اللازمة وفقاً للقواعد والأعراف المصرفية الصحيحة.

المستشار الحسن، قانوني معروف لدى الكثيرين من المصرفيين والقانونيين في اليمن، فقد عمل في ديوان النائب العام في السودان، وعمل كذلك مستشاراً قانونياً للبنك اليمني للإنشاء والتعمير، ويشغل حالياً منصب المستشار القانوني في بنك اليمن الدولي،ويتمتع بخبرة كبيرة في القضايا القانونية المصرفية.

ولا يسع جمعية البنوك إلا أن تتقدم بالشكر الجزيل، نيابة عن جميع الأعضاء، للمستشار الحسن على الجهد الذي بذله في سبيل إثراء المكتبة القانونية في المصارف العربية بصورة عامة واليمنية بصورة خاصة، فقد هدف المستشار إلى أن تستفيد البنوك والمحاكم في اليمن من هذا الكتاب.

مقدمة الكتاب:

عندما انتهيت من ترجمة وعرض هذه القضايا في الاعتماد المستندي، وخطاب الضمان، أخذت أفكر في العنوان المناسب لهذا الكتاب، ليكون بالطبع مرتبطاً بجوهر الموضوع الذي ناقشته الأحكام، فلم أجد عنواناً مناسباً أكثر إيضاحاً وارتباطاً بمضمون تلك الأحكام غير عنوان: (شيء من الاحتيال في التجارة الدولية)، أعدتُ التفكير مراراً، ولكن ظل هذا العنوان يُلح عليّ، بل ربما توقف تفكيري عنده ولم يتعدّ متجاوزاً إلى غيره.

ربما واقعة الاحتيال أو التدليس (Fraud) قد ارتبطت بقضايا الاعتماد المستندي ويوالمس الشحن أمام المحكمة في انجلترا ومحكمتي جنيف/سويسرا الابتدائية والاستئنافية أكثر من ارتباطها بقضية خطاب الضمان أمام المحكمة الابتدائية بباريس. لكن محاولات البنك الفرنسي في التهرب من تنفيذ التزاماته بدفع مبلغ الضمان المستحق للبنك في اليمن ، الذي أصدر الضمان للمستفيد بناءً على طلبه، وتحت مسؤوليته ، كانت محاولات قريبة الشبه من النتائج التي يقود إليها الاحتيال والتدليس، وأن غاب الغش عن

الفعل. وواضح أن البنك الفرنسي كان باشر الدفاع في ردوده على دعوى البنك، للدرجة التي بدا فيها كأنما كان يحاول الاحتيال على المحكمة، للتخلص من التزامه الذي لا فكاك له منه، في مواجهة البنك في اليمن.

ومهما يكن من أمر فإن الجزء الأكبر من هذا الكتاب شغله خطاب الاعتماد المستندي، وبوالص الشحن المتفرعة عنه، وشغل خطاب الضمان الحيز الأصغر منه. ولهذا اطمأن قلبي للعنوان، دون أن يمثل ذلك اعتداءً على قضية خطاب الضمان أمام محكمة باريس. وحسبي أن الضحية في الحالتين هو نفس البنك في اليمن دون غيره من الضحايا.

ربما المخاطر التي تتعرض لها البنوك بالتسهيلات الائتمانية غير المباشرة المتمثلة في الاعتمادات المستندية وخطاب الضمان، هي ما دفعتني لجمع تلك القضايا معاً في مجلد واحد، وهدفي كشف جوانب من هذه المخاطر لعلي أسهم بعض الشيء في التنوير عنها.

يرجع الفضل في صدور هذا الكتاب للأخ الصديق مولانا القاضي محمد راشد عبدالمولى قاضي المحكمة العليا اليمنية، الذي أخذ يلح عليّ، إلحاحاً لا يعرف التراخي، لترجمة حكم المحكمة الانجليزية ضد ملاك السفينة " فيوتشر إكسبرس"، لأنه يرى في هذا الحكم أهمية بالغة. وقد كشف القاضي الانجليزي جوانب ذات أهمية بالغة في بوالص الشحن، والاعتماد عليها كوثيقة قانونية لحيازة البضاعة حكماً. والاعتماد عليها أيضا كتأمين للبنك مُصْدر الاعتماد المستندي، لاسترداد حقوقه عند تخلف عميله عن الوفاء بقيمته..

كما أنه كان يرى أن هذه القضية كشفت زوايا كانت غامضة تماماً في دعوى البنك أمام المحاكم اليمنية. فالحكم الانجليزي هو الذي أضاء الجانب المظلم من الاحتيال الذي لعبته الشركة المصدّرة للقمح، مما سهل على البنك مقاضاتها أمام محكمة جنيف / سويسرا والحصول على حكم لصالحه في مرحلتي أول درجة وثاني درجة. وعوض بذلك جزءاً لا بأس به من الخسارة التي تكبدها.

صحيح أن البنك في اليمن خسر دعواه أمام القضاء الانجليزي ضد مُلاك السفينة " فيوتشر إكسبرس"، لكن هذا الحكم البالغ الأهمية، الكثير اللجوء إلى السوابق القضائية، أضاء أمامه الطريق، ليعرف الضلع الثالث من مثلث الاحتيال الذي تعرض له. والفضل في ذلك يرجع للأسلوب الذي تسلكه المحاكم الانجليزية، وهي تبتغي تحقيق فضائل العدالة المطلقة، ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً.

فمنهج أسلوب كشف المستور عن وقائع وحقائق ومستندات لم تكن معروفة من قبل أو لم تعرض أمام المحكمة أثناء إجراءات مباشرة الدعوى، وهو ما يطلقون عليه مصطلح "Discovery"، كشف حقيقة ما قامت به الشركة الأجنبية المصدّرة للقمح بانحيازها الفاضح للتاجر اليمني، كي يتمكن من استلام شحنات القمح دون إبراز لبوالص الشحن، قاصدةً بذلك تفويت الفرصة وبذلك تكون قد فوتت على البنك في اليمن الفرصة لتأمين نفسه، وحرمته من مُكنة حيازته للبضاعة والتنفيذ عليها، إن لم يدفع التاجر اليمني قيمة خطاب الاعتماد.

فقد جاءت شهادة موظف تلك الشركة أمام

المحكمة الانجليزية مكوّنة من مائة وإحدى عشرة صفحة من الحجم الكبير، عرى فيها العملية بكل دقائقها.

والواقع أنني نزولاً عند تلك الرغبة، شرعت في الترجمة لذلك الحكم. وعندما تقدمت قليلاً فيها، وجدت حماساً منقطع النظير لإكمالها بسرعة، والشروع في عرض حكمي المحكمة الابتدائية والاستئنافية، بجنيف/ سويسرا. وبعد أن انتهيت من ذلك العرض، أخذني الحماس لترجمة حكم خطاب الضمان لمحكمة باريس الابتدائية، وضمه لهذه المجموعة من الأحكام التي تشكل هذا الكتاب. فالفضل بعد الله يرجع لذلك الصديق، الذي أجد التزاماً عليّ أن أنوه بفعله الخيّر، وفضله، لتستفيد منه البنوك والمحاكم على حد السواء في اليمن.

أمل بهذا الجهد المتواضع أن أكون قد قدمت عملاً مفيداً، وأنا أستلهم جهود مولانا هنري رياض - قاضي المحكمة العليا السودانية، تلك الجهود التي أثرى بها المكتبة السودانية - بنشر القضايا وترجمتها وترجمة أعمال مفكرين أفذاذ، وإسهم إلى جانب ذلك كله في قضايا الثقافة والأدب، بما قدمه من فكر للسودان وأهله، بتكران ذات، فقد كان فصلاً من فصول التنوير، عاش بعيداً عن الأضواء، ورحل عن دنيانا في صمت. ولم يرع أهل الحل والعقد أسرته الصغيرة، فذهبت مهاجرة إلى كندا، حين أحست أن السودان هو غير السودان الذي تعرف.

هذا الكتاب:

- سيجد القارئ لهذا الكتاب تجربة عملية معاشة من خلال أحكام قضائية في كل من: لندن، جنيف و باريس، في مجالين من أهم مجالات العمل المصرفية، وهما الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان.
- ما يثير في هذا الكتاب طريقة الاحتيال التي تعرض لها احد البنوك في الجمهورية اليمنية، الأمر الذي دفعه لطرق أبواب المحاكم في لندن وجنيف، ذلك فضلاً عن المحاكم في الجمهورية اليمنية. وسيجد القارئ شيئاً عجباً في استغلال فنيات الاعتماد المستندي من قبل شركات عالمية تواطأت مع تاجر وطني لحرمان البنك فائح الاعتماد من الحصول على حقوقه المشروعة.
- ولعل القارئ يلمس بطريقة غير مباشرة تواطؤ البنك الأجنبي المراسل مع الشركة العالمية، رغم انه لم يختصم في الدعوى. ولكن ذكر الوقائع تفصيلاً يقود إلى الوقوف على ذلك التواطؤ حيث لم يكشف للبنك في اليمن بأنه قد راجع المستندات وأعادها إلى الشركة الأجنبية، علماً بان جميع تعديلات التمديد للاعتماد كانت تتم عبره ومن خلاله باعتباره البنك المعزز والمبلغ للاعتماد. ولعل عدم مخاصمته من قبل البنك في اليمن يرجع لأسباب خاصة.
- في الجانب الآخر من تلك المجالات المصرفية، سيجد القارئ مدى تعسف وتعنت البنك المراسل في خطاب الضمان، الذي أمر البنك في اليمن بإصداره لصالح المستفيد في الجمهورية اليمنية، ومع ذلك ظل يماطل ويرفض دفع قيمته رغم انه ملزم قانوناً بذلك.
- إنها صورة من صور المعاملات في التجارة الدولية التي تلعب فيها البنوك دوراً مفصلياً وأساسياً في إتمامها وانسيابها.
- إن ما يميز هذه القضايا كثرة الوقائع المستعرضة، والدقة المتناهية في مناقشتها في حيثيات الحكم. ولم لا، فالحقائق ثلاثة أرباع القانون.

أهم أنشطة الجمعية

مؤتمر القمة المصرفية الفرنكوفونية بباريس

■ حضر الأخ/ رئيس مجلس الإدارة في ٤ مارس ٢٠١١م مؤتمر القمة المصرفية الفرنكوفونية للعام ٢٠١١م والذي أقيم في باريس ونظمه إتحاد المصارف العربية بالتعاون مع المنظمة الدولية الفرنكوفونية وجمعية المصارف الفرنسية والإتحاد الدولي للمصرفيين العرب. وقد طرحت أمام القمة عدد من المواضيع من أبرزها مجالات التعاون بين دول الفرنكوفونية من اجل تطوير وتنمية القطاعات المصرفية والإقتصادية، وكذا معايير بازل (٣)، والتمويل من اجل تطوير وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والصيرفة والتمويل الإسلامي، وكيفية إيجاد شبكات أمان من اجل مواجهة أية التزامات مالية مستقبلية.

إقرار الميزانية العمومية لعام ٢٠١٠م

■ في ١١ ابريل ٢٠١١م عقد مجلس الإدارة إجتماعه الـ(١) للعام ٢٠١١م، وكان من أهم المواضيع التي ناقشها هذا الإجتماع وتم إقرارها هي الميزانية العمومية لعام ٢٠١٠م

اجتماع اتحاد المصارف العربية الـ(٨٩)

■ عقد مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية اجتماعه العادي الـ(٨٩) في ١٨ ابريل ٢٠١١م في بيروت وحضر الاجتماع الأخ رئيس مجلس الإدارة.

اجتماع طارئ لمناقشة أهم المواضيع التي أفرزتها الأحداث

■ عقد مجلس الإدارة في ١٩ يوليو ٢٠١١م اجتماعاً طارئاً لمناقشة بعض المواضيع الهامة التي أفرزتها الأحداث وتمس الجهاز المصرفي، حيث وقف المجلس على ما نشره موقع الجزيرة نت من أخبار غير دقيقة عن أوضاع البنوك اليمنية، وتم تفنيد تلك الأخبار والرد عليها ونشر الرد في بعض المواقع الالكترونية. كما ناقش المجلس أزمة البنزين والديزل والتي أثرت على نشاط البنوك بشكل خطير ذلك كون البنوك كانت تعتمد على المولدات الخاصة لتوليد الكهرباء اللازمة لأعمالها بسبب الانقطاع المتكرر والطويل للتيار الكهرباني، وقد هددت أزمة الديزل بتوقف المصارف عن متابعة تقديم خدماتها لعملائها وللجمهور. وتم في الإجتماع إستعراض المساعي التي قام بها رئيس الجمعية لدى الأخ/ وزير الاقتصاد والتجارة (السابق) من أجل ضمان توفير مادة الديزل وحصل خلالها على توجيهات من الأخ/ الوزير لشركة النفط اليمنية بتخصيص حصص شهرية من مادة الديزل للبنوك ساهمت إلى حد كبير في توفير جزء من الإحتياجات الضرورية للمصارف.. ومن ضمن المواضيع الهامة التي إستعرضها الإجتماع، مستحقات المقاولين المتعاملين مع البنوك والواقفة لدى الدولة بدون سداد وأثر ذلك على نشاط البنوك من حيث إحتمال نشوء مديونيات أو حدوث تعثرات جديدة تؤدي إلى إعادة النظر في تصنيف القروض والمسلفيات وهو أمر يؤثر سلباً على نتائج نشاط البنوك في نهاية العام.

وقد أجمع المجلس على ضرورة التحرك لدى وزارة المالية لمحاولة إيجاد حلول سريعة لسداد المستخلصات المستحقة للمقاولين وذلك بعد جمع البيانات التفصيلة من البنوك عن تلك المستخلصات ورفعها إلى الوزارة، وقد تم إعداد كشوف تفصيلية وتم التواصل مع الوزارة من خلال إرسال خطابات بهذا الخصوص مدعومة بالكشوف التفصيلة كما تم طلب تحديد موعد للقاء الوزير السابق في حكومة تصريف الأعمال وكذا الوزير الجديد في الحكومة الحالية، لكن تلك الجهود لم تسفر عن شي حتى الآن.

تدشين برنامج الفرص الاقتصادية بالقاهرة

■ في إطار فعاليات " صندوق الفرص الإقتصادية " والذي تعتبر جمعية البنوك اليمنية عضواً في مجلس إدارته، شارك الأخ رئيس الجمعية في ورشة عمل تدشين برنامج الفرص الإقتصادية، التي اقامها الصندوق في القاهرة في الفترة من ١١ – ١٢ نوفمبر ٢٠١١م وكرست الورشة لمناقشة برنامج الفرص الإقتصادية من حيث الأهداف والمكونات وغايات البرنامج والإتفاق على ادوار ومسئوليات الأطراف ذات العلاقة، وإتفاقية التمويل وغيرها من الموضوعات ذات الصلة ويهدف الصندوق لتطوير الوضع الاقتصادي للفقراء في المناطق الريفية ومساعدتهم للحصول على مصادر دخل مستدامة وتحسين مستوى معيشتهم، وبخاصة الشباب والنساء، كما حضر الأخ/ رئيس مجلس إدارة الجمعية الإجتماع الأول لمجلس إدارة الصندوق الذي عقد بمقر مجلس الوزراء بداية عام ٢٠١٢م ومن أبرز المواضيع التي تم مناقشتها خطة عمل الصندوق السنوية وميزانيته للعام الجاري ٢٠١٢م.

الأسبوع المصرفي والمالي العربي ببيروت

■ في الفترة من٢١ – ٢٥ نوفمبر ٢٠١١م أقيم "الأسبوع المصرفي والمالي العربي" في بيروت وتخلل الفترة الإجتماع العادي الـ(٩٠) لمجلس إدارة إتحاد المصارف العربية في ٢٤ نوفمبر وشارك فيه الأخ رئيس مجلس الإدارة، وقد عقدت أيضا خلال هذه الفترة العديد من الإجتماعات من بينها اجتماع الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، كما تخلل هذه الفعالية عدداً من الندوات.

ورشة نقاشية حول الوضع الاقتصادي لإيجاد حلول-صنعاء

■ نظراً لسفر الأخ/ رئيس مجلس لإدارة إلى الخارج لحضور اجتماعات إتحاد المصارف العربية فقد حضر نيابة عنه الإخوة/ عمر الصوص – المدير الإقليمي للبنك العربي نائب رئيس الجمعية للبنوك الأجنبية وعارف عبد الغني – نائب مدير عام بنك التضامن الإسلامي نائب رئيس الجمعية للبنوك الإسلامية، ومعهم احمد عبده فارع سكرتير الجمعية، الورشة النقاشية التي نظمتها مؤسسة التعاون الألماني (GIZ) في صنعاء في ٥ ديسمبر ٢٠١١م وكان موضوعها: الوضع الاقتصادي الراهن ورؤية رجال الأعمال والقطاع الخاص بوجه عام حول كيفية معالجة المشكلات الاقتصادية القائمة والتأسيس للإقتصاد سليم في المستقبل

حلقة نقاشية حول إستراتيجية التنمية الصناعية باليمن- صنعاء

■ في ٧ ديسمبر ٢٠١١م شارك الأخ/ احمد عبده فارع سكرتير الجمعية في الحلقة النقاشية التي أقامتها وزارة الصناعة والتجارة حول إستراتيجية التنمية الصناعية باليمن.

ورشة عمل حول التمويل الأصغر-صنعاء

■ نظمت وزارة الصناعة والتجارة في ١٤ ديسمبر ٢٠١١م ورشة عمل حول دور الجهات المختلفة في صناعة التمويل الأصغر وقد حضر هذا الورشة الأخ/ احمد عبده فارع سكرتير الجمعية.

لجنتي مسؤولي مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب ولجنة الإئتمان- صنعاء

■ خلال العام المنصرم ٢٠١١م، عقدت لجنة مسؤولي مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكذا لجنة مسؤولي الائتمان في الجمعية إجتماعين لكل منهما حيث لم تتمكنا من موصلة اجتماعاتهما الدورية بسبب الأحداث، وكان من ابرز المواضيع التي ناقشتها لجنة مسؤولي مكافحة غسل الأموال هو إستكمال مشروع اللائحة الداخلية المنظمة لأعمالها وتم رفع المشروع لمجلس الإدارة لإقراره.

ميثاق شرف العمل المصرفي-صنعاء

■ في اجتماعه الـ (٣) في ٢١ ديسمبر ٢٠١١م، ناقش مجلس إدارة الجمعية العديد من المواضيع ومن أبرزها مشروع " ميثاق شرف العمل المصرفي " وكذا مشروع لائحة تنظيم أعمال لجنة مسئولي مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الجمعية، وقد تم إقرار الميثاق الذي يعتبر إطاراً عاماً ينظم علاقات ونشاط البنوك مع بعضها بصورة تساعد على الرقي بالعمل المصرفي من خلال الإلتزام بأخلاقيات المهنة وقد رُفع الميثاق بصورته النهائية والمقرة من المجلس إلى رؤساء البنوك للمصادقة، وقد صادقت عليه كل البنوك عدا ثلاثة بنوك لم تصلنا مصادقاتها حتى كتابة هذا الخبر.

أما ما يتعلق بلائحة لجنة مسئولي مكافحة غسل الأموال، فقد أقر المجلس إعادتها إلى اللجنة لإعادة دراستها بالتنسيق مع اللجنة العليا لمكافحة غسل الأموال وذلك لتفادي أي تعارض مع القانون ولائحته التنفيذية.

الوقوف على قانون تنمية المهارات-صنعاء

■ في ١٣ فبراير ٢٠١٢م، عقد مجلس الإدارة اجتماعه الأول للعام ٢٠١٢م ووقف على قانون تنمية المهارات رقم ٢٩ لسنة ٢٠٠٩م وما يترتب عليه من أعباء مالية إضافية على البنوك وأقر المجلس ضرورة التحرك لدى الجهات المعنية لمحاولة الخروج من نطاق القانون إن أمكن ذلك كون المصارف لديها معهد متخصص هو معهد الدراسات المصرفية يتم فيه إقامة دورات تدريبية لكوادرها المصرفية، ما لم فيتم البحث عن حلول عملية لتحقيق أقصى استفادة من القانون الحالي.

جمعية البنوك اليمنية

دع عنك ...

نحن ندرب مواردك البشرية

قاعة تدريب: مكونة من صالة مكيفة الهواء وتستوعب نحو 40 شخصاً ولعدد 70 شخصاً عند إزالة الطاولات، ومجهزة بكافة الوسائل التي يحتاجها المحاضرون، وصالة للكوفي بريك وصالة للاستقبال مع المرافق الأخرى.

يسر إدارة الجمعية أن تعلن عن استعدادها للآتي:

- إقامة دورات تدريبية في مختلف المجالات المصرفية والمالية والإدارية أو أية دورات أخرى متخصصة تطلبها الجهات المهتمة.
- تأجير القاعة لمن يرغب من المصارف والمؤسسات الأخرى لإقامة الدورات الخاصة بها.

YBA

للاستفسار يرجى الاتصال بإدارة الجمعية على الهاتف:
570088/9 (01) أو الفاكس: 242305 (01)

■■ أنتجت الأحداث التي عاشتها بلادنا طيلة العام المنصرم ظروفاً غاية في الصعوبة في مختلف مناحي الحياة، وكان لهذه الأزمة أو الثورة تأثيرات سلبية على القطاعات الاقتصادية عامة، والقطاع المصرفي خاصة.

حول هذا الموضوع أجرت«المصارف» الحوار التالي مع الاستاذ/ **حسين فضل محمد هرهرة**- رئيس مجلس إدارة البنك اليمني للإنشاء والتعمير.. فإلى محصلة الحوار:

■ **أجرى الحوار: علي محمد مبارك**

رئيس مجلس إدارة البنك اليمني للإنشاء والتعمير لـ «المصارف»:

إستطاعت إدارة البنك مواجهة آثار تطورات الأحداث وحافظت على مستوى نشاطها داخلياً وخارجياً

• كان للأحداث في عام ٢٠١١م تأثيرات سلبية كبيرة على كل القطاعات الإقتصادية ومنها القطاع المصرفي، ماتقييمكم لنشاط مصرفكم خلال نفس العام، وما الصعوبات التي واجهتكم، وكيف تم التغلب عليها؟

أ. حسين فضل محمد

•• بالنسبة للتأثيرات السلبية للأحداث في عام ٢٠١١م على كل القطاعات الإقتصادية، ومنها القطاع المصرفي على وجه الخصوص، فإن إدارة البنك استطاعت إلى حد كبير مواجهة تلك التطورات وجنبت تعرض البنك لآثارها، وعملت على تعزيز الثقة الكاملة لدى العملاء والمودعين من خلال تلبية طلباتهم الفورية والسماح لهم بسحب أي مبالغ يطلبونها بالعملة المحلية والأجنبية وبدون تردد، خاصة السحوبات بالعملة الصعبة، وهذا الاجراء كان له نتائج إيجابية، حيث جعل المودعين الذين قاموا بسحب مدخراتهم يقومون بإعادة تلك المبالغ إلى حساباتهم في البنك مرة أخرى.

كما أن البنك اليمني للإنشاء والتعمير -وبالرغم من الظروف السائدة- استمر في توفير العملة الصعبة وبيعها للزبائن بسعر مناسب جداً، وهذا أدى إلى تنشيط عملية الإستيراد من خلال فتح الاعتمادات المستندية والقدرة على سرعة سداد قيمة السلع الإستراتيجية. وبالإضافة إلى ذلك فإن إدارة البنك عملت على تجنب إغلاق أي فرع من فروعها حتى في الأماكن التي كانت متوترة أمنياً، لاسيما وأن نظام البنك الحديث «T٢٤» يعمل من خلال مركزية في النظام، وعميل البنك اليمني في أي فرع يعتبر عميلاً في جميع فروع البنك، وقد عملت جميع فروع البنك في كافة محافظات الجمهورية على تقديم خدماتها المصرفية، سواءً لعملاء البنك أو عملاء البنوك الأخرى التي كانت مغلقة، وأيضاً عمل البنك على قبول واردات الشركات والمؤسسات والمصانع بالرغم من إرتفاع المخاطر التي صاحبت ظروف الأزمة السياسية.

■ تم عمل نظام مركزي حديث «T24» ربط البنك بجميع فروعه مما ساعد على تقديم خدمة أفضل للعملاء

قطاع الإنشاءات

• قطاع المقاولات والإنشاءات قطاع واسع وللمصارف دور هام في حركة ونشاط هذا القطاع من خلال التمويلات المباشرة وغير المباشرة، مامدى تأثر هذا القطاع بالأحداث خلال عام ٢٠١١م وإنعكاس ذلك على البنوك؟

•• لاشك أن قطاع المقاولات والإنشاءات قد تأثر كثيراً بالأحداث خلال عام ٢٠١١م، حيث توقف النشاط في هذا القطاع نتيجة الأزمة السياسية والاقتصادية الخانقة، بالاضافة إلى تأخر صرف المستخلصات المستحقة للمقاولين، إلا أن البنك بذل جهوداً حثيثة للتعاون مع هذه الفئة من زبائنه، حيث تم متابعة دفع المستخلصات المستحقة للمقاولين لدى وزارة المالية، وكذلك القيام بجدولة سداد الديون المستحقة على بعض المقاولين.

النشاط الخارجي

• لاشك بأن النشاط الخارجي مع البنوك المراسلة تأثر سلباً، فإلى أي مدى إنخفض النشاط، وهل أثر على التسهيلات الممنوحة لكم من المراسلين؟

•• لقد عملت إدارة البنك جاهدة على عدم تأثر النشاط الخارجي سلباً نتيجة الأزمة الاقتصادية الخانقة خلال عام ٢٠١١م وذلك بإتباع الطرق التالية:-

١- توفير العملة الصعبة للزبائن المستوردين بسعر صرف مناسب جداً.

٢- فتح الاعتمادات المستندية للسلع الاستراتيجية بمبالغ كبيرة وسداد قيمتها بالبيع للزبائن مقدماً بالسعر المعتمد من البنك المركزي،ومن ثم استعاضة قيمتها من البنك المركزي اليمني.

٣- حافظ البنك على علاقته الممتازة مع البنوك المراسلة في الخارج، حيث قام بسداد أي التزامات تنشأ عليه أولاً بأول دون أي تأخير، بالاضافة الى احتفاظه بودائع كبيرة لدى البنوك المراسلة في الخارج.

ولهذه الأسباب جميعها استطاع البنك أن يحافظ على مستوى النشاط الخارجي مع البنوك المراسلة دون أن يتأثر بالأزمة خلال عام ٢٠١١م.

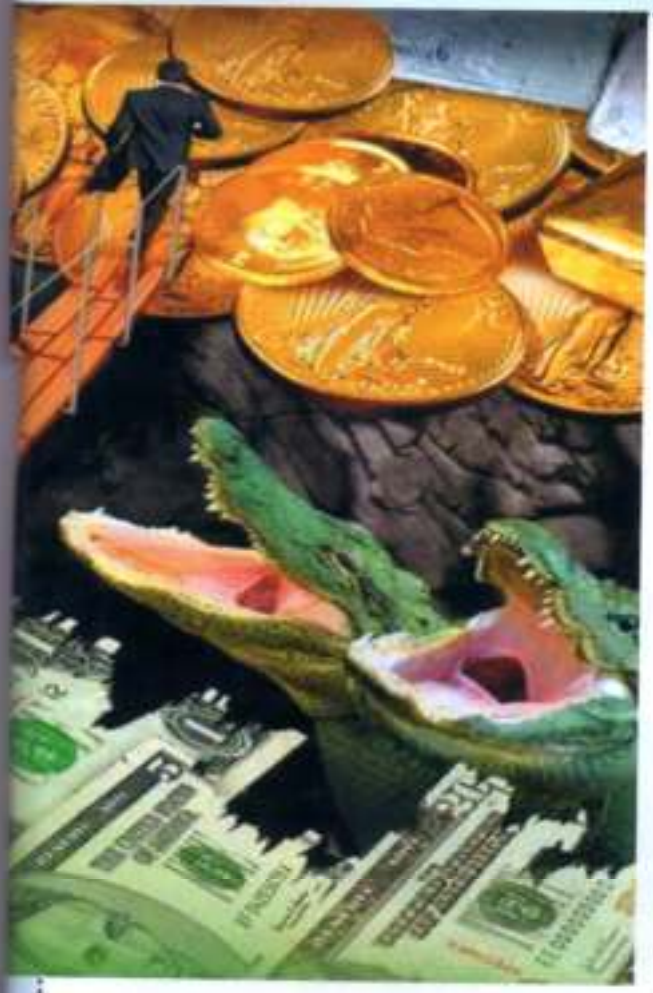

تطوير وتحديث الأنظمة

• ماهي خططكم للتحديث والتطوير سواءاً مايتعلق بالبرامج التقنية الحديثة أو تأهيل الموارد البشرية؟

•• لقد وضعت إدارة البنك اليمني للإنشاء والتعمير في الربع الأول من عام ٢٠١١م برنامج عمل طموح، وكان من أولويات هذا البرنامج الاهتمام الكبير بتأهيل وتدريب الموارد البشرية والإستمرار في تطوير وتحديث الأنظمة الجديدة وإدخال كافة

الخدمات المصرفية الحديثة.

نظام الحاسوب

• تأسست شركة الخدمات المالية عام ٢٠٠٥م لتقوم بتقديم خدمات مالية متنوعة للقطاع المصرفي منها الربط بين كافة أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنوك ليتمكن عملاء البنوك من السحب من أي جهاز، هل تم ربط مصرفكم بالمقسم الوطني للشركة؟ وماهي المعوقات؟

•• ساعد البنك في هذا المجال بتطبيق نظام الحاسوب الجديد بنجاح، وأصبحت جميع الفروع تعمل من خلال هذا النظام المركزي الحديث T٢٤ والذي من خلاله تمكنت الفروع من تقديم أفضل الخدمات للعملاء وبسرعة وكفاءة عالية عززت من موقع البنك التنافسي في السوق المصرفية اليمنية.

واستمرت عملية التحديث لهذا النظام من خلال كوادر البنك المؤهلة، وقد باشرت إدارة البنك بإدخال نظام الصراف الآلي ATM، والذي من خلاله يتم تقديم أفضل الخدمات المصرفية لعملاء البنك.

عمليات غسل الأموال

• ماهي الإجراءات التي تقومون بها لحماية مصرفكم من عمليات غسل الأموال، وهل وقفتم على عملية من تلك العمليات؟

•• يتبع البنك منظومة متكاملة من الإجراءات الكفيلة بحمايته من عمليات غسل الأموال، كما يوجد في الإدارة العامة للبنك وحدة مركزية رئيسية لمكافحة عمليات غسل الأموال بالإضافة إلى وحدات مصغرة في جميع فروع البنك اليمني.

وحدة التمويل الأصغر

• هل تخططون لإنشاء وحدة للتمويل الأصغر بمصرفكم، خاصة بعد التجربة الناجحة لبنك الأمل والتي بلغت نسبة تحصيل القروض فيه ٩٥٪ مما يعكس وفاء الطبقة الفقيرة وحرصها على تحسين أوضاعها المالية؟

•• يقوم البنك حاليا بدراسة جدوى إنشاء وحدة للتمويل الأصغر لتحقيق الأهداف المنشودة من ممارسة هذا النوع من العمليات، وسوف يساعد البنك في هذا المجال انتشار فروعه في جميع مناطق الجمهورية.

معايير بازل

• أخيراً.. أين مصرفكم من تطبيق المعايير التي تقود إلى ملاءة المصارف ونعني معايير بازل(١، ٢، ٣)؟

•• يعتبر البنك اليمني للإنشاء والتعمير من أوائل البنوك العاملة في اليمن الملتزمة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية ومعايير ملاءة المصارف المبلغة من البنك المركزي اليمني، لأننا نؤمن بأن الإلتزام بهذه المعايير يجنب البنك الكثير من المخاطر.

■ لدينا وحدة مركزية لمكافحة عمليات غسل الأموال، بالإضافة إلى وحدات مصغرة في كافة الفروع

معايير ومفاهيم وأنواع التضخم

إعداد: د. حمود محمد صالح

■■ تعددت المفاهيم الخاصة بكلمة التضخم فأدى ذلك إلى تعدد أنواعها، إذ ترتبط بروابط معينة وتشترك في عدة سمات أبرزها:

إنخفاض في القوة الشرائية للنقود، كما أن سرد الأنواع المختلفة للتضخم يعتمد على وجود عدد كبير من المعايير والأسس في تحديد مفهوم كلمة التضخم ونذكر أهمها فيما يلي:

أولاً: معيار مدى تحكم الدولة في جهاز الأثمان.

تحدث في بعض الأحيان إتجاهات تضخمية دون أن يصاحبها إرتفاع في الأسعار، ويكون ذلك نتيجة تدخل الدولة من خلال فرض رقابتها على التحركات العامة للأسعار والتأثير فيها، خاصة على أسعار السلع والخدمات الضرورية في حياة المستهلك أو المنتج، وتحت هذا المعيار تندرج ثلاثة أنواع من أشكال التضخم هي:

١- التضخم الطليق (الظاهر):

ويتميز بإرتفاع مستمر في الأسعار والأجور والنفقات فيكون فيها شيء من المرونة نتيجة إرتفاع الطلب الكلي مقارنة بالعرض الكلي للسلع والخدمات، ويتم هذا في ظل حيادية الدولة وعدم تدخلها بأي شكل من الأشكال مما يؤدي إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار بنسبة أكبر من زيادة الدخول.

٢- التضخم المكبوت (المقيد):

وينتج عن الرقابة الشديدة التي تمارسها الدولة على الأسعار وسياسة الإعانات، مما يؤدي إلى ظهور نوع من التضخم المستتر، ويتميز بإنخفاض في الأسعار. وهذا النوع من التضخم يؤدي إلى ظهور السوق السوداء نتيجة إختلال بين الطلب الكلي المرتفع والعرض الضئيل. وبمجرد إنهاء الرقابة الإدارية يحدث

إرتفاع سريع في الأسعار. وتاريخيا، عرفت هذا النوع من التضخم، الدول الأوروبية خلال الحرب العالمية الثانية وعرفته إنجلترا لفترة طويلة بعد الحرب. وللقضاء على التضخم لا بد من إستغلال الطاقات الإنتاجية العاطلة بدلا من فرض الرقابة الإدارية وذلك لتحقيق توازن العرض والطلب.

٣ - التضخم الكامن:

ويأتي هذا النوع من التضخم نتيجة تدخل الدولة بإجراءات مختلفة (مثل تحديد كمية معينة من سلعة معينة لا يجوز للشخص إقتناء أكثر منها)، فتزداد الدخول بشكل غير عادي بسبب عدم إنفاقها على السلع الإستهلاكية، ويسود هذا النوع من التضخم بصورة خاصة في أوقات الحروب، أي أن الدخل القومي النقدي يظل في إرتفاع بينما يظل جانب العروض من السلع والخدمات في نقصان.

ثانيا : معيار مصدر التضخم:

قد لايحدث هذا التضخم بسبب فائض الطلب فحسب، وإنما يمكن أن يحدث أيضا نتيجة إرتفاع النفقات التي تؤدي إلى زيادة الأسعار، ومن هنا يفرق الإقتصاديون بين مصدرين للتضخم هما:

١- التضخم بفعل ضغط الطلب:

وينشأ هذا التضخم نتيجة الإفراط في كمية السلع والخدمات المطلوبة وقصور الإنتاج عن تلبيته، أي حدوث زيادة في الطلب الكلي مع ثبات العرض الكلي، أي أن الأسعار ترتفع نتيجة لزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي وفي هذه الحالة فإن زيادة الإنفاق في الإقتصاد القومي لا تمثل زيادة في الإنتاج الحقيقي بقدر نتيجة زيادة الأسعار. وعليه فإن هذا التضخم يفترض إستخدام كامل لعناصر الإنتاج، أما إذا كان هناك تشغيل جزئي لها أو لبعضها فلا يمكن وصف إرتفاع الأسعار بأنها تضخم بفعل ضغط الطلب.

٢- التضخم بفعل ضغط التكاليف:

ويعرف هذا النوع من التضخم بتضخم النفقات ويحدث نتيجة الإختلال بين ما تدره عوامل الإنتاج وبين ما تستنفده هذه العوامل من النفقات والتكاليف. فالإرتفاع في الأسعار لا يرجع إلى تغيرات فائض الطلب وإنما إلى التغيرات الإقتصادية والإجتماعية الحاصلة في المجتمع والتي بدورها تسبب تغيرات في خارطة عوامل الإنتاج والتكاليف نحو الإرتفاع فتدفع الأسعار نحو الصعود بالإضافة إلى أن هذا النوع يرتبط بعوامل مسببة أخرى هي:

أ- التضخم المستورد: ويتمثل في إرتفاع أسعار عوامل الإنتاج المستوردة من الخارج أو أسعار السلع الوسيطة والتي تستعمل في العملية الإنتاجية مما يؤدي إلى إرتفاع أسعار السلع المنتجة.

■ من عوامل التضخم زيادة رجال الأعمال للهامش بين سعر بيع السلعة وتكاليف إنتاجها

ب- زيادة حجم الأرباح: زيادة حجم الأرباح التي يحصل عليها رجال الأعمال من خلال توسيع الهامش بين سعر بيع السلع وتكاليف إنتاجها.

ج- إرتفاع تكاليف عوامل الإنتاج: ويكون هذا الإرتفاع إما بسبب النقل أو التخزين أو التأمين على عوامل الإنتاج، ومن الضروري جدا أن نشير إلى أن هناك علاقة بين نوعي التضخم بفعل ضغط الطلب وبفعل ضغط التكاليف، فلا يؤثر أحدهما بمفرده على الأسعار فيرفعها فيحقق الثاني التضخم إذا ترافق بإرتفاع في الطلب على إنتاج السلع والخدمات، ولذلك تعمد بعض السياسات إلى سلسلة من الإجراءات للحد من الزيادة في الطلب كمحاولة للتقليل من دور ضغط التكاليف في إحداث التضخم.

ثالثا: معيار مدى حدة الضغط التضخمي:

يميز الاقتصاديون من حيث حدة الضغط التضخمي، بين ثلاثة أنواع من التضخم وعلى النحو التالي :

١- التضخم الجامح:

ويسمى أيضا بالدورة الخبيثة للتضخم، وهو من أخطر أنواع التضخم وأشدها ضررا على الإقتصاد القومي، إذ ترتفع الأسعار بصورة مذهلة فتنعدم الثقة بالنقود ويؤدي إلى إرتفاع الأجور وزيادة تكاليف الإنتاج وإنخفاض أجور العمال نتيجة

إنخفاض القوة الشرائية للعملة ويستمر هذا الإرتفاع يوماً بعد آخر وبشكل سريع حتى يبلغ مستوى الأسعار أرقاماً قياسية فتتدهور عند ذلك قيمة النقود وتفقد وظائفها. ولمعالجة هذه الحالة فانه يتوجب إلغاء العملة القديمة (المتدهورة) وإستبدالها بعملة جديدة تستطيع السلطات من خلالها التحكم بالعرض النقدي، مثلما حدث للمارك الألماني في ألمانيا عام ١٩٢٠ حيث وصل المارك إلى رقم قياسي في التدهور وذلك بعد الحرب العالمية الثانية، فقامت السلطات بإستبدال العملة القديمة بعملة جديدة يكون فيها المارك الجديد يساوي مليون مارك قديم.

٢- التضخم غير الجامح:

وهو أقل خطورة من سابقه حيث ترتفع الأسعار بمعدلات أقل من النوع الأول وأيضا يكون علاجه في متناول السلطات النقدية حتى لا يؤدي إلى فقدان الثقة تماماً بالنقد المتداول.

٣- التضخم الزاحف:

ويعرف كذلك بالتضخم المتسلق أو الدائم، ويقصد به إرتفاع المستوى العام للأسعار بمقدار ١٪،٢٪،٣٪ سنوياً، فهذا التضخم لايعبر عن زيادة الإصدار النقدي أو التوسع في الإئتمان المصرفي وإنما إرتفاع الأسعار هي التي تزيد من التداول النقدي، وتأتي هذه الضغوط التضخمية من ممارسات القوى الإجتماعية المسيطرة والفاعلة في النظام الإقتصادي الرأسمالي، وإذا تضاعف هذا النوع من التضخم بسرعة فإنه يؤدي في النهاية إلى ظهور التضخم الجامح.

رابعاً: أنواع أخرى للتضخم:

بالإضافة إلى الأنواع السالفة الذكر، هناك أنواع أخرى للتضخم هي:

١- التضخم السلعي:

وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الإستهلاك حيث يعبر عن زيادة نفقة إنتاج سلع الإستهلاك على سلع الإستثمار.

٢- التضخم الرأسمالي:

وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الإستثمار حيث يعبر عن زيادة قيمة سلع الإستثمار على نفقة إنتاج تلك السلع، ونتيجة لتفشي هذه الإتجاهات التضخمية فإن أرباحاً قدرية (بالصدفة) كبيرة تتحقق في كلا قطاعي الإستثمار والإستهلاك.

٣- التضخم الطبيعي:

وينشأ نتيجة لظروف طبيعية كالتضخم الذي يحصل نتيجة زلازل، أو براكين، أو إنفجار ثورة من الثورات.

٤- التضخم الحركي:

يعبر عن حركات الظواهر الرأسمالية المتجددة الذي تعتبر سمة من سمات النظام الرأسمالي كالأزمات الإقتصادية ومنها الظواهر التضخمية الدورية التي تتصف بالحركات الدورية.

■ حركات الظواهر الرأسمالية المتجددة، تعتبر سمة من سمات النظام الرأسمالي

٥- التضخم الركودي:

يتميز هذا النوع من التضخم بتعايش التضخم مع الكساد جنباً إلى جنب، وقد ظهر أول ركود في اقتصادات الدول الصناعية خلال حقبة السبعينات بعد أزمة البترول، ثم ركود آخر في سنة ١٩٧٩ وهو ركود ترافق مع تضخم كبير ومستويات مرتفعة من البطالة، وإن إتخاذ أي إجراءات إقتصادية لمواجهة مثل هذا الوضع لهو أمر صعب لوجود تعارض بين السياسات المتبعة لمواجهة التضخم والسياسات المتخذة للحد من معدلات البطالة ورفع معدلات النمو الإقتصادي.

كيفية قياس الأداء الحكومي في إدارة الإقتصـاد القـومي ؟!

أحمد توفيق •

كيف نقيس كفاءة أداء الإقتصاد القومي، وبالتالي قياس كفاءة الحكومات؟!

في الحقيقة قد نجد صعوبة بالغة في تحديد معايير واضحة لقياس أداء الحكومات لأي إقتصاد قومي لتداخل الأنشطة الإقتصادية وتعدد القطاعات من قطاع عام أو أعمال وغيرها. ولكن يمكن الحكم على مستوى كفاءة الإقتصاد القومي بمدى تحقيقه لخطته الدورية وأهدافه المراد تحقيقها في الميزانية.

ومن أهم تلك الأهداف هناك أربعة أهداف يكاد لايختلف عليها أحد وهي:

- **العمالة الكاملة**
- **إستقرار الأسعار**
- **النمو الإقتصادي**
- **توازن التبادل التجاري**

أولا: العمالة الكاملة

لا أحد ينكر أن هدف العمالة الكاملة يعتبر أكبر الأهداف على الإطلاق وأحد المعايير التي يبنى عليها تقدم الدول أو تأخرها، فالبطالة تؤثر بشكل كبير على إنتاجية الدول، فيخسر المجتمع السلع والخدمات التي كان بإمكانه أن يحصل عليها في ظل العمالة الكاملة، بالإضافة إلى تحمل المجتمع لعبء البطالة وما تلحقه بالمجتمع من خسارة.

وتعتبر البطالة بنسبة ٣٪ - ٤٪ نسبة مقبولة عالمياً، وعندتحقيق هذه النسبة تتحقق أهداف العمالة الكاملة.

ثانيا: إستقرار الأسعار

إن أحد أسباب عدم إستقرار الأسعار هو التضخم أو على الأقل التضخم غير المتوقع، ففي ظل التضخم يكسب البعض ويخسر البعض الآخر، ومن ثم تحدث إعادة توزيع للدخل والثروة. والتضخم معناه هو إرتفاع أسعار السلع والخدمات بصورة أكبر من إرتفاع دخول الأشخاص، فتحدث فجوة قد ينتج عنها حدوث ركود نظراً لإرتفاع الأسعار وإنخفاض الدخول. والركود يبطئ من معدلات النمو الإقتصادي، لذلك يعتبر إستقرار الأسعار أحد الأهداف الكبيرة التي يسعى إليها الإقتصاديين في الحكومات، ومن ثم يمكن إعتباره مقياساً هاماً لأداء الحكومات.

ثالثا: النمو الإقتصادي

إذا تزايد الناتج الحقيقي للمجتمع بمعدل أكبر من معدل نمو السكان فان النمو الإقتصادي يتحقق، وفي ظل النمو الإقتصادي يتاح للمجتمع مزيداً من السلع والخدمات ويتوفر له مستوى أعلى من المعيشة، لذلك يعتبر النمو الإقتصادي من أولويات مخططي الإقتصاد القومي، ويمكن أيضا قياس كفاءة أي حكومة بمدى تحقيقها لنسبة معينة من النمو الإقتصادي.

رابعا: توازن التبادل التجاري

إن الهدف الرابع للإقتصاد القومي هو حدوث توازن خارجي بين الصادرات والواردات على الأقل ما لم تكن الصادرات أكثر. فمع زيادة الصادرات تزيد التدفقات النقدية من الدول الخارجية إلى الداخل مما يحدث فائضا في ميزان المدفوعات والعكس غير مطلوب وهو زيادة نسبة الواردات عن الصادرات مما يحدث عجزا وقلة في التدفقات النقدية وإرهاقا للميزانية في محاولة لتوفير العملات الأجنبية المطلوبة، لذلك يعتبر التوازن الخارجي من أهم الأهداف التي يمكن قياس كفاءة الحكومات عن طريقه.

وبشكل عام يمكن إضافة أي هدف والقياس به في محاولة لمعرفة كفاءة أداء الإقتصاد القومي.

• المدونة الإقتصادية

مسيرة التطورات التنموية والاقتصادية

د. أحمد اسماعيل البواب
Email:ahmed albawab@hotmail.com

قطعت بلادنا أشواطاً كثيرة من أجل ترسيخ بنائها كدولة حديثة ومعاصرة، وعملت بصفة متواصلة خاصة بعد إعادة لحمتها الواحدة على معايشة ومواكبة التطورات الحاصلة إقليمياً ودولياً وتعزيز قدراتها وإمكاناتها باتجاه هيكلية استراتيجياتها والسياسات التطويرية في كل المحاور، فقد استطاعت أن ترسي قواعدها الثابتة والنابعة من المصلحة الوطنية، وكذلك مركزها ومكانتها المرموقة عربياً وعالمياً.

لتصل إلى مصافي الدول التي تلعب دوراً بارزاً في مختلف أوجه الحياة السياسية والإقتصادية، مما أكسب بلادنا نهجا فريدا لعلاقاتها المتوازنة والحكيمة مع جيرانها ومختلف البلدان العربية والأجنبية والإسلامية، انطلاقا من مبادئها ودعائمها وسياستها الخارجية المرتكزة والمعتمدة على تطبيق ميثاق الأمم المتحدة والقوانين المحلية والعربية والدولية، واحترام وتقدير حقوق ومصالح الغير، كما أنها استطاعت أن تكون النموذج الأمثل في كيفية الاستفادة من علاقاتها الاقتصادية مع جيرانها وبلدان العالم في تنمية أواصر التعاون بينها وبين هذه الدول، وعملت على تهيئة المناخات الاستثمارية الملائمة وقدمت المزايا والحوافز والقوانين التي تضمن للراغبين بالاستثمار في اليمن والتجارة بها، وفتحت ذلك أيضا أمام القطاع الخاص الدولي والمحلي لكي ينطلق في حركة نشطة نحو التجارة والاستثمار في شتى المجالات مما ساعد وحقق نمواً كبيراً للقطاعات الاقتصادية وساهمت في دعم سياسة بلادنا في التنوع الاقتصادي، وبما يجعل اقتصاد اليمن أكثر توازنا وأمنا وقدرة على مواجهة التحديات.

ومن المتوقع أن يشهد إقتصادنا الوطني نمواً مضطرداً، وأن يتواصل إرتفاع نسبة نمو الناتج المحلي ومساهمة القطاعات الاقتصادية لاسيما قطاعات الصناعة والتجارة والسياحة والمصارف من خلال دعمها وإرساء البنية التحتية للمشاريع الاقتصادية والصناعية مع دعم المؤسسات التجارية، كما أنه من المتوقع أن يتعاظم دور وتأثير فعاليات القطاع الخاص في تعزيز مسيرة الاقتصاد الوطني من خلال تشجيع حكومة بلادنا لهذا الدور، وسعيها الدائم بتقديم وسائل الدعم والتشجيع لمضاعفة استثمارات هذا القطاع في العديد من المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية في مختلف القطاعات، بحيث يتم التركيز والاهتمام بإقامة مشروعات ذات تقنية عالية تعتمد على المكننة الحديثة وتدريب العمالة المتدنية من أجل إدارتها بكفاءة، مع الاهتمام بالمواصفات والمقاييس الإقليمية والدولية للتوجه نحو المنافسة وبأسس وعناصر قوية في مختلف الأسواق، بالاضافة إلى أن قطاع الخدمات سوف يشهد نمواً -لأن هناك شواهد ومؤشرات تؤكد أن النمو الاقتصادي لليمن يسير إلى الأفضل- بمعدلات إيجابية على الرغم من تأثير بعض الاتجاهات، إلا أنه بفضل المقومات والركائز التي تستند إليها السياسات الاقتصادية لبلادنا تراعي الاستثمار الأمثل للإمكانيات والموارد الذاتية دون إغفال لمعالجة أي خلل قد يعترض حركة الاستثمار وتدفعه قدما نحو الرخاء والإزدهار والتقدم والرقي.

ولقد توجت هذه السياسات بالعديد من النجاحات منها إدارة تجربة تنويع مصادر دخلها وكانت رائدة في إدارة هذا التنوع بالشكل الذي ينتج بدوره مردودا إيجابيا على مسيرة التنمية اليمنية الوطنية، وحقق دفعا كبيرا للاقتصاد في ظل الاستيعاب الايجابي للتطور التقني وآليات السوق وفعاليات التجارة الدولية التي تتسارع خطاها ووتيرتها، وذلك من خلال تطبيقات عملية الخصخصة التي تنتهجها الحكومة، وهذا الاسلوب من أجل عملية البناء المتكامل للاقتصاد الوطني بهدف تنويع القاعدة الاقتصادية واعتبارها تجربة رائدة في بلادنا من أجل توجيه وتفعيل دور القطاع الخاص وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ولتعزيز مساهمة القطاع الخاص بالتنمية وبشكل يقود إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتفعيل مصادر تنويع الدخل وتوسيع قاعدة الملكية بين أفراد المجتمع.

وبناءً على ماتقدم يمكن القول بأن اليمن سيشهد خلال الأعوام القادمة المزيد من التطورات الإقتصادية والتنموية والمالية والمصرفية المتميزة لغرض تحسين المزيد من معدلات النمو الإقتصادي وتطوير الأداء المصرفي بما يساهم في خلق فرص عمل واستغلال المزيد من الاستثمارات المتاحة، بحيث تتضافر جهود كل الخيرين في بلادنا لمحاربة كل أشكال التخلف والإنغلاق وكسر الحاجز المتمثل بالعزلة لإيصال الخيرات إلى كل ربوع الوطن الحبيب، ومواصلة عملية التنمية وبناء المشاريع الاستراتيجية الكبيرة والتوجه نحو المشاركة الفاعلة مع جميع الدول العربية والإسلامية والصديقة لما فيه مصالح جميع الشعوب والأمم.

ALKURAIMI
ISLAMIC MICROFINANCE BANK
الكريمي
مصرف للتمويل الأصغر الإسلامي
إدخار تمويلات ... صرافة تحويلات

كريمي تمويل
خطوتك الأولى لمشوار الألف ميل

الرقم المجاني 8008800
هاتف 01503888
www.alkuraimi.com

Express
حوالات الكريمي السريعة

هشاشة التسويق في الإقتصاد اليمني

علم التسويق من العلوم الحديثة المنبثقة من روح علم الإدارة، فرغم حداثة التسويق - كعلم - إلا انه سرعان ما سيطر على مجريات مختلف المجالات، الإقتصادية والسياسية والإجتماعية و..و..الخ..

حمزة الجبيحي •

ففي الإقتصاد.. التسويق هو المسيّر لحركة السلع والخدمات، وفي السياسة هو السراج المنير لتمرير الأفكار السياسية والمروّج لمختلف القناعات والتوجهات الفكرية، وفي الاجتماع هو الضوء الوهّاج الذي يزيّن الأفكار الاجتماعية التنموية والتوعوية بشتى أمور الحياة الإنسانية.

أما من الناحية الأكاديمية - وكما هو معروف - فإن التسويق (هو نشاط اقتصادي يختص بكل ماله علاقة بالمنتجات إبتداءً بتسعيرها ومروراً بتواجدها وانتهاءاً بالترويج لها)، وهو مايُعرف في علم الإدارة بالمزيج التسويقي (Mix Marketing) او ما يسمى بـ 4Ps .. ووفقاً لتعريف رائد مدرسة التسويق الحديثة (فيلب كوتلر) فان التسويق (هو حصيلة لجهود يبذلها الأفراد والجماعات في إطار إداري واجتماعي للحصول على حاجاتهم من خلال إيجاد المنتجات والقيم مع الآخرين).

.وليكون التسويق ناجحاً لابد من استناده إلى سبعة أركان وهي (الفحص Exam - التشخيص Diagnosis - الأهداف Goals - الاستراتيجية Strategy - التخطيط Planning - التكتيك Tactic - الرقابة Control).. ففي بلادنا قليلاً ما توجد منشآت صناعية أو تجارية تحرص على انتهاج سياسات تسويقية سليمة.

ومن خلال هذه المحاولة المقالية نستعرض - وبإختصار شديد - مدى القصور لدى منشآت الأعمال اليمنية وفي كل الأسس التسويقية السبع.

أولاً، الفحص Exam:-

ويعني تقييم وضع المنشأة وتفاعلها مع بيئتيها الداخلية والخارجية المحيطة بها.. والملحوظ انه قليل جداً إتباعها في بلادنا.. فغالباً يتم إنشاء شركة ما بشكل عشوائي مما يعجّل بوصول دورة حياة المنشأة إلى مرحلة التدهور.

ثانياً، التشخيص Diagnosis:-

وهو معرفة المنشأة أثناء ممارستها لنشاطها لأية أزمات قد تعترضها عندئذ لابد أن يكون التشخيص سليماً من خلال إيجاد ومعرفة العلاج المناسب الذي سيخرج المنشأة من مشاكلها.. وهنا نلاحظ أن معظم منشآت الأعمال في بلادنا تقف عاجزة أمام أية أزمة تعترضها وأعتقد أن ٩٠٪ منها لا توجد بها إدارة مختصة بهذا الشأن والتي تعرف بـ (إدارة المخاطر)، وبعض البنوك في بلادنا لديها إدارة مخاطر كبنك التسليف الزراعي - كالبنك -.

ثالثاً، الأهداف Goals:-

ويتمثل بضرورة رسم المنشأة لأهدافها التي تطمح لتحقيقها، وهذه الخطوة قد توجد نوعاً ما في الوسط التجاري اليمني، إلا أن معظمها لا يتعدى عن كونه مجرد حبر على ورق، حيث يلاحظ أن المنشأة تسير في طريق مختلف عن أهدافها.

رابعاً، الإستراتيجية Strategy:-

وهي الخطة التي ترسمها المنشأة وتعتمدها لفهم ومواجهة منافسيها ولضمان الظفر بموقع تنافسي ممتاز وبحصة سوقية مناسبة.. وهذا الجانب من النادر وجوده لدى كثير من منشآت الأعمال اليمنية، فتتغلب على أعمالها العشوائية والركون في تسيير أعمالها إلى الواسطات والتواصلات مع الجهات ذات العلاقة، دون الالتزام بأية معايير رقابية أو قانونية.

خامساً، التخطيط Planning:-

ويعني تحليل وضع المنشأة من حيث أين هي الآن؟ وأين تريد أن تكون بعد فترة معيّنة؟!.. وهذه الخطوة تكاد تنعدم عند معظم منشآت الأعمال في اليمن، ليلاحظ أن المنشأة تُدار وفقاً

للانكالية وللفهم الخاطئ لمبدأ (المكتوب لابدّ منه!!).

سادساً: التكتيك Tactic:-

ويتلخص بالأسلوب المستخدم للوصول إلى ما تريده المنشأة.. وهذه القاعدة غالبا ما تكون موجودة عند أغلب الشركات في بلادنا، لكنها للأسف تكون بصورة خاطئة، أي يتم إتباع الأسلوب الخاطئ والذي لا يتناسب مع أهداف المنشأة – هذا إن وجدت أهداف!! -.

سابعاً: الرقابة Control:-

وتعني مراجعة وضع المشروع بكامله، من حيث معرفة ماقد تم تحقيقه وذلك في كل فترة كأن تكون كل ثلاثة أشهر مثلا.. وبسبب إنعدام هذه الخاصية لدى غالبية منشآت الأعمال اليمنية، نلاحظ كثرة التخاصمات والقضايا لدى المحاكم التجارية بين التجار خصوصاً بين الشركاء بتجارتهم، وما يؤدي لذلك هو عدم مراقبة نقاط الوصول في أعمال المنشأة بين كل فترة وحين، والإستسلام للثقة المتبادلة والمفرطة وترك المنشأة تسير في طريق مجهول.

تلك هي أسباب هشاشة وظيفة التسويق في الإقتصاد اليمني، برغم انه قد بدأت بعض المنشآت التجارية تسير وفقاً للنهج السليم في سياساتها التسويقية، إلا أن ذلك يظل في حكم النادر – بل النادر جداً – فنتمنى من القطاعين العام والخاص إتباع الأسس السليمة في وظيفة التسويق، ونتمنى من الدولة وضع المعايير الصارمة بهذا الخصوص، وأن تبدأ الدولة بالتطبيق على منشآتها التجارية والتي أبرزها المؤسسة الإقتصادية اليمنية، فهي بحاجة الى إستراتيجية تسويقية دقيقة ومركزة، نظراً لكثرة منتجاتها من السع والخدمات، ولكون قطاعاتها متشعبة وواسعة الانتشار، فالأمل كبير والثقة أكبر، وعلى المعنيين في الدولة التشديد على تطبيق المعايير التسويقية السليمة لما فيه الصالح العام خصوصاً مع بداية توسّع الإستثمارات الخارجية في الاقتصاد اليمني.

● متخصص تسويق

حديث عن الدورة الاقتصادية

تقضي نظرية الحياة بأن دوام الحال من المحال لذلك و لأن علم الاقتصاد من العلوم الاجتماعية التي ترصد سلوك البشرية و تهتم بتخصيص الموارد المتاحة و إستخدامها الاستخدام الأمثل، وان الإنسان هو المحرك الأساسي للاقتصاد فإن لأي اقتصاد دورة يزدهر فيها تارة وتارة يرتد فيها للوراء . وتقاس هذه الدورات بتذبذبات معدلات النمو في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي (Real GDP) .

أحمد محمد النجار ●

وتظهر الدورات الاقتصادية نتيجة التقلبات أو التذبذبات في العرض الكلي و الطلب الكلي متأثرة بعوامل مثل أسعار الطاقة و أسعار الغذاء و مدخلات الإنتاج مثل الأجور و الرواتب و مستويات البطالة و حالة التعليم . و قد تطورت أو كثرت تذبذبات الدورات الاقتصادية . ومعدلات النمو في الناتج القومي الحقيقي نتيجة للعولمة و التجارة الخارجية و المنافسة بين أكثر من دولة للحصول على معدل نمو جيد فضلا عن الأزمات الدولية التي تؤثر على اقتصاديات دول كبرى مثل الأزمة المالية الراهنة والتي تؤثر على تدفق الاستثمارات بين الدول و مؤشر الثقة .. حيث ان الاستثمار شرط أساسي للنمو لأي اقتصاد و لكن تبقى الحقيقة الثابتة مهما طالت فترات الازدهار أو الركود إن الدورات الاقتصادية حقيقة يمر بها أي اقتصاد في العالم . وهذه الحقيقة ملازمة لطبيعة النظام الرأسمالي.

ويوجد اتفاق بين الاقتصاديين على أن لكل دورة أربع مراحل مع وجود اختلاف في مسمياتها وهي: مرحلة الانتعاش Recov-ery : وفيها يميل المستوى العام للأسعار إلى الثبات . أما النشاط الاقتصادي في مجموعه فيتزايد ببطء . وينخفض سعر الفائدة. ويتضاءل المخزون السلعي و تتزايد الطلبات على المنتجين لتعويض ما استنفد من هذا المخزون كما يحدث أيضا توسع ملحوظ في الائتمان المصرفي مع توسع في التسويات والإيداعات . مرحلة الرواج Boom : ويطلق عليها القمة Peak وتتميز بارتفاع مطرد في الأسعار. وتزايد حجم الإنتاج الكلي بمعدل سريع. وتزايد حجم الدخل ومستوى التوظيف كما أن الطاقة تصبح مستغلة بالكامل. ويبدأ ظهور النقص في العمال و بعض المواد الخام الأساسية. مرحلة الأزمة Crisis : أو الركود -Reces sion حيث يتراجع الطلب بشكل كبير لفقدان العديد من الوظائف و انخفاض القوة الشرائية . كما يتراجع العرض الكلي أيضا مدعوما بالخسائر التي تحققها الشركات وبداية خروج بعض الشركات من السوق و يقل الإنتاج الكلي . وكذلك النقص العام في مستوى الطلب نظرا لارتفاع معدل التضخم المصاحب دائما للنمو و حيث إن الأجور و الرواتب لا تزيد بنفس الزيادة في مستوى الأسعار فإن السلة الشرائية للمستهلك سوف تقل مما يؤدي لنقص الطلب العام مما سيؤدي بدوره لتخفيض المصانع و المنتجين لمنتجاتهم و خدماتهم مما يقلل العرض العام ليقل بذلك إجمالي الناتج القومي الحقيقي ليدخل الاقتصاد في مرحلة الركود الرسمية .

مرحلة الكساد Depression : وهي مرحلة الركود العميق . وتتسم بانخفاض الأسعار وانتشار البطالة وكساد التجارة والنشاط الاقتصادي في عمومه. أي أن الدورة تمر بالمراحل التالية: الوضع المعتاد للنشاط الاقتصادي ... الرواج ... قمة التضخم والنشاط الاقتصادي ... الانكماش ... الركود ... قاع الكساد ... الشفاء من الكساد

● كبير الاقتصاديين بشركة سيجما كابيتال القابضة

السوق المالية الخليجية..

من تفادي الإنحراف عن مسار الطموح إلى مسار الأمل المتجدد

تستأنس *دول مجلس التعاون الخليجية من حين لآخر بعقد اجتماعات تركز حول شؤونها الإقتصادية ومشروع تكامل السوق الخليجية الذي ما زال يراوح مكانه منذ نحو ثلاثة عقود وهو ما يعني أن دول المجلس بعقدها لمثل هذه الإجتماعات تتفادي من ورائها الإنحراف عن مسار الطموح إلى مسار الأمل المتجدد.*

محفوظ البعيني

ففي إجتماع لوزراء المالية ومحافظي مؤسسات النقد والمصارف المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي بالكويت مؤخراً أكد النائب الأول لمدير عام صندوق النقد الدولي "جون ليبسكي" على ضرورة تحسين الآفاق الاقتصادية والسلامة المالية العامة ومتانة الأرصدة الخارجية ودعم النمو الائتماني وتعزيز الرقابة المالية في دول المجلس.

وجاء هذا التأكيد ضمن التصريح الصحفي الذي أدلى به ليبسكي عقب الإجتماع الذي هدف إلى بحث عدد من الموضوعات الاقتصادية الخليجية، كتقرير لجنة محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد الخليجية وسير العمل في الاتحاد النقدي الخليجي والتطورات في مجال عمل المجلس النقدي والاستثمار المشترك في مجالي الصحة والتعليم وإكمال السوق الخليجية المشتركة.

وعلى الرغم من طموح مشروع تكامل السوق الخليجية المشتركة الذي يقابله تواضع في نمو عملية تكامل اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي تحاول هذه الدول إبقاء مناقشتها لجدوى تكامل الأسواق المالية الخليجية كأحد مقومات مشروع تكامل السوق بهدف تفادي الانحراف عن مسار الطموح إلى مسار الأمل كما أشرنا آنفاً.

وتعود بداية مشروع التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي إلى مطلع الثمانينيات الميلادية عندما أقر أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون الخليجي المشروع كأحد الأهداف الرئيسية للنظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي.

إلا أن هذا المشروع التكاملي الاقتصادي الطموح واجه مجموعة من التحديات التي أسهمت في جموده لعقدين من الزمن لكن وكما يقال "إن تصل متأخراً خير من عدم الوصول" وهذا بالفعل ما جرى حين أقر أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون الخليجي مبدأ السوق الخليجية المشتركة وبرنامج قيامها الزمني في قمة مسقط ٢٠٠١ وقمة الدوحة ٢٠٠٢، على التوالي فأسهم هذا التوجه في الوصول إلى تفعيل مشروع التكامل الاقتصادي بين دول المجلس فتحققت العديد من الإنجازات حيث أنجزت منطقة التجارة الحرة لدى الاتحاد الجمركي في ٢٠٠٣.

عقب ذلك صدرت العشرات من القوانين الموحدة والسياسات الاقتصادية المشتركة كقوانين الجمارك ومكافحة الإغراق وسياسات التنمية الصناعية والزراعية والتجارية.

وعلى الرغم من كل هذه الإنجازات إلا أن الأفق القريب والبعيد يحتوي على مجموعة من التحديات ومن أهم تحديات الأفق القريب استمرار سياسات دعم النمو الائتماني الخليجي ونجاح اكتمال عمليات إعادة الهيكلة المالية والشركات التجارية واستمرار نمو معدلات كفاية رأس المال في المصارف التجارية الخليجية. ومن أهم تحديات الأفق البعيد تسوية أوضاع الديون المتعثرة في المؤسسات المصرفية وغير المصرفية والنجاح في إقامة أسواق مالية محلية ذات قابلية تكاملية مع مثيلاتها الخليجية.

مشروع تكامل الأسواق المالية الخليجية هو أمل اقتصادي محسوس، معرفة كفاءة اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي في تحويل هذا الأمل إلى طموح يتحددها تنافسية الأسواق المالية الخليجية في تفادي التحديات واستثمار الفرص المقبلة.

ولعل من أهم إيجابيات السوق المالية الخليجية الموحدة:

- يسهم تكامل الأسواق المالية في تقليل التكلفة وزيادة العوائد الاستثمارية.
- زيادة عدد شركات الوساطة المالية المتاحة أمام المستثمرين ومن ثم زيادة حدة المنافسة بين هذه الشركات.
- تنويع الخدمات والمنتجات الاستثمارية وتقليل تكلفة الحصول على هذه الخدمات والمنتجات.
- تقليل درجة المخاطرة الاستثمارية لكون تكامل الأسواق المالية يفتح المجال واسعاً أمام المستثمرين لتنويع محافظهم الاستثمارية من خلال زيادة الفرص الاستثمارية القادمة من أسواق مالية مختلفة.

وعلاوة على ذلك تمتد الفوائد الاقتصادية المتلقى بثمارها على الشركات المدرجة، فعلاوة على زيادة عدد شركات الوساطة وانعكاسات ذلك على تكلفة التمويل والترتيب المالي والإدراج وإدارة الأصول وتقديم المشورة والتداول، فإن تكامل الأسواق المالية يساعد الشركات المدرجة على تحقيق ميزتي اقتصادات الحجم والمجال من خلال التواصل مع شريحة عريضة من المستثمرين. يساعد ذلك على زيادة إمكانية الحصول على فرص تمويلية أفضل من تلك الفوائد عندما تدرج أسهم الشركة في سوق مالية منفردة.

تضاف هيئات الأسواق المالية إلى الفئات المستفيدة من تكامل الأسواق المالية، حيث تستفيد هيئة السوق المالية من تكامل سوقها المالية مع مجموعة من الأسواق المالية في تقليل تكلفة الإشراف على تنظيم وتطوير السوق المالية.

كما يعود من تكامل السوق المالية الخليجي الموحد بزيادة كفاءة السوق المالية، ويدعم عمقها المالي، ويوسع طاقتها الاستيعابية من خلال ما يوفره من السيولة اللازمة لدعم دور السوق المالية في منظومة الاقتصاد المحلي.

وعلى الرغم من الجدوى الاقتصادية التي تجنيها السوق المالية المحلية عندما تعمل تحت مظلة تكتل مجموعة من الأسواق المالية، إلا أن تاريخ الاتفاقيات والمعاهدات الاقتصادية الخليجية تدعونا إلى مراجعة فرص نجاح مشروع تكامل الأسواق المالية الخليجية.

ظهر مفهوم المسؤولية الاجتماعية في خمسينيات القرن الماضي، في الدول الرأسمالية باعتباره عاملاً أخلاقياً يلزم القطاع المالي والخاص بتحمل جزء من المسؤوليات تجاه المجتمع، لتحقيق مجتمع الرفاه الاجتماعي، ويمكن إرجاع أصله إلى القرن الثامن عشر الميلادي عندما أعلن «أدم سميث» أن احتياجات ورغبات المجتمع، سوف تتحقق على أفضل وجه؛ بفضل التعاون بين المنظمات والمؤسسات الاقتصادية والمجتمع، ومازالت وجهة النظر هذه تشكل الأساس لاقتصاديات السوق في وقتنا الحاضر.

المسؤولية الاجتماعية للبنوك

د. نبيلة عبد الله غالب •

ولقد ازداد الاهتمام بمفهوم المسؤولية الاجتماعية الذي يعتبر من مفاهيم علم الاجتماع التي اختلف في تعريفها بعد خروج الدول الصناعية من الحرب العالمية الثانية، ووجدت الحكومات نفسها أمام الكثير من التحديات للنهوض باقتصادياتها؛ الأمر الذي استدعى تعاون جميع قطاعات ومؤسسات تلك الحكومات.

ويُعدُ عالم الاقتصاد «هاورد باون»، أول من أطرها في مفهومها المتداول في كتابه «المسؤولية الاجتماعية لرجل الأعمال» عام ١٩٥٣، فعرفها بأنها « التزام منظمات الأعمال بأداء أنشطتها بحيث تتوافق مع أهداف و قيم المجتمع»، وذكر أحد علماء الاقتصاد الأمريكيين الحاصلين على جائزة نوبل في ١٩٧٦، وهو «ميلتون فريدمان» بأنها «...تتلخص في» تحقيق الأرباح بشرط ألا يتعارض ذلك مع القاعدة الأساسية للمجتمع، سواء ما هو موجود منها في القوانين أو في الأعراف و القيم الاجتماعية».

و هناك اعتقاد خاطئ عند البعض يتمثل في أن المسؤولية الاجتماعية تتعلق -فقط- بالعمل الخيري؛ أي اقتصارها على جانب الصدقات، ولكنها في الحقيقة تعد جزءاً بسيطاً منها؛ فالمسؤولية الاجتماعية تشمل التزام المؤسسات بمراعاة هموم واهتمامات وتوقعات الأطراف المتصلة بأنشطتها، بل أصبح هذا المفهوم يشكل أحد معايير تقييم أداء البنوك والشركات إلى جانب معايير تتعلق بجودة ونوعية الخدمة، وتحقيق الأرباح، وتشجيع المجتمع على الادخار ..إلخ.

وقد كثرت الدراسات والفعاليات التي تهدف لتحديد معنى، وصفات، وإجراءات، وفوائد المسؤولية الاجتماعية؛ ففي العام ١٩٩٨ أطلق المجلس العالمي للأعمال من أجل التنمية المستدامة برنامجاً يهدف إلى تحديد دقيق للمسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال، و كيفية تحويله من مجرد مفهوم نظري إلى ممارسات عملية في منظمات الأعمال، و في عام ٢٠٠٠ أطلق السكرتير العام للأمم المتحدة مبادرة تعرف بـ «الميثاق العالمي» من خلال دعوة منظمات الأعمال إلى الالتزام الطوعي بمبادئ متفق عليها تشمل: حقوق الإنسان، وحماية البيئة، ومكافحة الفساد، واحترام القانون وغيرها من المبادئ؛ بما يساعد على ضمان تقدم الأسواق والتجارة والتقنية والماليات بصورة تعود بالنفع على المجتمعات واقتصاديات العالم. ولكن يجب التنويه -هنا- أن هذا الميثاق لا يشكل برنامجاً أو عملية تستلزم التصديق عليها أو وثيقة مفتوحة للاكتتاب، بل هو محاولة لتعزيز الالتزام بالأسواق المفتوحة، ويحقق في نفس الوقت الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لسكان العالم. ويُذكر أن البنوك بدأت في السنوات الأخيرة تهتم بتطوير أساليبها المتبعة في خدمة المجتمع، وانتقلت من القيام بدور المتبرع إلى دور المطور للمجتمع؛ فتؤدي البنوك التجارية في أغلب دول العالم دوراً كبيراً في التنمية من خلال دعم الاستثمار والمستثمرين، والمشاريع الاستراتيجية التي تعمل على النمو الاقتصادي الحقيقي، وبالتالي القيام بدور كبير في تنمية المجتمعات المحلية، كما تقوم بدعم المنشآت المتوسطة

■ أهداف البنوك تحفظ المال وتحقيق الأرباح.ولكن يجب أن لايسفر ذلك عن تحقيق مآسي

والصغيرة المنتجة، ومن ثم تساهم في تقليص الفقر والبطالة.

ولكن يُوجه عتب ونقد نحو أغلب البنوك العاملة في اليمن: اعتمادها استثمارات قائمة على أذون الخزانة، «وما يثار من حولها من أضرار على المدى القصير والطويل على التنمية والاستثمار»، ولا تلعب الدور الذي يُؤمل أن تقوم به في عملية التنمية.

فعدد البنوك في اليمن حوالي (٢٠) بنكاً، بما فيها البنك المركزي منها (١٢) بنكاً تجاريا، و(٥) بنوك اسلامية، و(٢) بنوك متخصصة؛ ويمكن إعتبار بنك الأمل، الذي أنشأته الحكومة اليمنية بنسبة (٤٥٪) وبرنامج الخليج العربي للتنمية AGFUND بنسبة(٣٥٪)، ومساهمة القطاع الخاص بنسبة(٢٠٪) من بينهم خمسة بنوك تجارية (البنك التجاري اليمني والبنك الأهلي اليمني والبنك الوطني وبنك اليمن والكويت وبنك اليمن والخليج)، كمؤسسة مالية مسئولة عن مساعدة ذوي الدخل المحدود، إحدى آليات المسؤولية الاجتماعية لمساعدة ذوي الدخل المحدود، من خلال القيام بمنح قروض ميسرة لهم ولأصحاب المشاريع الصغيرة الصناعية والمهنية، التي سوف تساهم في تنمية البلد، والتي تتوفر فيها شروط الاستدامة؛ والعمل على تسهيل حصولهم على تلك القروض بفائدة ميسرة وشروط ميسرة، وإن كان يوجه نقد لأمثال هذا البنك لعدم وصول خدماته للفقراء وللأشد فقراً.

ويمكن ذكر أمثلة للأعمال والأنشطة التي يمكن أن تقوم بها البنوك وهي:

١- رعاية فعاليات اجتماعية- اقتصادية مثل: رعاية المؤتمرات، والمحاضرات، والمسابقات التي تساهم بشكل مباشر في خدمة المجتمعات المحلية، وتمس حياة الناس خاصة الفئات المحتاجه.

٢- المساهمة في مشاريع تنمية المجتمع المحلي (بناء مدارس، شق طرق، بناء مستوصفات خاصة في المناطق المحرومة).

٣- المساهمة في التوعية البيئية، وبرامج تدريب الشباب لمجالات جديدة يحتاجها سوق العمل.

وتزداد حاجة المجتمع ومنها المجتمع اليمني لقيام البنوك بالتعاون مع قطاعات العمل المختلفة بتبني برامج العطاء، والتطوع، وخلق القيمة الاجتماعية لوجودهن- البنوك- والمساهمة في

■ مبادئ الإقتصاد تطبق بغض النظر عن المضمون الإجتماعي والأخلاقي

المسؤولية تجاه مجتمعهم، خاصة في ظل تفاقم حدة الفقر وتآكل الطبقة المتوسطة، وتزايد أعداد العاطلين بين الشباب من خلال القيام برعاية برامج قابلة للاستدامة تعمل على تغيير المجتمع.

والجدير بالذكر أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية للبنك، أثار جدالاً ونقاشاً بين مؤيديه ومنتقديه؛ فقد دافع علماء الاقتصاد الاجتماعي عن هذا المفهوم مقابل هجوم الاقتصاديين الكلاسيكيين كالتالي.

فالمدافعون عن المفهوم انطلقوا من:

١- ما لمسوه من فلسفة المصلحة الذاتية التي يقوم عليها النظام الرأسمالي، ونموذجه (السوق الحرة التنافسية) التي أدت إلى قيام المؤسسات المالية والشركات إلى تفضيل مصالحها الخاصة على حساب مصلحة المجتمع؛ من خلال ممارسات خاصة، اتسمت بالفضائح الأخلاقية التجارية التي استمرت إلى عصرنا؛ وهو ما لمسناه في ممارسات كبريات المؤسسات المالية العالمية التي أدت إلى الأزمة المالية التي شهدها العالم مؤخراً، والتي قال البعض عنها « بأنها سرقة قانونية»، كما لمس العالم سلوك كثير من البنوك، وهي سلوكيات تتصف بقلة الشفافية، ونقص الحوكمة...إلخ.

٢- كما يجادل المدافعون عن المفهوم من جهة أخرى بقولهم: صحيح أن هدف البنوك في المقام الأول هو حفظ المال وتحقيق الأرباح، ولكن نؤكد على أن تحقيق الأرباح يجب أن لا يسفر عن تحقيق المآسي مثال ذلك: الإسهام بتمويلات تجارية تساهم، أو تؤدي لتضخم الأسعار، أو المساهمة في تمويل مشاريع تضر بالبيئة ..إلخ.

٤- يتطلب إدراك الجنس البشري

لطاقاته الكامنة تطوراً اجتماعياً وأخلاقياً وروحانياً واقتصادياً. فمن الملاحظ أن مبادئ الاقتصاد تُطبق، بغض النظر عن المضمون الاجتماعي والأخلاقي؛ فهي موجة نحو العمل على توفير الاحتياجات المادية للجنس البشري بطريقة تستغل الموارد المادية والشحيحة بطريقة فعالة، وبدون أي اتجاه أخلاقي، ومثل هذه المبادئ هي قادرة بامتياز على صنع أنظمة تنتج الرفاه المادي على حساب الأخلاق أو النفع الاجتماعي، مثال: العبودية، وهي شكل من أشكال المنظومة الاقتصادية فعالة، وإلى حد ما (عمالة الأطفال) وهنا يمكن أن يقال: إن الاقتصاد هو الاقتصاد، وغير متوقع منه أن يشجب هذه الأفعال، ولكن يتم تجنب تلك السلوكيات على أساس انها -أخلاقياً واجتماعياً- سلوكيات مكروهة، والعقل المتحضر لا يتردد في الترفع -أخلاقياً- والأخذ بالنفع الاجتماعي فوق النفع المادي عندما يتعلق الأمر بتفوق الأخلاق، والنفع الاجتماعي بشكل واضح، على النفع المادي .

٥- إن البنوك مثل المجتمع التجاري عامة، لديها مسؤولية اجتماعية ولكن وجهة النظر هذه تختلف مع المبادئ العقلانية الاقتصادية؛ فلم يرد في النظرية الاقتصادية خاصة نظرية التوازن العام، أية إشارة عن الأخلاق والمجتمع؛ فهي- فقط- تهتم بكيفية تصميم المؤسسات والقوانين التي تعظم الرفاهية الاقتصادية للجنس البشري، الذي يتجاهل الأبعاد الأخلاقية والاجتماعية للوجود الإنساني.

٦- قد تلعب توجهات المؤسسات المالية نحو تبني المسؤولية الاجتماعية في صميم أعمالهم إلى اكتسابها قبولاً جماهيرياً حسناً؛ مما يؤدي إلى رفع أسعار أسهمها، عندما تكون آمنة من الانتقادات الاجتماعية.

٧- قد يؤدي تجاهل المؤسسات المالية بالمسؤولية الاجتماعية إلى قيام منظمات اجتماعية بالضغط على الحكومة لإلزامها بذلك، من خلال سن تشريعات حكومية معيقة لصناعة القرار لدى المؤسسات المالية، فلماذا لا تبادر المؤسسات المالية بالعمل لقطع الطريق على أي تدخل رسمي قد يعيق اعمالها..

أما حجج المعارضين لتحمل البنوك

مسؤوليات اجتماعية فنذكر التالي:

١- أن تكاليف البرامج عبءٌ على العمل، و سيتم تحميله على عملاء البنوك عبر ارتفاع تكاليف الخدمات التي تقدمها .

٢- تمثل المسؤولية الاجتماعية الوظيفة الأساسية للحكومات، ولو ربطنا المؤسسات المالية والأعمال الخاصة بالقيام بجزء من مسؤوليات الحكم؛ فإن ذلك يخلق قوة بالغة الهيمنة على المجتمع.

٣- لا يوجد شيء في الاقتصاد بشكل مباشر، يحدد طرق ما يطلق عليه (الخضوع لمحاسبة المجتمع).

٤- يمثل معيار قياس الأداء آلية أساسية لدى جميع المؤسسات المالية، وقطاع الأعمال الحرة لقياس مدى نجاحها في تحقيق أهدافها؛ وبالتالي استمرارها في العمل، بينما تعمل البرامج الاجتماعية على الرغم من عدم قدرتها -أحياناً- على قياس معدلات النجاح؛ بمعنى وجود تعارض بين أسلوب عمل القطاعين (العمل المالي والتجاري، والبرامج الاجتماعية).

٥- يمثل تعظيم الأرباح الوظيفة الأساسية للبنوك، وتخصيص جزء من تلك الأرباح لأجل برامج العمل الاجتماعي -انتهاكاً لوظيفة وغاية عمل البنوك؛ لأنه ينتقص جزءاً من تلك الأرباح.

٦- يتحمل مدراء المؤسسات المالية وغيرها من الشركات والمؤسسات الخاصة مسؤولية ائتمانية تجاه المساهمين أو حملة الأسهم؛ تقتضي منهم العمل على تعظيم الأرباح وقيمة تلك الأسهم، وقد يعتبر استخدام أرصدة العمل لتحقيق الأهداف الاجتماعية إخلالاً بتلك المسؤولية؛ وهو أمرٌ غير قانوني.

إجمالاً: بالرغم من الجدل حول المسؤولية الاجتماعية للبنوك؛ فاليمن تحتاج لتكاتف جهود جميع قطاعات الاقتصاد خاصة المالي والمصرفي للعمل على المساهمة الجادة في التغلب على الصعوبات التي تواجه اليمن عامة، والمساهمة في تنميته خاصة.

■ العقل المتحضر يترفع أخلاقياً ويأخذ بالنفع الأخلاقي فوق النفع المادي

■ البنوك بدأت تهتم بخدمة المجتمع

• باحثة في مركز الدراسات والبحوث اليمني

ضخامة أزمة اليورو

تهدد بارتدادات في الاقتصاد العالمي

■■ أزمة اليورو هي واحدة من حلقات الأزمة المالية العالمية التي بدأت بانهيار ليمان برذرز في سبتمبر ٢٠٠٨م وكان أصلها فقاعة سوق العقارات بالولايات المتحدة الأمريكية في نهاية ٢٠٠٧م.

متابعة / غالب ثابت المقرى

حلقات من الأزمات انفصلت بعضها بعد سنوات من الطفرة تضخم فيها الائتمان في أوروبا وشجع الحكومات على الاقتراض ليصل إلى حدود تهدد بإفلاسها وانهيار منطقة اليورو، التي تمثل أمل أوروبا في اكتمال وحدة نقدية للقارة تقود في حال نجاحها إلى وحدة سياسية.

فبعد مرور أكثر من عقد على إصدار العملة الأوروبية الموحدة(اليورو) مع وعود بتسهيل التنقل بين دول منطقتها وتحقيق الوحدة الأوروبية واستقرار الأسعار بها هو الواقع على الأرض والمستهلكين بالمنطقة في قلق وحيرة من أمرهم.

ويرى هؤلاء المستهلكين أن الانتقال من العملات المحلية إلى اليورو أدى إلى رفع كلفة المعيشة بالتزامن مع زيادة القلق إزاء الوضع السياسي والاقتصادي في الدول الأعضاء السبع عشرة.

إضافة إلى ذلك فقد أصبح اليورو -أكثر مظاهر التكامل الأوروبي في الحياة اليومية- رمزا لأزمة الدين وهبوط النمو الاقتصادي.

شبح الإفلاس

الخوف من إفلاس الحكومات وانسحاب دول من منطقة اليورو -التي يبلغ عدد أعضائها ١٧ وتستخدم العملة الأوروبية الموحدة منذ ١٩٩٩- ينذر باضطراب في الأسواق وذعر للمستثمرين وصدمة للقطاع المصرفي الذي قد يواجه إحتمالات إنهيار العديد من البنوك، مثلما حدث بالولايات المتحدة في خضم الأزمة.

سعت أوروبا من خلال خطط إنقاذ إلى مساعدة دول ضعيفة في منطقة اليورو مثل إيرلندا والبرتغال واليونان وسارعت إلى إنشاء صندوق إنقاذ اختلفت بشأنه أكبر اقتصادات أوروبا.

وظهرت الخلافات في السياسات المالية جلية بين الاقتصادات الأقوى في الاتحاد الأوروبي عندما اقترحت فرنسا وألمانيا تقديم مائتي مليار يورو لصندوق النقد الدولي لزيادة موارده من أجل مساعدة الدول المحتاجة من بين دول منطقة اليورو. لكن بريطانيا اعترضت على ذلك الإقتراح مما خفض المبلغ إلى ١٥٠ مليار يورو وسط انتقادات قوية من فرنسا وبريطانيا.

وتأمل الدول الأوروبية في مساعدات دولية لكن وضع الدول الصناعية الكبرى الأخرى مثل الولايات المتحدة واليابان ليس افضل بكثير،فمن غير المتوقع أن تزيد واشنطن مساهمتها في صندوق النقد الدولي في وقت تعاني فيه الحكومة من أكثر من ١٥ تريليون دولار من الدين العام ومن عجز كبير في الموازنة.

بينما يزيد دين الحكومة اليابانية عن ٢٠٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي ويذهب ربع اعتمادات الموازنة أو ٨, ٥١٪ من عائدات الضرائب الحكومية لخدمة الدين.

صعوبة الحل

أما الصين -صاحبة أكبر احتياطي نقدي في العالم- فإن ما لديها لإقراضه لأوروبا ضئيل بالمقارنة بأزمة الدين الضخمة التي تعاني منها أوروبا.

فضخامة الأزمة زادت من صعوبة الحل وتهدد بارتدادات في الاقتصاد العالمي بسبب أهمية الاقتصاد الأوروبي. فحجم دين الحكومة الإيطالية يصل إلى نحو ١٣١٪ من الناتج المحلي الإجمالي بينما يصل في اليونان إلى ١٦٥٪ وفي إيرلندا إلى ١٠٩٪. وبالنسبة لأكبر اقتصادين بمنطقة اليورو ألمانيا وفرنسا فقد استطاعتا الحكومتان السيطرة على الدين في حدود يمكن التعامل معه، لكن الأزمة قد تمتد بسرعة لتنتشر في الاقتصادات الأخرى بمنطقة اليورو.

ومع وضوح حجم الأزمة تزداد الأمور تعقيداً مع إحجام المستثمرين عن شراء السندات الحكومية حيث أصبحوا ينأون عن الاستثمار في أماكن يكون من الصعب استردادها. ومن غير الواضح حتى الآن كيف ستستطيع الحكومات بمسيولة ضعيفة وحجم دين ضخم حل المشكلة.

من المسؤول؟

يلقي كثيرون مسؤولية تضخم أزمة اليورو على الدول ذات المديونية العالية بسبب الإسراف في الاقتراض شجعها على ذلك هبوط سعر الفائدة. لكن هذا القول لا ينطبق على كافة الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي إذ إنه لا يمكن اتهام كل دولة تعاني من تضخم في العجز بالتهور والإسراف في الاقتراض.

ويلقي البعض باللوم على العملة الأوروبية الموحدة ويستشهدون بأن العملة التي يستخدمها ١٧ اقتصادا مختلفا هي في الأصل الخطأ. فالبنك المركزي لدولة واحدة يستطيع أن يضبط المعروض النقدي لزيادة أو ضبط النمو الاقتصادي في حال الأزمات.لكن الدول التي ترتبط بالعملة الواحدة في منطقة اليورو تفتقر إلى هذا الخيار.فقد زاد تحديد البنك المركزي الأوروبي لسعر فائدة منخفض على اليورو خلال السنوات الماضية شهية دولة مثل إسبانيا على الاقتراض لكن لم يكن الحال كذلك بالنسبة لاقتصاد قوي مثل ألمانيا.

ولم يكن لأزمة اليونان أن تجر بقية دول منطقة اليورو إلا لاستخدام العملة الموحدة، ولو كانت الدول الضعيفة الأخرى تستخدم عملاتها لكان من الأيسر تخطي أزماتها من خلال سياساتها المنفردة وزيادة صادراتها عن طريق خفض سعر صرف عملاتها. لكن بالطريقة الحالية يصعب تطبيق مثل هذه السياسة.

وكما هو الحال في سرعة تفشي الأزمة في منطقة اليورو بسبب الوحدة النقدية فإن العلاقة الوطيدة التي تربط الصناعة المالية الحديثة مسؤولة بدرجة كبيرة عن انتقال الأزمة لدول أخرى في العالم.

تفشي الأزمة

فالولايات المتحدة -الاقتصاد الأكبر في العالم- ستتأثر بطرق مباشرة بسبب تعرض بنوكها للقروض الأوروبية،كما ستتأثر تجارتها حيث تذهب ١٤٪ من صادراتها إلى منطقة اليورو، في حين أنها بحاجة لإنعاش اقتصادها الضعيف الذي لا يزال يترنح تحت آثار أزمة ٢٠٠٨ و٢٠٠٩.

والسرعة التي تنتقل بها الأزمة الأوروبية لا تبشر بخير في نهاية ٢٠١١ ومع بداية ٢٠١٢ رغم أن منطقة اليورو وضعت قواعد مالية للحد من العجوزات التي تعاني منها الدول الأعضاء لكي تستطيع تصحيح موازناتها. إلا أنه في حقيقة الأمر لايمكن في الوقت الحاضر الجزم بأن الانهيار حتمي ويجب الانتظار إلى نهاية العام الجاري لمعرفة كيف ستستطيع أوروبا تطبيق إجراءاتها المالية الجديدة للخروج من أزمتها؟،خاصة وأن الدول الأوروبية تسعى جاهدة حاليا من أجل تصحيح أوضاعها المالية وإرضاء المستثمرين ووكالات التصنيف الائتماني التي خفضت تصنيفات العديد من الدول الأوروبية وتهدد بفعل المزيد في الأشهر القادمة.

ومع كل الإجراءات لا يبدو أن هناك حلاً ناجعاً سوف ينقذ أوروبا من تداعيات أكبر لأزمتها المالية، ويرى المتشككون أن أوروبا لن تستطيع الوصول إلى حل عملي لضبط ماليات الدول المختلفة بسبب تاريخ من الاختلاف بشأن السياسات المالية.

ومن المتوقع أن تظل الأمور على حافة الهاوية حتى إذا تقدمت أوروبا نحو الوصول إلى حل وذلك بسبب أن التعاملات بين المؤسسات المالية وبعضها البعض مبنية في الأساس على الثقة والصدق وهناك ما يكفي من الشكوك والاتهامات المتبادلة بشأن أسباب الأزمة.

وتتعهد الحكومات بخفض عجوزاتها وإظهار حسن نية في تطبيق القواعد المالية الجديدة لمنطقة اليورو عن طريق خفض الإنفاق. لكن ذلك من الناحية الأخرى يزيد من الأزمة المعيشية التي يعانيها المواطن الأوروبي مما يزيد أيضا من صعوبة دفع الاقتصاد الكلي الذي يعاني.

لكن في الوقت الذي لايمكن فيه الجزم بأن الانهيار حتمي، يجب الانتظار إلى نهاية العام الجاري لمعرفة كيف ستستطيع أوروبا تطبيق إجراءاتها المالية الجديدة للخروج من أزمتها؟

الميزانية الموحـــدة للبنـوك التجـــــــ

Commercial and Islamic Banks (operating in Yemen)

نوفمبر-١٠ Nov-10	2010	نوفمبر- 11 Nov - 11	ديسمبر-١١ Dec.2011	
1,917,980.8	1,933,794.9	1,766,164.2	1,765,827.9	**الأصول**
494,848.8	510,340.8	469,138.5	478,531.2	الأصول الخارجية
44,012.0	40,335.5	48,974.0	55,748.6	نقد أجنبي
419,738.5	233,436.3	208,279.6	210,701.8	بنوك في الخارج
0.0	0.0	0.0	0.0	غير مقيمين
31,098.3	236,569.0	211,884.9	212,080.8	استثمارات أجنبية
262,831.5	275,522.9	188,419.5	174,951.7	الاحتياطي
29,645.7	24,114.3	22,402.2	22,878.3	نقد محلي
233,185.8	251,408.6	166,017.3	152,073.4	أرصدة لدى البنك المركزي
1,027,905.3	1,037,970.6	985,538.4	997,777.6	القروض والسلفيات
547,503.7	581,527.0	590,904.5	610,397.8	الحكومة
19,369.5	18,111.6	20,938.2	20,429.9	المؤسسات العامة
461,032.1	438,332.0	373,695.7	366,949.9	القطاع الخاص
0.0	0.0	0.0	0.0	شهادات إيداع
132,395.1	109,960.5	123,067.8	114,567.3	أصول أخرى
1,917,980.8	1,933,794.9	1,766,164.2	1,765,827.9	**الخصوم**
1,474,042.2	1,518,792.5	1,337,259.9	1,348,632.7	الودائع
569.0	470.4	431.8	503.3	الحكومة
175,417.2	175,591.9	166,103.9	162,299.7	تحت الطلب
452,504.3	472,344.8	455,668.9	452,006.2	لأجل
118,023.5	128,787.1	114,798.0	127,138.6	الادخار
687,372.0	705,462.5	562,655.4	572,282.1	بالعملات الأجنبية
40,156.2	36,135.7	37,601.7	34,402.8	مخصصة
31,507.2	33,585.8	26,956.2	16,847.4	الالتزامات الخارجية
28,225.1	31,195.5	24,847.8	14,982.1	بنوك بالخارج
3,282.1	2,390.3	2,108.4	1,865.3	غير مقيمين
0.0	0.0	0.0	0.0	سلفيات من بنوك خارجية
412,431.4	381,416.6	401,948.1	400,347.8	خصوم أخرى
9,284.5	0.0	804.7	0.0	سلفيات من البنك المركزي
168,847.7	176,477.0	178,557.1	181,590.0	رأس المال والاحتياطي
234,299.3	204,939.6	222,586.3	218,757.8	خصوم متنوعة

المصدر: البنك المركزي اليمني - التطورات النقدية والمصرفية ديسمبر 2011م

ـــــــارية والإسلامية (العاملة باليمن)

Consolidated Balance Sheet of

(بملايين الريالات) in millions of Rials

	2006	2007	2008	2009
Assets	1,040,196.2	1,300,410.3	1,544,961.6	1,676,541.6
Foreign Assets	275,402.1	278,261.3	308,649.1	427,934.7
Foreign Currency	12,220.2	20,944.3	24,466.1	28,418.4
Banks Abroad	250,779.7	243,158.5	261,189.1	372,882.3
Non-residents	0.0	0.0	0.1	0.0
ForeignInvestment	12,402.2	14,158.4	22,993.8	26,634.0
Reserves	152,863.1	208,288.6	215,182.4	232,901.0
Local Currency	6,825.2	18,132.7	17,834.8	19,345.5
Deposits with CBY	146,037.9	190,156.0	197,347.6	213,555.5
Loans & Advances	471,874.6	655,892.0	684,580.7	939,908.6
Government	202,693.1	289,342.3	256,903.6	519,892.8
Public Enterprises	3,062.9	7,072.0	3,865.0	15,895.0
Private Sector	266,118.6	359,477.6	423,812.1	404,120.8
Certificate of Deposits	97,040.0	97,045.0	256,531.0	0.0
Other Assets	43,016.4	60,923.4	80,018.4	75,797.3
Liabilities	1,040,196.2	1,300,410.3	1,544,961.6	1,676,541.6
Deposits	851,044.0	1,050,932.3	1,232,609.1	1,342,464.8
Government	76.1	214.8	234.3	332.1
Demand	99,625.1	130,416.8	151,635.7	165,915.5
Time	191,255.5	283,203.4	388,776.3	425,694.4
Saving	92,611.2	103,705.2	113,635.9	123,124.4
Foreign Currency	412,582.2	464,111.2	485,504.8	564,814.8
Earmarked	54,893.9	69,280.9	92,822.2	62,583.7
Foreign Liabilities	19,507.7	27,646.9	31,648.7	25,826.7
Banks Abroad	16,718.6	25,216.3	28,216.6	22,874.6
Non-residents	2,789.1	2,430.5	3,432.2	2,952.1
Borrowing from bks	0.0	0.0	0.0	0.0
Other Liabilities	169,644.5	221,831.2	280,703.8	308,250.1
Loans from CBY	2.1	47.8	585.1	8.4
Capital & Reserves	71,209.7	86,470.3	118,972.3	143,340.6
Other Liabilities	98,432.7	135,313.0	161,146.4	164,901.1

Dec.2011 Resource: Central Bank of Yemen - Review of Monetary and Banking Developments

الجهاز المصرفي اليمني

(الترتيب حسب سنة تأسيس كل مجموعة)

م	اسم البنك	النوع	الملكية	الجنسية	سنة التأسيس
1	البنك المركزي اليمني		حكومي	يمني	1971م

م	اسم البنك	النوع	الملكية	الجنسية	سنة التأسيس
1	البنك اليمني للإنشاء والتعمير	تجاري	مختلط	يمني	1962م
2	البنك الأهلي اليمني	تجاري	حكومي	يمني	1969م
3	يونايتد بنك ليمتد	تجاري	خاص	أجنبي	1971م
4	البنك العربي	تجاري	خاص	عربي	1972م
5	كريدي اكريكول	تجاري	خاص	أجنبي	1975م
6	بنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار	تجاري	خاص	يمني	1979م
7	بنك اليمن الدولي	تجاري	خاص	يمني	1980م
8	مصرف الرافدين	تجاري	حكومي	عربي	1982م
9	بنك التسليف التعاوني والزراعي	تجاري	حكومي	يمني	1982م
10	البنك التجاري اليمني	تجاري	خاص	يمني	1993م
11	بنك اليمن والخليج	تجاري	خاص	يمني	2001م
12	بنك قطر الوطني	تجاري	خاص	عربي	2007م

م	اسم البنك	النوع	الملكية	الجنسية	سنة التأسيس
1	البنك الإسلامي اليمني للتمويل والاستثمار	إسلامي	خاص	يمني	1995م
2	بنك التضامن الإسلامي الدولي	إسلامي	خاص	يمني	1996م
3	بنك سبأ الإسلامي	إسلامي	خاص	يمني	1997م
4	مصرف اليمن البحرين الشامل	إسلامي	خاص	يمني	2002م
5	مصرف الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي	إسلامي	خاص	يمني	2010م

م	اسم الفرع	النوع	الملكية	الجنسية	سنة التأسيس
1	كاك الإسلامي	فرع إسلامي	حكومي	يمني	2010م
2	بنك اليمن والكويت (الإسلامي)	فرع إسلامي	خاص	يمني	2010م

م	اسم البنك	النوع	الملكية	الجنسية	سنة التأسيس
1	بنك الإسكان	متخصص	حكومي	يمني	1977م
2	بنك الأمل للتمويل الأصغر	متخصص	مختلط	يمني	2002م

ملاحظة: جميع البنوك أعضاء في جمعية البنوك عدا بنك الأمل للتمويل الأصغر.

www.ybrd.com.ye

للسنة الرابعة على التوالي

البنك التجاري اليمني يفوز بالجائزة الدولية

The Banker

2008 | 2009 | 2010

جائزة أفضل بنك في اليمن لعام

2011

البنك التجاري اليمني
Yemen Commercial Bank

البنك الذي تثق به
The Bank You Trust

www.ycb.com.ye

الرقم المجاني 800 8000
الرقم الثابت 01-299988